جامعة عمار ثـــليـــــجي – الأغواط –

كلية العلوم الاسلامية و الانسانية و الحضارة

قسم التاريخ

الموضـــــــــــوع:

الامتيازات الاوروبية في المغرب الاقصى 1844-1912م

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من اعداد:

- ديدوني فضيلة
- يحياوي فتحية
- رحمون جهاد

تحت اشراف الدكتور:

بوقرين عيسى.

السنة الدراسية 2019م/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله و الشكر أولا و آخرا على نعمه التي لا تعد و لا تحصى أن تفضل علينا و وفقنا و جعلنا من طالبي العلم و في مصف المجاهدين في سبيله، و الحمد لله الذي تتم بفضله الأمور، و صلّى الله على سيّدنا محمد الأمين، فمن شكر الله زاده و من لم يشكره زالت عنه النعم. فاللهم إنّا نسألك عدم نسيان فضائلك.

و الشكر إلى من تتناثر الكلمات حبرا و حبا على صفحات الأوراق لكل من علّمنا، و أزال عنا غيمة جهل مررنا بها برياح العلم الطيّبة، و لكل من صحح عثراتنا في مشوارنا الدراسي نبعث له تحية شكر و عرفان كما جاء في قول رسول الله صلّى الله عليه و سلّم:<< من علّمني حرفا صرت له عبدا >> و نخص بالذكر أساتذتنا الكرام في جامعة عمّار ثليجي بالأغواط خاصة قسم التاريخ.

و الشكر الخاص و الموصول إلى الأستاذ المحترم "بوقرين عيسى" الذي تحمّل معنا مشقّة هذا العمل و ساعدنا على إيصاله على هذا النحو.

إلى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

ديدونـــي... رحمون... يحياوي

إهـــــداء

اهداء

أهدي ثمرة هذا العمل أولا إلى من قال فيهما الرحمان:

{ و قضى ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه و بالوالدين إحسانا إمّا يبلغن عندك الكبر

أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما وقل لهما قولا كريما} صدق الله العظيم.

إلى من لهما الفضل الكبير في موار حياة و صهر على راحتي و تربيتي و تحمّل الصعاب من أجلي االوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما و رضيّ عنهما.

إلى وردة بستاني و بهجة روحي و بسمة مقلتاي أمّي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى تعلمت منه الصبر و الكفاح لنيل المبتغى أبي حفظه الله.

إلى السند الدائم إخوتي الأعزاء و زوجاتهم و أولادهم، و أخواتي العزيزات و أزواجهم و أولادهم حفظهم الله و رعاهم.

إلى العائلة الكبيرة الأعمام و العمات، الأخوال و الخالات و أولادهم، و الجدّة الغالية.

إلى صديقات الدرب و الوفاء (بن علي فاخت، فضلة مباركة، بن ناصر سميّة، رحمون جهاد، شوشة فضيلة، يحياوي فتحية، معطي زهرة).

إلى طلبة دفعة 2019-2020 خاصة الفوج 01.

و إلى كل من تمنى لي النجاح و دعا لي بالتوفيق.

فضيلـــــــــــة

إهـــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

...من منحني القوة و العزم لمواصلة درب دراستي

سندي الدائم.... أبي الغالي حفظه الله

...منبع العطف و الحنان و من وهبتي الأمل و شغف العلم و المعرفة، معلمتي في الصبر و الصمود...أمي الغالية رعاها الله

رفيق الكفاح في مسيرة الحياة، و صاحب الفضل في استكمال دراستي العليا و الذي لم يبخلني يوما بالعطاء و الدعم ....زوجي الغالي

من أستمد منه القوة و الاستمرار و ملاكي في الحياة ابني الغالي... صهيب أرسلان

ولرفيقة عمري و ذخري و من كان لها بالغ الأثر في مساعدتي.....أختي الحبيبة أحلام

و إلى عائلتي الثانية و بقية أهلي شكرا و كل من كان عونا في مسيرتي

و يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني و أرشدني في اعداد هذا البحث و أخص بالشكر و الامتنان لأستاذي الفاضل الياس نايت قاسي

فتحـــــية

إهـــــداء

اهداء

الى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة

الى الذي لم يبخل عليا بأي شيء و سعى لأجل راحتي ونجاحي

إلى أعظم و أعز رجل في الكون أبي العزيز

الى من منحتني العزيمة و القوة لمواصلة الدرب وكانت سببا في دراستي

و علمتني الصبر و الاجتهاد، الى الغالية أمي.

إلى من شاركتهم كل حياتي إخوتي، وكان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات و الصعاب و كل أهلي و أقاربي.

و إلى أصدقائي الذين أشهد لهم نعم الرفقاء في جميع الأمور.

و إلى من لم يتوانوا في مدّ يد العون لي أساتذتي الكرام.

جهـــاد

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	أصله
م	ميلادي
هـ	هجري
ط	طبعة
د.ت	دون تاريخ
د.م	دون مكان
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعليق
الو. م. أ	الولايات المتحدة الامريكية
الد.ع	الدولة العثمانية
الد. أ	الدول الأوروبية
ص	صفحة
مج	مجلد
ع	عدد

مقـــــــــدمة

مقدمة:

عرف المغرب الأقصى كغيره من أقطار المغرب العربي أطماعا استعمارية أوروبية، خاصة بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، فمنذ بداية القرن التاسع عشر بدأ المغرب في فقدان مكانته الدولية، و ليصبح بذلك جزءا من المخططات الأوروبية.

فقد شكل المغرب الأقصى منطقة صراع أوروبي تسعى كل دولة لإشباع غرائزها بخيراته، و في ظل هذا الخطر المحدق، سعت السلطات المخزنية الى اجراء اصلاحات على نظمها الاداري و العسكري بهدف مسايرة التطور الحاصل في الغرب و حفاظا على استقلالها، غير ان مصيرها كان مشابها لمصير بقية الدول العربية الأخرى.

ان المغرب الأقصى كان معرضا لخطر الاحتلال، ضمن دائرة الامتيازات الاوروبية وعليه سعت الجهود المخزنية لتجنيب البلاد من الوقوع في الدوامة الاستعمارية التي كانت تتربص بدول المنطقة.

فقد منح المغرب الأقصى، في نهاية القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين امتيازات للدول الأوروبية، قصد تطوير العلاقات الخارجية مع الدول الاوروبية خاصة في المجال التجاري، بما عرف آنذاك بسياسة الباب المفتوح، ليتبين بعد ذلك ان الدول الاوروبية استغلت هذه النصوص لتبني عليها صياغة معاهدات و اتفاقيات ستبرمها مع المغرب في القرن التاسع عشر لما يخدم مصلحتها، و تأخذ بذلك بعدا خطيرا منذ معاهدة 1856، التي أجبر فيها المخزن المغربي على توقيعها مع بريطانيا، فتحت هذه الاتفاقيات بابا واسعا لبقية الدول الأجنبية و الذي كان لها أثرا سلبي على المغرب اذ ساهمت في تغلغل و قدوم الأجانب في أوساط المجتمع المغربي و حصولهم على امكانية استنزاف ثرواته و التدخل في شؤونه.

الأمر الذي دعانا الى دراسة هذا الموضوع :

الامتيازات الأوروبية في المغرب الأقصى 1844-1912

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : تبدأ هذه الدراسة بتاريخ 1844 الذي يحيل إلى بداية الضغوط السياسية و العسكرية الأوروبية على المغرب، و ما أنتجه من إعفاءات ممنوحة للأوروبيين مما أستدعى استنفار الدول الأوروبية لأفتاك نفس التسهيلات، بينما تحيل سنة 1912، إلى بلوغ

التغلغل الأوروبي أوجه في المغرب الأقصى، حيث أفضى إلى توقيع معاهدة الحماية و التي أنهت استقلال المغرب.

الحدود المكانية: فتمثلت في المغرب

أهمية البحث:

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في:

البحث عن مدى الترابط التاريخي بين الأوضاع السائدة في المغرب، و تلك التي كانت تعيشها دول المنطقة، و إبراز التنافس الأوروبي الاستعماري على المغرب الأقصى بالحصول على امتيازات أفقدت المغرب مكانته و هيبته إضافة إلى البحث عن مدى الجهود المخزنية لتجنيب البلاد من الوقوع في الدوامة الاستعمارية الأوروبية التي كانت تتربص به

أسباب اختيار الموضوع:

أن الدوافع التي أحالتنا إلى اختيار موضوع الامتيازات الأوروبية في المغرب الأقصى 1844-1912 هي:

- الرغبة في دراسة الموضوع و البحث في خباياه
- محاولة إثراء المكتبة
- حداثة الموضوع و معاصرته لتاريخ المغرب المعاصر

و تتمحور **الإشكالية الرئيسية لهذا البحث:** حول دراسة ظاهرة التغلغل الأجنبي، التي أصبحت تسري في المغرب، و علاقتها بنظام الامتيازات، الذي أصبح يشكل البوابة الرئيسية للولوج إلى عمق المغرب فما هي هذه الامتيازات و ما اثرها على المغرب ؟

وقصد التحكم في حدود هذه الإشكالية اردفتها بمجموعة تساؤلات:

- فيما تمثلت الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية بالمغرب الأقصى؟
- هل تبنى المخزن المغربي موقفا حازما تجاه هذه القضية؟
- ما مدى نجاعة المحاولات الإصلاحية المغربية للحد من النفوذ الأجنبي بالمغرب؟
- كيف تطورت الامتيازات و بدأت تأخذ أبعادا خطيرة انتهت بوقوع المغرب تحت الحماية الأجنبية؟

و للإجابة على كل هذه التساؤلات، اعتمدنا الخطة التالية مفصلة إلى : مقدمة، مدخل و ثلاثة فصول ثم خلصت إلى جملة نتائج أردفاها بمجموعة ملاحق توضيحية ذات علاقة مباشرة بالمتون.

أدرجنا في المدخل مجموعة من التعريفات حول موضوع الامتيازات و أنواعها.

و يوضح الفصل الأول من البحث، تنامي أطماع الدول الاستعمارية الكبرى بالمغرب و ممارستها لضغوطات سياسية و عسكرية، قصد إجبار المغرب على توقيع معاهدات فرضت عليه، و التي شملت على العديد من الامتيازات و فتحت بابا واسعا، أمام التسرب الأجنبي بالمغرب الأقصى.

و يركز الفصل الثاني على محاولات المغرب الأقصى للحد من هذا التغلغل، من خلال إرسال البعثات الدبلوماسية إلى الدول الأجنبية بالإضافة إلى الدعوة إلى عقد مؤتمرات دولية لحل القضية.

و يبين الفصل الثالث، باستفحال ظاهرة الحماية القنصلية، و انعكاساتها على الأوضاع العامة بالمغرب، ثم ينتهي الفصل بالتطرق إلى التجاذبات الاستعمارية التي تعرض لها البلد و التسويات لينتهي الأمر بتنفيذ الحماية المزدوجة على المغرب.

و في الأخير ينتهي البحث إلى خلاصات و استنتاجات، توضح قضية التغلغل الأجنبي و كيف استغلت الدول الأوروبية الامتيازات الممنوحة لها لتسهيل عملية التغلغل تمهيدا لفرض الحماية الفرنسية و الاسبانية على المغرب.

و ككل بحث أكاديمي له منهجه الخاص فقد اتبعنا:

المنهج التاريخي الوصفي: من خلال جمع و سرد الأحداث التاريخية بطريقة كرونولوجية.

المنهج التحليلي: و ذلك عن طريق تحليل بعض الحقائق قدر المستطاع و ربطها بمسبباتها و تطوراتها.

المصادر و المراجع المعتمدة: اعمد البحث على عدد من المصادر و المراجع من بينها:

أولا: المؤلفات المغربية: اهمها كتب الناصري من الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى عبد الرحمان ابن زيدان: الدرر الفاخرة في مآثر الملوك العلويين فاس الزاهرة، و كتاب العز

وأصوله عبد الهادي التازي التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم و غيرها. حيث اعتبرت من أهم مصادر تاريخ المغرب خاصة في هذه الفترة

ثانيا: الكتب و المراجع العربية: كتاب جلال يحي، تاريخ المغرب العربي الكبير و كتاب المغرب عبر التاريخ لإبراهيم حركات و قد احتوى على الكثير من الأحداث التي خص بها المغرب سواء الداخلية أو علاقاته الخارجية و كذلك كتاب تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا و العالم لنور الدّين جاطوم، اعتمدنا عليه في طرح العلاقات فيما بينها و نتائجها على المغرب و مذكرة دكتراه الموسومة بالتغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الامتيازات لمصطفى البطراوي. و غيرها من المراجع التي أفادتنا في البحث و زودتنا بالمعلومات المهمة.

صعوبات الدراسة: و لا شكّ في أنّ لكل بحث صعوبات تعترض صاحبه و هي بمثابة زيادة للإصرار في التغلب عليها و انجاز العمل أهمها:

-طول الفترة المدروسة 1844-1912م ممّا شكل كم هائل من المعلومات و ضرورة التقيّد بالحجم القانوني للمذكرة.

-تنوع المادّة التاريخية و تشعبها و صعوبة تحديد الهام منها مع محاولة استعمال أكبر قدر من المصادر و المراجع من أجل التنويع و ابراز الدراسات التي مسّت الموضوعات ممّا شكل صعوبة في جمع و ترتيب المعلومات.

الظروف التي فرضتها الأوضاع الصحية لتفشي فيروس كورونا في البلاد و ما تبعها من حجر صحي ممّا أحال بيننا و بين التنقل إلى المكتبات، و المتاحف و مراكز البحث. إضافة إلى عدم التواصل المباشر فيما بين أعضاء البحث و كذلك بين المشرف عدا الاتصال عن بعد ممّا أحدث ارتباك و تشويش.

لكن حاولنا جاهدينا و بفضل الله اتمام هذا العمل و وضعه في أحسن قالب ليستفيد المطلع عليه قدر المستطاع فإن أصبنا فهذا بفضل الله و إن أخطأنا أو قصّرنا فهذا منا.

مدخل مفاهيمي

أولا: مفهوم الامتيازات و ظهورها.

ثانيا: مفهوم الامتيازات الأجنبية في المغرب.

ثالثا: أنواع الامتيازات في المغرب الأقصى.

رابعا: أنواع المحميون.

لقد شكل مصطلح الامتيازات جدلا كبير خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر حيث أخذ طابعا قانونيا جديدا، حيث أصبحت الدول الأجنبية هي المتحكمة فيه وتوسعت صلاحيات أهل الذمة في البلدان العربية الاسلامية فسعت الدول الأوربية دوما أن يكون لرعاياها حقوق توازي أو تفوق السكان الأصليين. ونظرا للأهمية التي اكتست الامتيازات الأجنبية خاصة في المغرب الأقصى و التي شكلت مجالا خصبا للتنافس الدولي، و الذي أفرز انعكاسات وخيمة على المغرب. لهذا قدمنا تعريف لمصطلح الامتيازات خاصة في المغرب الأقصى و أنواع الامتيازات المتحصل عليها اضافة الى بدايات تواجد الامتيازات فيه.

أولا: تعريف الامتيازات الأوروبية و ظهورها:

لغة: بالنسبة لتعريف الامتيازات(جمع امتياز) في قاموس اللغة العربية المعاصرة فجاء كالتالي:

امتاز، يمتاز، امتيازا أي امتاز الشخص و تفوق. بدا فضله على غيره و يمتاز على أقرانه

و يقال عند العرب ميّز الغث من السمين أي عزله و فرزه عنه، و فرق بينهما.

الامتياز اصطلاحا: هو مجموعة الصلاحيات العرفية المضمنة في قانون والتي يتمتع بها حاكم ما ولا تخضع إلى كبح أو نقص أو مراقبة من الحاكم على الرغم من أن هذه السلطات إذا مورست على نحو اعتباطي في دولة دستورية سوف تؤدي دوما إلى مشكلات سياسية .
عرفت كلمة امتيازات في اللغة اللاتينية بـ caput و capital وفي اللغات الحديثة capitulum و capitulatatio
وتعني الأساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات وقد يتسع هذا المعنى أو يضيق حسب المصلحة أوقد يستعمل بمفاهيم مختلفة من مكان لآخر.[1]

[1] ايمن صلاط، الامتيازات البندقية في المشرق العربي، سلسلة الآداب و العلوم الانسانية، مج 40، ع3، جامعة نشرين سوريا، 2018، ص 437.

والامتيازات جمع امتياز من الفعل امتاز، يقال امتاز الشيء إذا بدا فضله على مثله، كما يطلق بمعنى انفصل عن غيره وانعزل ومنه قوله تعالى : (**وامتازوا اليوم أيها المجرمون**) أي انفردوا عن المؤمنين ، فأما الكلمة يدل على تزيل شيء من شيء وانفصاله عنه ومنه قوله تعالى: (**ليميز الله الخبيث من الطيب**). فالامتياز يدل على التمييز بين الأشياء بعزل بعضها عن بعض البعض.[1]

وهناك من يرى أن كلمة الامتيازات ترجع إلى أصل روماني عرفته أوروبا قبل أن تعرف الإسلام او تخلط بالمسلمين، وأساس هذا النظام فكرة محلية القوانين و مركزيتها، واصلها ان الفاتحين الرومان جرو على تلك الولايات الإغريقية الراقية تباشر تنظيم علاقاتها الاعتيادية الداخلية بتطبيق قوانينها المحلية، ومن يفرضوا تطبيق القانون الروماني العام إلا في الأمور ذات الارتباط بالشؤون الرومانية العامة.[2]

وقد دلت في روما القديمة كلمة "امتياز" على الحق الاستثنائي أو القانون الخاص الذي يتعلق بفرد واحد، وفي العهود الإقطاعية شكلت الامتيازات حقوقا معترفا بها لبعض فئات الأشخاص وفي العصر الحديث، تستعمل كلمة "امتيازات" للدلالة على الميزات الخاصة التي يمنحها النظام الاجتماعي، سواء حصل ذلك بنص قانوني أو خارج إطار القانون علما أن الاستعمال المعاصر لهذه الكلمة يركز على المعنى السيئ لها وينطوي على عدم وجود عدالة اجتماعية.[3]

الامتيازات الأجنبية وظهورها: هي الحقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية أو الاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها و أي امتياز أجنبي في الدولة العثمانية كان في عهد السلطان سليم الأول عام 923 هـ / 1517 م عند منح رعايا البندقية امتيازات تجارية وقضائية وقد

---

[1] معن إبراهيم جبار شلال حبيب، والحصانات الخاصة لمقر البعثة الدبلوماسية والاستثناءات الواردة عليها في ضوء اتفاقية فيينا، رسالة لنيل ماجستير في القانون العام، قسم القانون العام جامعة الشرق الأوسط، 2012،ص24.

[2] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، أطروحة لنيل الدكتوراه، قسم الدراسات العليا التاريخية، جامعة أم القرى، 2001، ص92.

[3] أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي – إنجليزي – فرنسي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون لبنان 2004، ص 48.

استمرت تلك الامتيازات حتى بداية الحرب العالمية الأولى، حيث ألغيت من لدن الدولة العثمانية.

لقد منحت الاتفاقيات الأجنبية الدول الأوربية امتيازات وحقوقا سمحت لهم بالتدخل في شؤون الدولة عن طريق رعاياها النصارى، و أصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة للحكام العثمانيين ونجم عنها خروج الرعايا الأجانب عن طاعة أوامر الدولة.[1]

الامتيازات الأجنبية ويقصد بها أيضا امتيازات كان يتمتع بها رعايا بعض الدول الغربية في مناطق معينة من العالم لاسيما في الشرق الأوسط و آسيا وكان يسمح بموجب هذه الامتيازات لتلك الدول الغربية بإقامة محاكم خاصة بها في أراضي الدول الأخرى لكي تحاكم رعاياها المقيمين في تلك الأقطار الآسيوية والإفريقية وكانت تلك الامتيازات بابا للتدخل الأجنبي و إثارة الفتن الداخلية وخطوة نحو السيطرة الأجنبية.

و لكن هذه العبارة بمعنى آخر أيضا وهو اتفاق دولتين متحاربتين على أن تسلم إحداهما أجزاء من أراضيها إلى الدولة المنتصرة بموجب شروط استسلام خاصة تضمن لرعايا الدولة المنهزمة بعض الحقوق.[2]

ثانيا: مفهوم الامتيازات الأوربية في المغرب الأقصى: هي مجموعة الحقوق التي سعت الدول الاستعمارية منذ منتصف القرن 18 في أن تكزن لرعاياها من الغرب و التي تفوق الحقوق التي يتمتع بها المواطن الأصيل وتقود إلى تمهيد السبل لتدخلاتها في شؤونه الداخلية وبالتالي إلى الإجهاز على مقومات سيادته و استقلاله.[3]

[1] سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000، ص 36.

[2] عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 309 –310.

[3] كردية إبراهيم، الحماية أصلها و تطورها، د ط، منشورات زاوية زنقتي فوزي ربوزانسي، الدار البيضاء، 2013، ص 5

أو هي تلك الامتيازات التي نشأت نتيجة معاهدة صلح و أمان بين المولى سليمان و إسبانيا سنة 1797م ولقد اشتملت على 38 مادة كان بعضها خاصا بحالة الرعايا الإسبان وحقوقهم في مراكش وتضمنت من بين تلك امتيازا خطيرا أعطى للإسبان أول حجرة و ضعت في أساس نظام الامتيازات الأجنبية المراكشية ومركزاً لابتداء تاريخها الذي أدى في النهاية إلى القضاء على سيادة الدولة المراكشية كلها.[1]

ثالثا: أنواع الامتيازات

سنعرض هنا الحقوق والامتيازات التي تمتع بها الأجانب في مراكش إلى سنة 1912 على حسب ترتيبها الطبيعي وتقسيمها القانوني وهي جميعا تنقسم إلى عامة وخاصة.[2]

1-الامتيازات الخاصة :

الامتياز القضائي: من خلال المعاهدات المبرمة بين المغرب الأقصى وبعض الدول الأوروبية، استطاع الأجانب الحصول على امتيازات قانونية خولت للقناصل أو نوابهم الحكم في معظم القضايا التي يكون الرعايا الأجانب طرفا فيها.[3] وفق ما تسمح به قواعد شريعة البلاد الاسلامية وكانت الحكومة تفعل ذلك بمحض اختيارها وكان في استطاعتها أن تغير ذلك أو تعدله بتشريعها الداخلي وحده لأن مركزها الدولي لم يكن يسمح لأية دولة أن تفرض إرادتها عليها أو تحد من حقها في مباشرة سيادتها الداخلية والخارجية في العهد الأول، لكن هذه الوضعية تغيرت نهائيا في العهد الثاني الذي ضعف فيه مركز مراكش السياسي.[4]

وذلك عندما قبل السلطان مولاي سليمان بمنح امتياز قضائي للإسبان، جوهره أن المدعي يتبع المدعي عليه إلى المحكمة ومعناه إذا كان المدعي مغربيا والمدعى عليه إسبانيا فالفصل في نزاعهما يكون من اختصاص القنصل الإسباني، الذي غدا قاضيا" يطبق قانونه لا على مواطنيه فحسب، وإنما أيضا على المواطنين المغاربة، وعلى السلطة المحلية أن تقوم

---

[1] أمحمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب" دراسات قانون لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله ط3، مطابع عكاظ، المغرب، 1988م، ص 95.

[2] نفسه، ص 91.

[3] تركي عجلان الحارثي، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ع 134، كلية الآداب والعلوم الإنسانية لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، (1413 هـ/1993 م)، ص 111.

[4] أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 95.

بتنفيذ ما يصدره من الأحكام" وفي تطبيق هذه القاعدة القضائية المبتدعة خروج وتعارض مع الشريعة الإسلامية التي تقضي بأن المسلم لا يمكن أن يقاضى من طرف قاضي غير مسلم وبقانون غير إسلامي و في بلد غير إسلامي.[1]

الامتياز التشريعي: كان الامتياز التشريعي يخول للقنصل الاجنبي ان يطبق قوانين بلاده بصفة عامة فيما يعرض عليه من القضايا، وقد نص على منح هذا الامتياز في عدة معاهدات اجنبية بعد ان تقرر الامتياز القضائي، وكان للمحاكم القنصلية قوانين خاصة بها ولكنها كانت احيانا تلجأ الى تطبيق القانون او العرف المحلي.

و كان للقناصل بالإضافة الى ذلك حق تشريعي بوضع لوائح تفسيرية لتسهيل تطبيق قانون بلادهم وفق ما تقتضيه الظروف المحلية.[2]

الامتياز المالي: كان الأجانب في مراكش غير مكلفين بأداء الضرائب المباشرة نظرا إلى أنهم كانوا ممنوعين من تملك العقار إلى أن أبيح لهم هذا الحق بمعاهدة مدريد فتقررت عليهم الضرائب العقارية ابتداء من هذا الوقت وصاروا يؤدون الزكاة والأعشار التي كان يدفعها المراكشيون على العقار.[3]

و قد خص الأجانب بامتياز عدم دفع ضريبة الأبواب داخل المغرب و إنما فقط فرض ضريبة العشر ولقد أشارت المعاهدة الإنجليزية المغربية، إلى ذلك بالنص التالي:" ....جميع أنواع المتاجر التي يرد بها تجار الإنجليز لا يلزمهم في أعشارها أكثر مما يعطي غيرهم من تجار المسلمين و الأجناس غيرهم السلع التي ترد على يد التجار منهم لا يؤدوا عنها اكثر من عشرة في المائة على تقويمها بالمال."[4]

حق تملك العقار: كان التشريع المغربي ومنذ عهود موغلة في القدم، حريص كل الحرص على منع الأوربيين من تلك العقارات بالبلاد، ولكن الدول الاستعمارية المجتمعة بالمغرب في مؤتمر مدريد سنة 1880م نجحت في انتزاع امتياز خطير من الحكومة المغربية أجاز لها امتلاك العقار بشرط أخذ إذن وترخيص منها لتسقط هذا الشرط في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م وتصبح مطلقة اليدين تملك ما طاب لها من الأرض والدور والمخازن بالوادي

---

[1] كريديه إبراهيم، المرجع السابق، ص 7.

[2] أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 97 .98

[3] مرجع نفسه، ص 100.

[4] تركي عجلات الحارثي، المرجع السابق، ص 106.

والمدن والموانئ وبذلك تسلحت هذه القوى بمعول فعال تستعمله في خدش سيادة المخزن والتمكين لتغلغلها الاقتصادي الاستعماري.[1]

2-الامتيازات العامة:

حق الإتجار: كان حق الإتجار من مقدمة المقاصد التي أبرمت من أجلها المعاهدات الأولى بين مراكش والدول الأجنبية[2] كانت بدايتها المعاهدة الموقعة مع بريطانيا 1856 التي اعترفت لبريطانيا بحرية تصدير واستيراد ما تشاء من السلع والمنتوجات والترخيص لها باستيراد المنتوجات الأساسية التي كان المغرب يحظر بيعها للأجانب، وحصر قيمة الرسوم الجمركية في 10% من قيمة معظم السلع، والسماح للتجار الإنجليز بكراء وبناء المخازن لسلعهم بالموانئ والمدن، وإعفائهم من جميع الضرائب، بهذه الاتفاقية وما سيتبعها من إتفاقيات مشابهة، أصبح من حق التجار الأجانب نهب خيرات المغرب السطحية والباطنية ليغرقوه في الخصاص و المجاعة و الأوبئة، و يصيبوا اقتصاده العتيق في أساليبه و تقنياته بأزمات خانقة لا يستطيع الفكاك منها، واللّجوء الى الدول المسيطرة على الاقتصاد.[3]

حق الإقامة والتنقل: حصلت بريطانيا العظمى بمعاهدة 1856 على امتيازات أخرى غير الحماية لنفسها ولرعاياها كحق البريطانيين في السفر والاستقرار والسكنى حيث شاءوا من المغرب دون تعرض ولا منع من أحد.[4]

فزاد عددهم بالمغرب، وما فتأ عددهم يكبر ويكبر ليصل إلى ما يفوق تسعة آلاف شخص في نهاية عهد مولاي الحسن الأول ليرتفع إلى ما يقارب 19.243 شخص عشية إبرام معاهدة الحماية، وقد استغل هؤلاء الأجانب هذه الحقوق ليقترفو بحق المخزن مجموعة من الاعمال التعسفية التي لا تجيزها القوانين المحلية و المعاهدات الدولية و من أمثلتها:

-الاستطلاعات التجسسية لصالح دولهم حول الميادين العسكرية و الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] كريديه إبراهيم، المرجع السابق، ص 6.

[2] محمد بن عبود، المرجع السابق، ص92.

[3] كردية ابراهيم، المرجع السابق، ص 05.

[4] عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985، ص 14.

-اقتراف المنكرات داخل منازلهم و التشجيع على الفواحش دون الخوف من العدالة واتخاذها وكرا لتهريب المحرمات والأسلحة وتموين الاضطرابات الداخلية.[1] شر استغلال لحساب دولهم التي كانت مطامعها تتزايد في الاستيلاء على هذه البلاد.[2]

حق العبادة: من الحقوق التي ضمنتها المعاهدات حق ممارسة الشعائر الدينية وهذا ما ورد في المعاهدة الإسبانية التي أشارت إلى ذلك بالنص التالي: "....رعية سلطانة أصبانية (إسبانيا) لا يقدر أحد يمنعهم من صلاتهم في ديارهم (دورهم) جوامعهم في شأن دينهم في أي دينهم في أي موضع يكون بها (يكونوا به) ويكون لهم في المحل الذي يكون (يكونوا) به موضعا لمقابرهم ولا يتعرض لهم أحد من حكام رعية سلطان مراكش في ترتيب دفن موتاهم ذهابا و إيابا...".[3]

و هو ايضا من الحقوق الطبيعية التي تسمح بها جميع الدول في الوقت الحاضر للأجانب المقيمين في بلادهم، و كان تطبيقه في مراكش مبنيا على مبدا الشريعة الاسلامية في التسامح الديني، ثم سجل في كثير المعاهدات التي ابرمتها مع الدول الاجنبية على اساس المعاملة بالمثل.

وكان الاجانب يباشرون شؤون عبادتهم اول الامر في دور قناصلهم، ثم انشأوا لذلك مؤسسات خاصة تمتعت هي الاخرى بكثير من الامتيازات .

الاّ ان هؤلاء الاجانب اساءوا استعمال الحق في حرياتهم الدينية وبدأوا يبشرون بدينهم بين المراكشيين كما لو كانت مراكش مجموعة من قبائل متوحشة لا دين لها.[4]

حق حرمة المساكن: كان لهذا الحق معني ضيق لا يتعدى حق الأجنبي في التمتع بحرمة مسكنه من أي اعتداء، كما يتمتع بذلك جميع المواطنين، ولكن بعد نشأة الامتيازات الأجنبية صار له معنى أوسع من ذلك بكثير فكان قيدا على سيادة الدولة المراكشية ومن أخطر الامتيازات الأجنبية عندما نص في كثير من المعاهدات على أن مساكن رعايا الدول المتعاهدة مع مراكش.[5]

---

[1] كريديه ابراهيم، المرجع السابق، ص06.

[2] أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 93.

[3] تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق، ص 104.

[4] أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 94 .

[5] أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 93-94.

وقد استغل الأجانب هذا الامتياز في شل أعمال الإدارة المحلية حتى في المسائل الداخلية في النطاق الضيق الذي بقي لها إزاء نطاق الامتيازات فكان الأجانب يرتكبون أشنع الجرائم ثم يلتجئون إلى مساكنهم فلا تستطيع الغدارة ملاحقتهم حتى لتنفيذ الأحكام التي تصدر ضدهم من محاكمهم القنصلية.[1]

و لم تقتصر التجاوزات الامنية على ايواء الفارين من القانون، بل تعدت ذلك الى تهريب الاسلحة الى المغرب، وبالطبع كان الاجانب يقومون بتخزينها في منازلهم و السلطات المغربية غير قادرة على تفتيش منازلهم الا بعد اخذ اذن من قناصلهم في طنجة، و بمثل هذه الممارسات خلقت للمغرب مشاكل داخلية ادت الى زعزعة الامن و عدم الاستقرار وخاصة وان اولئك المهربين ساعدوا بقصد او بغير قصد القبائل المتمردة ضد المخزن بل انهم ببيعهم للأسلحة شجعوا قبائل اخرى بإعلان تمردها و امتناعها عن دفع الضريبة التي كانت تمثل اهمية كبيرة لخزينة الدولة المغربية.[2]

حق حماية الرعايا المغاربة: ويعد اخطر امتياز ظفرت به الدولة الاستعمارية المتربصة بالمغرب، وقد سخرته في ضرب وحدة الامة المغربية بتحويل ولاء جزء من الرعايا المغاربة عن دولتهم لخدمة اغراضها التغلغلية الاستعمارية.[3]

ومن هنا يمكن تعريف الحماية القنصلية على انها: ذلك النظام الشاذ العجيب الذي لا يقبل طبع قويم ولا يسلم به منطق سليم، انه يتنافى مع سيادة الدولة وانبساط سلطتها وقوة قوانينها واحكامها التي يجب ان تطبق على جميع المقيمين فوق اراضيها، سواء كانوا وطنيين اصلاء او اجانب دخلاء.[4] ويعتبر البند الحادي عشر من المعاهدة المغربية- الفرنسية لسنة 1767م،قاعدة ونواة اولى لانتشار داء الحماية القنصلية الا ان مغرب القرن الثامن عشر لم يكن قد وصل بعد الى حالة الضعف التي بلغها في القرن التاسع عشر ولذلك تظل المرحلة المهمة جدا لتطور الحماية القنصلية و توطدها هي النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[5]

---

[1] امحمد بن احمد عبود، مرجع سابق، ص94.

[2] تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق، ص 109 . 110 .

[3] كريديه ابراهيم، المرجع السابق، ص8.

[4] محمد العربي معريش، المغرب الاقصى في عهد السلطان حسن الاول 1873-1894، ط1، دار الغرب الاسلامي بيروت، 1989م، ص21.

[5] خالد بن صغير، المغرب و بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856.1886، ط2 ،منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية بالرباط، الدار البيضاء،1997، ص282 .

واكبت هذه المرحلة تفوقا صناعيا و عسكريا للدول الامبريالية[1] في حين كان المغرب قد دخل مرحلة ضعف حقيقية، مما سهل على تلك الدول و في مقدمتها بريطانيا، ان تتغلغل في مختلف ارجاء المغرب وعلى جميع المستويات، وتميزت معاهدة 1856م بانها قد ذكرت لفظ الحماية بصريح العبارة، في البند الثالث من الاتفاقية العامة: " ...والنائب المذكور يختار من يترجم عنه و يخدمه من المسلمين او غيرهم ..." و بموجب هذا النص اعترف المخزن صراحة بحق بريطانيا و الدول الاجنبية، في منح حق الحماية للرعايا.[2]

وقد عرف عبد الوهاب بن منصور الحماية القنصلية على انها ما ينمح للممثلين الدبلوماسيين و القناصل المعتمدون في بلد ما حماية دولهم لرعاياه، فيصيرون وهم يحملون جنسيته، ويقيمون باستمرار فوق ارضه، غير خاضعين لقوانينه، ولا ملتزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم اداءه من ضرائب، و القيام بما يقومون به من خدمات وطنية.[3]

وبقدر ما كانت مظاهر الضعف و الانحلال تزداد غلوا كان عدد المحميين المغاربة يزيد و يتصاعد، فتعددت اصنافهم حتى استقرت في خمسة هي : (المجنسون و المحميون القنصليين و المحميون الاستثنائيون و السماسرة و الخلطاء)

رابعا: أنواع المحميون:

ـ **المجنسون** : كان بعض المغاربة وخاصة اليهود، يقصدون دولا اجنبية فيطلبون جنسيتها ثم يعودون الى وطنهم.[4]

فقد اعتاد سلاطين هذه البلاد ان يطلقون عليهم عبارة "رعايانا" و كانوا يعتبرون انفسهم مراكشيين طوال القرون التي اقاموها في هذه البلاد، و لكنهم عندما شعروا بتسرب نفوذ الاجانب الى داخل البلاد و ضعف مركز الدولة المراكشية ازاءهم بدأوا يحاولون التنصل من الجنسية المراكشية و يفضلون عليها ان يكونوا في عداد من لا جنسية لهم في حالة عدم تمكنهم من الحصول على جنسية دول اجنبية،[5] ليتمتعوا بما يتمتع به الاجانب من امتيازات.

---

[1] نظرية وضعها لينين تبعا لها تقوم البلدان الرأسمالية في مرحلتها الاخيرة، باستغلال منهجي لمستعمراتها من اجل الاستمرار في الحياة (الحاجة الى الاسواق).للمزيد انظر: أحمد سعيفان، مرجع سابق، ص46.

[2] خالد بن صغير، المغرب و بريطانيا العظمى، مرجع سابق، ص 282.

[3] عبدالوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص5.

[4] كريديه ابراهيم، المرجع السابق، ص 17. 18 .

[5] أمحمد احمد بن عبود، المرجع السابق، ص 105 .

وكان الحصول على الجنسية يتم اما بالزواج بالأجنبي او الاقامة بالدولة الاجنبية بضعة اسابيع او اشهر او اداء الخدمة العسكرية في جيشها ، واكثر المتجنسين حصلوا على بغيتهم من الجزائر المحتلة او من اسبانيا او من جبل طارق ، و بعضهم حصل على الجنسية من الولايات المتحدة و من البرازيل.[1]

2 ـ **المحميون القنصليين:** و يقصد به المغاربة المستخدمون بالمفوضيات (السفارات) و القنصليات كالكتاب و المترجمين و الخدم و الاعوان و الحرس و الجواسيس.[2] فقد كان لممثل الدولة الاجنبية الحق في تعيين ما يشاء من الموظفين و الخدم من الاجانب او المراكشيين و للقنصل الاجنبي او نائبه ان يعين ترجمانا واحدا و خادمين لا غير.[3]

3ـ **المحميون الاستثنائيون:** او التعسفيون، وهم مجرد تجار، كانوا في الغالب من اليهود المغاربة، لا علاقة لهم بالعمل مع الوزراء و القناصل، كان المفروض ان لا يتجاوز عددهم 12 محميا لكل دولة، وكانوا يدعون كبار المحميون اكثرهم كانوا من اليهود.[4]

4 ـ السماسرة: هم الوسطاء في التجارة بين الاجانب و المغاربة و كانوا يعملون لمصلحة الاجنبي بشراء ما يطلبه من السلع،[5] وكان المخزن مصرا على ان لا يتخذوا الا من سكان المدن دون البوادي.[6]

5 ـ الخلطاء او المخالطين: و هم المغاربة المشتركون مع الاجانب في عمل من الاعمال الفلاحية، كتربية الماشية، بحيث يساهم الاجنبي برأسماله و المغربي بعمله و خبرته.[7]

---

[1] كريديه ابراهيم، المرجع السابق، ص 18 .

[2] نفسه، ص 18.

[3] أمحمد احمد بن عبود، المرجع السابق، ص 107 .

[4] مصطفى بوشعراء، الاستيطان و الحماية بالمغرب 1863. 1894، تق: عبد الوهاب بن منصور، ج1، المطبعة الملكية الرباط، 1984، ص421 .

[5] كريديه ابراهيم، المرجع السابق، ص 18.

[6] مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص 421.

[7] كريديه ابراهيم، المرجع السابق، ص 18.

و ليست الحماية منطبقة على شخصهم، و انما على الاموال التي بين ايديهم لغيرهم اما عددهم فكان المفروض ان لا يتعدى الستة لكل تاجر، على ان الخلطة لم تكن تستلزم الا اموال ضئيلة مصحوبة احيانا بعقد مكتوب، بينما لم تكن السمسرة تقتضي ذلك.[1]

ومن أهم المشاكل التي كانوا يقومون بها:

-التطاول على أعوان المخزن و موظفيه، ويرمونهم بالفجور و القصور في أداء مهامهم و التقليل من شأنهم أمام الشعب المغربي و عدم الثقة فيهم

-يعمدون الى اثارة القبائل ضد سلطة المخزن و تحريضهم على التمرد.

-القيام بعمليات القتل و الاعتداء على أعراض النّاس

-يقترفون أعمال السرقة و ايواء الجناة و المجرمون دون وضع أي حساب لسلطة المخزن.

-يكتسحون الأسواق ويشترون معظم ما يباع فيه مما يؤدي الى نقص العرض و الغلاء.

-يجهضون محاولات المخزن في حل المشاكل.

-اغراق السكان في الديون و استغلال ظروفهم المتردية.[2]

[1] مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص 421.

[2] ابراهيم كريديةّ، الحماية أصلها و تطورها، مرجع سابق،ص20-22.

الفصل الأول :تصاعد أطماع القوى الاستعمارية الكبرى بالمغرب و آلية تنفيذ مخططاتها.

المبحث الأول: الضغوط السياسية و العسكرية

1-الحرب المغربية الفرنسية (معركة ايسلي 1844)

2-الحرب المغربية الاسبانية (معركة تطوان 1860)

المبحث الثاني: أهم القوى المتصارعة على المغرب و آلية تنفيذ مخططاتها.

1-تصاعد النفوذ البريطاني بالمغرب بعد معاهدة 1856

2-تزايد التدخل الاسباني في المغرب بعد اتفاقية 1861

3-تفاقم الأطماع الفرنسية بالمغرب بعد تسوية 1863

احتل المغرب الاقصى موقعا استراتيجيا هاما، جعل منه محطة مهمة لعملية التبادل التجاري المتوسطي، نظرا لانفتاحه على المحيط الاطلسي من جهة و على البحر الابيض المتوسط من جهة اخرى، و في البداية كانت علاقاته مع الدول الأوروبية تتسم بنوع من التوازن، فلم تكن الاتفاقيات المبرمة مع المغرب تخضع لمنطق استعماري حتى أواخر القرن الثامن عشر، بل اكتست صبغة تجارية.[1]

غير أن الأوضاع تغيرت بداية القرن التاسع عشر، بتطور الظروف الدولية بعد سيطرت الدول الغربية على الشرقية، حيث بدأت دول العالم الإسلامي تتعرض لاستعمار فاحتل نابليون بونابرت مصر، و بريطانيا القارة الهندية، و عرفت الدولة العثمانية ضعفا بعد دخولها صراعا ضد روسيا، و لم يكن المغرب بعيدا عن هذه التطورات فقد عاش مجموعة من التحولات تحكمت في مصيره السياسي.[2]

المبحث الأول: الضغوط السياسية و العسكرية

1-الحرب المغربية الفرنسية (معركة إيسلي 14 أوت 1844)

لم تغفل فرنسا على علاقة الجزائر مع المغرب، خاصة بعد ما حققه الأمير عبد القادر من انتصارات متتالية قرب الحدود الجزائرية المغربية، خاصة أنها رأت في اتحاد السلطان و الأمير مصيرا محتوم بنهاية التواجد الفرنسي في المغرب العربي.[3]

[1] ابن زيدان عبد الرحمن، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم و تحقيق: عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط 1999، ص 365

[2] أ ج تايلر، الصراع على السيادة في أوروبا 1884-1918، تر: كاظم، نعمة، العراق، جامعة الموصل، 1980،ص92

[3] العربي اسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الامير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1982 ص 269

عرفت العلاقات المغربية الفرنسية تدهورا، بعد تراجع الأمير عبد القادر إلى الحدود الشرقية المغربية في ضواحي وجدة، وجعلها قاعدة خلفية لمواجهة فرنسا مما جعل من فرنسا تطالب بطرد الأمير من التراب المغربي إلا أن عدم استجابة السلطان لمطالبها، أدى إلى مواجهة عسكرية فرنسية تمثلت في معركة ايسلي.[1]

أسباب المعركة :

تعود بوادر الأزمة المغربية الفرنسية، خلال عهد السلطان عبد الرحمان[2] (1822-1859)، عند احتلال الجزائر من قبل الاستعمار الفرنسي، حيث استنجد أهالي تلمسان بالسلطان عبد الرحمن، الذي قام بإرسال ابن عمه المولى على لنجدة أهالي تلمسان، حيث أرسل في 6 جانفي 1831م، عشرون فارسا و كمية من السلاح و المدفعية و مئة و أربعون رجل من جيش البخاري من مراكش و أكثر من مئة فارس من جبالة الريف،[3] بالمقابل حطت الحماية المغربية رحالها بتلمسان، و دخل العسكر في صراع مع كراغلة تلمسان،[4] غير ان فرنسا ردت على هذه التهديدات بتكليفها نائب قنصلها بطنجة "دو لبورط"، الذي طلب من السلطان الاخلاء العاجل لتلمسان و الوعد القاطع بالامتناع مستقبلا عن كل هجوم جديد على ممتلكات سقطت في أيدي فرنسا، كوسيلة للحفاظ على علاقات ودية.[5]

[1] عبد اللطيف أكوش، تاريخ المؤسسات و الوقائع الاجتماعية بالمغرب، د ط، إفريقيا الشرق، د م، د ت، ص127.

[2] السلطان عبد الرحمن بن هشام : أمير المؤمنين عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل، ولد عام 1204هـ و بويع بفاس في 15 ربيع الاول 1238هـ، بعد وفاة عمه السلطان مولاي سليمان، و كانت وفاته بمكناس يوم الاثنين 29 محرم 1276 هـ، و دفن بضريح جده السلطان مولاي إسماعيل. للمزيد انظر: مولاي عبد الرحمن بن زيدان العز و الصولة في معالم نظم الدولة، ج1، د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص10.

[3] اسماعيل حامت: الحكومة المغربية و احتلال الجزائر، منشورات تمالة الابيار، الجزائر، 2001، ص37.

[4] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين و تركيب، ط1، دار عكاظ الجديدة، الرباط، 2011، ص 463.

[5] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994، ص189.

و نظرا للضغوط الفرنسية وكذلك الانجليزية و تدخلها منذ الوهلة الاولى في القضية الجزائرية خوفا على مصالحها بالمنطقة التجارية و الاستراتيجية، جعل السلطان يحسب جنوده و يعاقب قوادهم.[1]

كما تعود أسباب المعركة الى ما كان يتلقاه الامير عبد القادر من دعم لوجستيكي من السلطان، حيث كانت منطقة الحدود الشرقية للمغرب الملاذ الآمن للأمير،[2] اضافة الى احتلال لالاّ مغنية بحجة ملاحقة الامير عبد القادر، فتوغل الفرنسيون داخل الاراضي المغربية، و انشأوا معسكرا بقيادة "لا مورسير" بلالاّ مغنية[3]، و دنّسوا المكان كما انتهكوا قداسته الدينية بحفر الخنادق و تدمير المكان.[4]

هذا الامر اثار حفيظة المغاربة و ثار غضبهم الأمر الذي جعل من السلطان عبد الرحمن ينهي تردده في مواجهة الفرنسيين، مطالبا الفرنسيين الجلاء من المنطقة، غير أن الفرنسيين سخروا من هذا الطلب ، مما ادى الى اشتباك بين الطرفين في 30 ماي 1844 في معركة قصيرة أرغمت المغاربة على الانسحاب الى وجدة.[5]

وكمحاولة لحل النزاع اتفق الطرفان على تنظيم لقاء قصد التفاوض في 11 جوان 1844م، و خلال المحادثات طالبت المغرب فرنسا بخروج القوات الفرنسية من لالاّ مغنية الى ما وراء واد تافنة، رفضت فرنسا الأمر مطالبة في نفس الوقت بمطاردة الأمير عبد القادر و نفيه الى احدى المدن المغربية مما ادى الى فشل المفاوضات في ظل اصرار كل طرف بمطالبه.[6]

---

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص464.

[2] عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية (1246-1330هـ/1912-1830م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص113.

[3] لا لا مغنية : هي زاوية أطلق عليها اسم لالاّ مغنية، عسكر بها الفرنسيون عند دخولهم الحدود المغربية و لا تزال هذه الزاوية تعرف بهذا الاسم الى اليوم. أنظر: سنيم بونويرة ، معركة ايسلي 1844م و انعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016 ص 9 .

[4] هنري تشرشل، حياة الامير عبدالقادر، تر: أبو القاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس، د ت، ص222.

[5] اسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، تاريخ وجدة و أنكاد في دوحة الأمجاد، ج1، ط1، د د، د م، 1985، ص114.

[6] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 31.

أحداث معركة:

بعد قصف فرنسا لمدينة طنجة في 6 أوت 1844 بعث السلطان المغربي جيشا بقيادة ابنه محمد[1] ناحية وجدة طالبا من القبائل المغربية الاستنفار للحرب، تجمعت القوات على الضفة اليمنى لواد ايسلي، و تمركز المركز القيادي بين الضفة اليمنى و اليسرى لواد ايسلي على بعد 2 كيلومتر جنوب مرتفع ايسلي.[2]

حين سمعت فرنسا بتجمع القوى المغربية، قرر "بيجو" المواجهة المباشرة غير أنه لقى معارضة شديدة من قبل القادة، بسبب الفارق الكبير في عدد القوات بين الطرفين و لكنه أصر على الامر، و بتاريخ 13 أوت 1844 انطلقت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال "بيجو" دون اثارة أي فوضى حتى لا تثير انتباه المغاربة، الى غاية وصول واد ايسلي.[3]

و لأن الأمير خشي هزيمة المغاربة، لأنها ستؤدي بالتأكيد الى التضييق على مقاومته طلب الأذن بالاجتماع مع قائد الجيش المغربي محمد بن عبد الرحمن من اجل تقديم النصح له خاصة بعدما رأى الحلة التي جاء بها المغاربة لمواجهة الفرنسيين،[4]

---

[1] محمد بن ادريس العمراوي الازموري الفاسي ولد بفاس حوالي 1209هـ/1794م، نشأ ببيئة دينية و علمية، ودرس بجامع القرويين بفاس امتهن كتابة الشعر فاستحسنه السلطان عبد الحميد فعينه كاتبا له، ثم اشتغل وزيرا له، توفي بفاس سنة 1264هـ/1847م. للمزيد انظر: محمد السعيد قاصري، المساعدات العسكرية المغربية للمقاومة الجزائرية في عهد الامير عبدالقادر (1832-1847)، مجلة عصور، العدد 10، جامعة وهران، الجزائر، جمادى الاولى 1426هـ/جوان2015 ص30.

[2] عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من اقدم العصور الى اليوم، عهد العلويين 2، المجلد العاشر 1409هـ/1989م، ص13.

[3] اسماعيل مولاي عبد الحميد، ج1، المصدر السابق، ص 125-131.

[4] محمد بن محمد بن مصطفى المشرقي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد مفاخرها غير المتناهية، ج2، ط1 تح: ادريس بوهليلة، وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية، الرباط، 2005، ص81.

غير أن القائد المغربي أعتز بقوته و لم يأخذ رأيه، و الجدير بالذكر أن الامير عبد القادر كان عازما على المشاركة بجانب الجيش المغربي، غير ان المغاربة رفضوا ذلك، فرجع الأمير عبد القادر و انتبذ ناحية بعيدة عن ساحة المعركة.[1]

تمكن الفرنسيون من عبور واد أيسلي، عن طريق الرماية المكثفة بالمدفعية لتفريق المغاربة، رغم أن الجيش الفرنسي وجد نفسه محاطا بالقوات المغربية من كل جهة الا انه استطاع التصدي لها.[2]

ابتدأ المغاربة بمواجهة الفرنسيين قرابة ساعة، غير أن الجيش الفرنسي استطاع تحمل الضغط و التصدي بل و قاموا بالتضييق في المسافة حتى تقاربت السرايا المغربية،[3] و بعد ذلك تم قصفهم بالمدفعية مستهدفين القائد محمد بن عبد الرحمن الذي عرف بسبب لباسه مما دفعه الى تغييره و هنا أشيع وسط المعركة فكرة هلاك ولي العهد محمد بن عبد الرحمن الأمر الذي أثر بشكل كبير في سير المعركة.[4]

استطاعت المدفعية الفرنسية التي وضعت على الضفة اليمنى لواد ايسلي من تشتيت هجوم الفرق المغربية، اللذين لاذوا بالفرار. و بذلك انهزم المغاربة في هذه المعركة هزيمة نكراء رغم التفوق في العدد. بسبب سوء التنظيم و الانضباط في تطبيق الاوامر.[5]

---

[1] احمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الاقصا و الدولة العلوية، ج9، القسم الثالث، تح: جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء1977م- 1418هـ، ص 50.

[2] أبو العباس الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصا، مصدر سابق، ص 52

[3] اسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، وجدة و أنكاد في دوحة الأمجاد، مصدر سابق، ص 131.

[4] الياس نايت قاسي، المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية (1792-1859)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر 2، 2013-2014، ص 176.

[5] ليفي يروفنسال، نخب تاريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى، مطبوعات لا روزا ، باريس، 1948، ص130

بعد المعركة بيوم قام "دو جوانفيل" بقصف طنجة و الصويرة، و ألحق بهما أضرار كبيرة و قامت فرنسا بتوجيه تهديد للمولى عبد الرحمن باحتلال فاس مما استدعى التدخل البريطاني لمنع فرنسا من احتلالها و هنا اضطر بيجو للتفاوض مع المغرب و كانت النتيجة توقيع معاهدة طنجة[1]و لالا مغنية[2].

2-الحرب المغربية الاسبانية (معركة تطوان 1860)

لقد أخذت اسبانيا تثير المشاكل مع القبائل المغربية في الشمال، كذريعة لتوسيع حدودها حول سبتة و مليلة. و كان امتلاك اسبانيا لهذه الثغور المحتلة[3] في الجزء الشمالي من المغرب، مصدرا لمشاكل مزمنة بين البلدين. و كان هذا الأمر يثير غضب المغاربة لاسيما أهل الريف الذين كانوا يقومون بغارات ضد المحتلين. و كانت المناوشات على الحدود لا تتوقف بين الطرفين، مما كان يجعل اسبانيا تستعرض قوتها البحرية، بإرسال سفن حربية لمعاقبة الريفيين.[4]

[1] معاهدة طنجة: 10سبتمبر 1844م وقعت المعاهدة بين فرنسا و المغرب ، تضمنت ثمانية شروط على المغرب أهمها يلتزم السلطان المغربي بعدم تقديم أي مساعدات لأي ثائر أو عدو لفرنسا، ووضع الامير عبد القادر خارجا عن القانون على امتداد المغرب و الجزائر. للمزيد ينظر الى: جلال يحي، تاريخ المغرب الكبير، ج3، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ص 172.

[2] معاهدة لالاّ مغنية: 18 مارس 1845 وقعت بين فرنسا و المغرب بعد الهزيمة في معركة ايسلي، تتعلق الاتفاقية برسم الحدود الجزائرية المغربية بهدف تضييق الخناق على مقاومة الامير عبد القادر ينظر الى: ابراهيم مياسي التوسع الاستعماري الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م ص-ص 171- 176.

[3] هيمن البرتغاليون عليها في الخامس عشر، ثم اصبحت تحت الاحتلال الاسباني منذ النصف الاول للقرن السابع عشر . ينظر الى: معلمة المغرب، ج14، سبتة، حسن الفجيجي، ص48-46.

[4] جمال عاطف و أخرون، تطوان قبل الحماية (1860-1912)، مجموعة البحث في التاريخ المغربي و الأندلسي تطوان 1912، ص76

و في أواخر عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام، وقع اشتباك بين قبائل أنجرة[1] و الحرس الاسباني في سبتة، بعد أن حول الحرس الاسباني مركز الحراسة حول مدينة سبتة، من مخفر خشبي بسيط الى برج حجري متين التحصين، في المنطقة الموالية لهم من الحدود. فرد أهالي قبيلة أنجرة على هذا الامر بهدم البناء لأنه يعتبر خرقا للاتفاق الموقع مع المخزن المغربي. فاعتبر الاسبان هذا العمل اهانة لشرفهم، و تقدمت قواتهم العسكرية للانتقام من المعتمدين. و وقعت مناوشات نتج عنها قتلى من الجانبين.[2]

واحتج قنصل اسبانيا العام بطنجة "خوان بلانكو ديلفايي"– Del Valle Juan Blanco – و ارسل خطابا شديد اللهجة الى نائب السلطان بطنجة محمد الخطيب، مطالبا بإنزال أقصى العقوبة بشيوخ قبائل أنجره الذين اعتبروا مسئولين عن الحادث، و تقدمت الحكومة الاسبانية بعدة مطالب الى المخزن المغربي، أرسلها "ديلبايي" الى محمد الخطيب في 5 سبتمبر 1859.[3]

تلخصت مطالب الاسبان في ضرورة اعادة رفع العلم الاسباني في محله، و قيام الجيش المغربي بتحيته في نفس المكان الذي نكس فيه، و يأخذ المعتدون الى ميدان سبتة، ليعاقبوا بصرامة على مرأى من الحامية الاسبانية و سكانها، و إصدار تصريح رسمي بمنح الحكومة الاسبانية حق تشييد التحصينات التي تراها ضرورية لسلامة سبتة، و أن على المخزن المغربي تعيين مهندسين يقومان بالمساهمة مع مهندسين اسبانيين في رسم حدود جدية.[4]

[1] قبيلة أنجرة: تقع أراضيها بأقصى الشمال المغربي على ساحل البحر المتوسط بين مدينتي طنجة و تطوان و قاعدتها مدينة سبتة. و كان لأفراد قبيلة أنجرة، بأمر من عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام مهمة حراسة الحدود المغربية الاسبانية. للمزيد ينظر: محمد بن محمد بن مصطفى المشرقي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية"، مصدر سابق، ص94.

[2] محمد بن داود، تاريخ تطوان، م4 – تطوان، المطبعة المهدية، ب ت، ص 15 –19.

[3] المصدر نفسه، ص19.

[4] محمد بن داوود، المصدر السابق، ص 20

و لم تكن الحدود وحدها هي الخلاف القائم بين المغرب و إسبانيا، بل ظلت هذه الأخيرة تبحث دوما عن الأسباب و المبررات لإثارة القلاقل، لذلك وجدت الحكومة الاسبانية في هذه الحادثة الفرصة المناسبة للتحرك، و لكي تبرر عدوانها الوشيك على المغرب، شرعت في شن حملة دبلوماسية ضده، كان القصد منها استغلال الموقف، و تنفيذ هدفها و ذلك بالمطالبة بحقها في الانتقام للشرف الاسباني.[1]

و قد تبلورت الحملة الدبلوماسية، في إرسال خطاب على لسان وزير الخارجية الاسبانية الى جميع البعثات الدبلوماسية الاسبانية في أوروبا، لعرضه على وزراء خارجية الدول الأوروبية يوضح فيه وجهة النظر الاسبانية، بشأن الاحداث التي وقعت في سبتة بين حاميتها الاسبانية و بين أفراد قبيلة أنجرة.[2] و قد بالغ هذا الخطاب في عرضه للهجمات التي شنتها القبيلة المغربية مصورا أن حامية سبتة الاسبانية الصغيرة تتعرض لخطر شديد، و أن وزير الخارجية الاسبانية، رأى ابلاغ وزراء الدول الأوروبية بأن اسبانيا قد تضطر الى محاربة المغرب لمعاقبة المعتدين.[3]

و بذلك قادت اسبانيا حملة دبلوماسية، لتحصل على تأييد معظم الدول الأوروبية و ذلك بإرسال خطاب على لسان وزير الخارجية الاسبانية الى جميع الدول الأوروبية، و قد حمل الخطاب مبالغة في عرضه للهجمات التي شنتها القبيلة المغربية مصورا أن حامية سبتة الاسبانية الصغيرة تتعرض لخطر شديد، و حققت اسبانيا النجاح في حملتها الدبلوماسية، لتحصل على تأييد معظم الدول الأوروبية منها فرنسا، من اجل استغلال الموقف و تنفيذ أهدافها للمطالبة بحقها في الانتقام للشرف الاسباني.[4]

---

[1] جمال عاطف، ملاحظات حول العلاقات المغربية الاسبانية قبيل حرب تطوان، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية 1860-1912، أيام 12،13،14 نوفمبر 1992، تطوان، 1994، ص 74.

[2] دريس بوهليلة، الجزائريون في تطوان خلال القرن13ه/19م "مساهمة طنجة في التاريخ الاجتماعي المغربي، ط1 منشورات شباك، المغرب، 2012، ص 51.

[3] بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، د ط، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط 2000م، ص 90.

[4] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، ص-ص 233 – 234

غير ان المغرب أعلن رسميا في 22 اكتوبر 1859م، رفضه لمعاقبة أهل انجرة بالقتل و قبل معاقبتهم بغير ذلك من الاحكام، غير أن اسبانيا رفضت هذا القرار و أبلغت نائب السلطان في طنجة محمد الخطيب، انها عازمة على استعمال القوة ضد المغرب بل و تجاوزت ذلك لتطالب بتعويضات لما خلفه الامر من أضرار على التجارة الاسبانية.[1]

لقد حاولت بريطانيا إقناع المخزن المغربي بقبول مطالب الحكومة الاسبانية و إيقاف غارات الريفيين على حدود المناطق الاسبانية المحتلة و طالبت بضرورة رسم الحدود بين الطرفين و إبقاء منطقة فضاء محايدة بينهم.[2]

غير أن اسبانيا بقيت تتحين الفرصة، إلى غاية حدوث مناوشات بحدود سبتة، لتنتهز اسبانيا الفرصة، و أنزلت فرق عسكرية بالشواطئ، فرد السلطان المغربي عبد الرحمن بإرساله جيش لا يتجاوز عدده 600 و أمدها بالمال و العتاد إضافة إلى خمسة ألاف جندي انضموا إليه من أنجره و القبائل المجاورة.[3]

بعد 25 يوما من المناوشات بين الطرفين، و رغم صمود الكتائب المغربية في وجه 50000 جندي اسباني، الذي كان معززا بالأسطول، استطاع الإسبان تحقيق الانتصار ساعدهم في ذلك سوء الأحوال الجوية، و غياب التخطيط المسبق للجيش المغربي إضافة إلى نقص الإمدادات، و أمام هذه الظروف أضطر أهل تطوان الى فتح أبواب المدينة في وجه الجنرال الاسباني بعد أربعة أشهر من المعارك تم احتلال تطوان.[4](أنظر الملحق رقم04 ص104)

[1] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، ص 235

[2] عبد الوهاب ابن منصور، مرجع سابق، ص 53

[3] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء، 1986، ص81-82.

[4] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، المرجع السابق، ص 244.

هذه الهزيمة كشفت عجز القوات المغربية، انبثق عنها عدة نتائج، منها توسيع حدود تراب سبته و مليلة و حصول اسبانيا على مركز تجاري بساحل سوس، إضافة إلى تعويضات الحرب التي قدرتها اسبانيا بعشرين مليون تقدم للطرف الاسباني الذي يحتفظ بتطوان إلى غاية تمام أداء المبلغ.[1]

هذه التعويضات المالية أفرغت خزينة الدولة ليلجأ عندها المخزن[2] إلى فكرة الاقتراض من الأجانب للحصول على الأموال و التعويضات، بعد التهديدات التي كانت تتلقاها المغرب من اسبانيا بضرب الصويرة في حالة عدم دفع المليونان المتبقيان.[3]

و تعد حرب تطوان تكملة لمنطق حربي، تحددت معالمه بشكل واضح منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث أكدت التفوق العسكري الغربي و كشفت عن مواطن ضعف الجيش المغربي، وكان على رأس النكبات هزيمة ايسلي أمام القوات الفرنسية، والتي وضعت نهاية للهيبة العسكرية المغربية، و من ثم كانت اسبانيا صاحبة الأطماع الاستعمارية في المغرب منذ القرن الخامس عشر، مدركة أن استعمال القوة هو الوسيلة الناجعة لتحقيق أهدافها، و هذا ما يفسر تعنتها بتحقيق مطالبها، فقد كانت نيتها منذ البداية هي اجبار السلطان على توقيع اتفاقية تنال من خلالها امتيازات خاصة[4]

---

[1] بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية، المرجع السابق، ص 89

[2] المخزن المغربي: (الحكومة المغربية إلى منتصف القرن العشرون) استخدم هذا المصطلح منذ القرن الثاني الهجري أيام إبراهيم بن الأغلب (مؤسس الدولة الأغلبية) في تونس عندما اتخذ مخزنا لأموال الزكاة و الأعشار، فكان الاصطلاح في أول الأمر دالا على التنظيم المالي، ثم تطور في المغرب ليدل على الدولة نفسها، باعتبار أن خزن الأموال و المؤن و الإنفاق على الشؤون العامة كان من أهم أعمال الدولة، و كان استعماله معروفا سواء في المغرب أو الأندلس منذ أيام المرابطين. و في القرن التاسع عشر ميلادي كانت الوثائق تورد لفظ المخزن مرادفا لاسم السلطان أو أحد ممثليه. للمزيد ينظر: عمر أفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، أغادير، منشورات كلية الآداب بجامعة القاضي عياض، 1988، ص17-18.

[3] جمال عاطف، المرجع السابق، ص 102.

[4] لقد اشتملت المعاهدة التجارية التي عقدت بين اسبانيا و المغرب على اربعة و ستين بندا استطاع الاسبان من خلالها الحصول على الكثير من الامتيازات سواء كانت اعفاءات ضريبية أو تسويق أو تسهيلات أو غيرها. أنظر: عبد الرحمن بن زيدان، اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج3، ص490-517.

و يتضح ذلك من خلال رسالة وجهها السلطان محمد بن عبد الرحمن الى الحاج محمد الزبدي–أحد أمناء المغرب وسفرائه– الذي كلف من قبل المخزن بمهمة التفاوض مع اسبانيا في قضية الحرب الاسبانية المغربية – يقول فيها :

" .. ان الكافر الصبنيولي (الاسباني) خذله الله كسر سنجقه (رايته) علامة على الكره (الحرب) و ركب البحر بعد أن استناب نائب جنس الفر نصيص (الفرنسيين) و أنكم دفعتم لنواب الأجناس نسخا من الكتب التي دارت بينكم و بينه ليعلموا منها كذبة و عدم صدقه فيما يظهره لهم من التظلم و عدم التوصل ببعض حقه فطالعوها و استحسنوها ووجهوها لدولتهم ... "

فقد كانت فكرة توطيد نفوذ اسبانيا و توسعة حدودها في المغرب، تراود رئيس وزراء اسبانيا الجنرال "ليوبولدو أودونيل"، و عليه كانت تسعى الحكومة الاسبانية على تحقيق هدفين من اشعال الحرب مع المغرب، إذ أرادت من ذلك اشغال الشعب الاسباني عن الصراع الداخلي الذي كان يعم البلاد و توجيه الطاقات الداخلية المتنازعة نحو حرب خارجية.[1]

كما استغل "أودونيل" هذه الحرب للحصول على امتيازات مماثلة لما حصلت عليه بريطانيا و تعرض المغرب لضغوط بريطانية لقبول المطالب الاسبانية، تجنبا لقيام هجوم عسكري اسباني. فقامة الحكومة البريطانية بمحاولات عديدة لتهدئة الوضع في المغرب، و حل الامور سلميا، و ذلك لتفادي أي تبريرات للجوء الحكومة الاسبانية الى استخدام القوة العسكرية.[2]

[1] كان حكم الملكة ايزابيلا (1833–1868) حكما دكتاتوريا تخلله سلسلة من الازمات الداخلية و الحروب الأهلية: هـ.أ.فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تر: أحمد هاشم، القاهرة، دار المعارف، ط2، ص210.

[2] عبد العزيز السعود، تطوان خلال القرن التاسع عشر، مطبعة الحداد يوسف اخوان، تطوان، 1996، ص 86–88.

المبحث الثاني: أهم القوى المتصارعة على المغرب و آلية تنفيذ مخططاتها

وضعت هزيمة ايسلي نهاية للانتصارات التي عرفها المغرب، خلال قرنين من الزمن و التي جعلته يتمتع بهيبة عسكرية كبيرة في منظور الأوروبيين ، فقد أثبتت الموقعة التفوق الأوروبي و كشفت النقاب عن مواطن ضعف المغرب، و ازداد الأمر تعقيدا، بعد أن منيّ الجيش المغربي بهزيمة ساحقة في حرب تطوان أمام الإسبان، و لم تكن هذه الهزائم عسكرية فقط بل اقتصادية أيضا. فقد كانت التعويضات التي فرضها اسبانيا على المغرب من بين أهم الأسباب التي أقحمته في سياسة الديون الأوروبية.

و في ظل اختلال التوازن بين الغرب و المغرب، أصبحت البلاد مجالا تتنافس و البحث عن الأسواق، فكان بديهيا أن تستغل الدول الأجنبية هذه الظروف للحصول على الامتيازات لتقوية نفوذها، فوقعت مجموعة من الاتفاقيات في هذا السياق .

1-تصاعد النفوذ البريطاني بالمغرب بعد معاهدة 1856:

سلك السلطان عبد الرحمن بن هشام سياسة الاحتكار ، أو ما يعرف برأسمالية الدولة وكان يهدف من ورائها مراقبة تجارته الخارجية و تحكمه فيها، فمنع تصدير المنتجات المغربية إلى الخارج، و فرض قيودا على مختلف أشكال المبادلات التجارية، و كذلك الحال على المستوى الداخلي، لضمان التحكم في حرية بلاده و سيادتها.[1]

غير أن الأمر سبب له ضغوط قوية من الدول الأجنبية، أجبرته على إدخال تعديلات على سياسته التجارية معها، فكانت بريطانيا مؤهلة أكثر من غيرها لممارسة ضغوطها على المغرب. و قد ساهم سفير بريطانيا في المغرب السير "جون دريموند هاي Sir John– Drummond Hay–" في توطيد الوجود الاقتصادي البريطاني في المغرب، و تثبت حقوق رعايا بلاده طوال مدة خدمته كممثل معتمد لبريطانيا بالمغرب، و التي استمرت حوالي أربعين عاما.[2]

[1] خالد بن الصغير، المغرب و بريطانيا العظمى، مرجع سابق، ص61-62.

[2] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص19.

وكان بعض التجار الانجليز المقيمين في جبل طارق وفي بريطانيا، قد عبروا عام 1853 عن تذمرهم من الاحتكارات و زيادة الرسوم، حيث لا يستفيد منها سوى وزراء المخزن و لم تزد إلاّ في ضعف خزينة الدولة[1]

فعملت هنا بريطانيا على توظيف جميع الأساليب مستغلة في ذلك التواجد العسكري البريطاني في جبل طارق، و قد تمكن "هاي" من تحقيق الهدف، ووقع مع المخزن اتفاقية تجارية. ضمت الاتفاقية خمسة عشر بندا، منح المغرب بموجبها امتيازات تجارية لبريطانيا.[2]

وقد جاء في هذه الاتفاقية:

ضمان حرية التبادل التجاري و البيع و الشراء في جميع مراسي المغرب دون تحديد المدة، مع تأمين التجار في أرواحهم و تجارتهم بموجب البند الأول و إعطاءهم الحق في البيع و الشراء مع من يشاءون، و في جميع أنواع التجارة مع استثناء المواد المذكورة في البند الثاني من هذه الاتفاقية، مثل الأفيون و الكبريت و الأسلحة الحربية و ذلك لضمان سلامة البلاد و أمنها.[3]

ويمكن للرعايا الانجليز، وفقا للبند الرابع، أن يزاولوا التجارة بأنفسهم أو يعينوا من ينوب عنهم فيها. و لا يتدخل الولاة في أمور تجارتهم، و إذا تعرضوا لأمر من أمور البيع و الشراء، تفرض عليهم عقوبة شديدة من قبل السلطان. وحددت الرسوم الجمركية على المنتجات الواردة بموجب البند السابع.[4]

وقد تميز عام 1856، بكونه شهد توقيع معاهدة ثانية ركزت على تحقيق السلام و الأمن بين المغرب و بريطانيا، و تضمنت ثمانية و ثلاثون بندا، و إذا كانت الاتفاقية الأولى من هذا العام قد خولت للرعايا الإنجليز الظروف الملائمة لاستقرار المغرب وممارسة تجارتهم بكل أمن و حرية، فان الاتفاقية الثانية تجاوزتها لتشمل على امتيازات عديدة كان من أهمها:

[1] ب.ج. روجزر، العلاقات الانجليزية – المغربية، تر: يونان لبيب، الدار البيضاء، 1981، ص215.

[2] عبد الرحمن ابن زيدان، المصدر السابق، ص187-189.

[3] عبد الرحمن ابن زيدان، المصدر السابق، ص189.

[4] عبد الرحمن ابن زيدان، المصدر نفسه، ص 193-201.

امتيازات سياسية: تجلت في منح بريطانيا الحق بموجب البند الثاني، في تعيين قناصل ونواب قناصل، في جميع المدن و الموانئ المغربية التي تختارها الحكومة البريطانية. و قد فتحت هذه القنصليات المجال في تنامي عدد المحميين بحيث يستفيد رعايا بريطانيا و جميع من هو تابع لها، بموجب البند العشرين، من جميع المنافع التي يعترف بها لرعايا الدول الأجنبية مستقبلا، و تؤكد على أمنهم و ضمان سلامتهم .[1]

و أتت هذه الاتفاقية بامتياز الحصانة الدبلوماسية[2] إذ يختار الممثلون البريطانيون من الرعايا المغاربة، بموجب البند الثالث، من يعمل معهم من مترجمين و خدم، و لا يكلفون بجزية أو غرامة. ولا يحق للمخزن بموجب البند الثامن عشر التصرف في أموال الموتى من المحميين.

و اهتمت كذلك **بالجانب الديني** فسمحت للرعايا البريطانيين، بموجب البند الثالث حق ممارسة شعائرهم الدينية، و لم تغفل هذه الامتيازات **الجانب الأمني**، إذ يمنح الرعايا الانجليز بموجب البند الرابع، حق السفر و السكن في أي مكان، ولهم الأمن التام على أرواحهم و أموالهم .[3]

و يحق للرعايا الانجليز بموجب البند السابع عشر، حرية التنقل دون التعرض لهم في أي مكان يتجولون به. و تم الاعتراف للبريطانيين بموجب البند الثامن و التاسع **بامتيازات قضائية** هامة، بحيث منحت قناصل بريطانيا حق القضاء في المنازعات ليس فقط بين رعايا الانجليز، و إنما أيضا المنازعات بين البريطانيين و رعايا المغرب بحضور من يمثل السلطة المغربية .[4]

---

[1] خالد الصغير، المرجع السابق، ص62.

[2] يمنح الممثلون الدبلوماسيون و القناصل المعتمدون في بلد ما، بموجب امتياز الحصانة الدبلوماسية حماية دولهم لرعاياها فيصبحون وهم يحملون جنسيته و يقيمون باستمرار فوق أرضه غير خاضعون لقوانينه، و غير ملزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم أداؤه. عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص5.

[3] خالد الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني 1846-1866، الدار البيضاء، الشركة المغربية للنشر، 1992م، ص 65.

[4] خالد الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني، مرجع سابق، ص 166-232.

و نصت المعاهدة أيضا على **امتيازات اقتصادية،** تشمل إلغاء جميع أنواع الاحتكار و التي كان المخزن المغربي يمارسه على الاستيراد، ما عدا استيراد التبغ و الأفيون و الكبريت و الأسلحة و الذخائر، ضمانا لسلامة و أمن المغرب.

وقد شكل توقيع اتفاقيتي عام 1856م، محطة أساسية في التاريخ الاقتصادي للبلاد، إذ فتحت الباب لدول أخرى لانتزاع امتيازات مماثلة، بغية تثبيت وجودها بالمغرب. و تكمن أهمية المعاهدة البريطانية – المغربية لعام 1856، في كونها اعتمد نصها كمثال لصياغة المعاهدات التي تلتها مع الدول الأجنبية الأخرى.[1]

2-تزايد التدخل الاسباني في المغرب بعد اتفاقية 1861م :

تزايدت الأطماع الاسبانية في شمال المغرب نتيجة لعقد المعاهدة المغربية البريطانية خاصة بعد هزيمة تطوان، شجعت اسبانيا على فرض شروطها و بقي على المغرب أن يعقد معاهدة تجارية مع اسبانيا، و ذلك بموجب البند العاشر و الحادي عشر من معاهدة صلح تطوان، و قد تضمنت المعاهدة أربعا و ستين بندا، شمل امتيازات اقتصادية، سياسية و دينية.[2]

تمثلت هذه البنود في حق اسبانيا في تعيين قناصل و نوابهم ووكلاء، و إعطائهم الحق في الإقامة في المدن و الموانئ التي تختارها الحكومة الاسبانية بموجب البند الثاني كما جاءت هذه الاتفاقية بتحقيق الحصانة الدبلوماسية، بحيث التزم المغرب بموجب البند الثالث باحترام و توفير الحماية للممثلين الإسبان و نوابهم، و معفون من أداء الرسوم الجمركية، كما يمنح الرعايا الإسبان بموجب البند الخامس و الاربعين، حرية التعامل مع رعايا المغرب في مينائي سبتة و مليلية، و حرية التبادل التجاري بما بينهم.[3]

[1] ب.ج .روجرز، مرجع سابق، ص 221

[2] عبد الوهاب ابن منصور، مرجع سابق، ص 17.

[3] أبي عبد الله السليماني، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، الرباط، مطبعة الأمنية، 1971، ص139.

و بموجب البند السابع و الأربعين، يتمتع التجار الإسبان بحرية التنقل في الأراضي المغربية، لممارسة أعمالهم التجارية، و لهم حق توكيل من يختارونه لينوب عنهم في امورهم. و لا يحق لأحد التعرض لهم أثناء تعاملاتهم التجارية، و اذا حصل و تعرض لهم أحد، و تدخل في أمور البيع و الشراء المسموح لهم بها سواء في مجال سواء في مجال التصدير أو الاستيراد، فان على سلطان المغرب معاقبة المسؤول عن ذلك من عماله.[1]

و اهتمت الاتفاقية **بالجانب الأمني** فأعطت الرعايا الإسبان بموجب البند الرابع، حق الاستقرار و السكن و السفر و التنقل بكل حرية مع ضمان الحماية و الأمن لهم و لأموالهم.

كما من حقهم التمتع بموجب الند الخامس بحرية التصرف بأملاكهم بالمغرب و لا يسمح بتفتيش منازلهم أو متاجرهم أو كنائسهم بالحماية، و لا يسمح بتفتيشها إلا بموافقة مسبقة من ممثليهم الرسمين.

و منحت الاتفاقية **امتيازات دينية** فأصبح للإسبان من حقهم التمتع بموجب البند السادس بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، و اقامة صلاتهم في منازلهم أو كنائسهم، أو في أي مكان يوجدون به، كما منحتهم حق بناء مقبرة خاصة لدفن موتاهم .[2]

و تم أيضا الاعتراف للإسبان **بامتيازات قضائية** بموجب البند العاشر، حيث يتولى الفصل بالحكم ، القنصل العام أو نائبه في حالة نزاع بين شخصين من رعايا اسبانيا، ولا يحق لولاة المخزن أو قضائه التدخل في ذلك، أما في حالة حدوث خلافات مدنية أو تجارية بين الرعايا الإسبان و المغاربة، فيقر البند الحادي عشر الفصل في ذلك عن طريق والي المدينة أو قاضيها، و يكون له الحكم فيها و يرفع صاحب الدعوى من الرعية الاسبانية شكواه الى الوالي أو القاضي بواسطة القنصل العام أو وكيله.[3]

[1] أبي عبد الله السلماني، المرجع السابق، ص 140.

[2] بن منصور عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص 19 –20.

و خولت الاتفاقية أيضا امتيازات اقتصادية، فبموجب البند الرابع و الأربعين منحت للرعايا الإسبان حرية التجارة و البيع و الشراء، كغيرهم من الرعايا الأجانب. و بموجب البند التاسع و الأربعين و البند الخمسين، يحق للرعايا الإسبان تصدير أي سلعة مغربية أرادوا تصديرها من أي ميناء مغربي، و لا يلتزمون بدفع أكثر مما يدفع في ذلك رعايا المغرب، أو غيرهم من تجار الدول الأجنبية دون تمييز.[1]

لقد استطاعت اسبانيا نزع امتيازات زادت في هيمنتها على المغرب و فرضت عليها تعويضات مالية باهظة، الأمر الذي ساهم في إفراغ خزينته و إسقاطه في سياسة الديون و أضعفت اقتصاده.[2]

لم تكتفي اسبانيا بالاستلاء على نصف موارد البلاد لتحصيل الغرامة المالية، بل وضعت مراقبين اسبانيين بالموانئ المغربية، من اجل استلام التعويضات المالية.[3]

و لم يقتصر الأمر على اسبانيا وحدها، إذ استطاعت الدول الأجنبية الأخرى أن تعزز شبكتها القنصلية، بل أصبحت مطالبهم تقدم إلى المخزن بلهجة التهديد، مما أدى إلى ضعف موقف المغرب أمام تحديات القناصل.[4]

3-تفاقم الأطماع الفرنسية بالمغرب بعد تسوية 1863م:

الاتفاقيات المغربية مع كل من بريطانيا و اسبانيا، أثارت أطماع فرنسا، مما جعلها تقوم بفرض ضغوط متواصلة على المخزن للحصول على تسوية استطاعت تحقيقها بالفعل في 19 أوت 1863.[5]

---

[1] بن منصور عبد الوهاب، المرجع السابق، ص،18.19

[2] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 249.

[3] عبد العزيز التسمساني خلوق، دار النيابة السعيدة، بطنجة، دار النيابة، ع1، 1984، ص23.

[4] المرجع نفسه، ص30.

[5] بن منصور، مرجع سابق، ص17.

و بالفعل حصلت فرنسا من خلال هذه الاتفاقيات مع المغرب الاقصى على امتيازات، فتحت من خلالها الباب بمصرعيه لكل الدول الاجنبية، فاخترقت بذلك جميع المجالات الاقتصادية السياسية، الاجتماعية و الدينية.

عمل "بيكلار" على عقد التسوية على اساس أن المعاهدة المغربية الفرنسية لعام 1844م لا تخول فرنسا إلا امتيازات ضئيلة، مقارنة بما حصلت عليه بريطانيا بمقتضى معاهدة عام 1856م، و اسبانيا بمقتضى معاهدة عام 1861م، و عرفت هذه المعاهدة باسم "معاهدة بيكلار" نسبة لوزير فرنسا المفوض بطنجة، "ليون فيليب بيكلار" Beclard.Ph الذي فوضه الامبراطور نابليون الثالث، من أجل حماية أمن مصالح الرعايا الفرنسيين.[1]

كما تضمنت التسوية المغربية – الفرنسية امتياز الحصانة الدبلوماسية للرعايا الفرنسيين كحق منح استخدام خدم و سماسرة من رعايا المغرب و شملهم بالحصانة الدبلوماسية و كل العاملين في القناصل الفرنسية في جميع مدن المغرب. و كذلك الفلاحين المغاربة العاملين مع الفرنسيين، حيث ينص أحد بنودها على أن:

" ... كل من هو في الحماية تكون بيده بطاقة مذكور فيها اسمه و تعيين الخدمة التي هو بها و تكون هذه البطاقة مكتوبة بالعربي و بالفرنصيص و هذه البطاقة لا يعطيها إلا الباشدور بطنجة..."[2]

إن هذا البند لم يطبق كما هو منصوص في الاتفاقية اذن بل اصبحت الحصانات تمنح من جانب القناصل و نوابهم و التجار الاجانب و المحميين أيضا الأمر الذي ادى الى تزايد عدد المحميين الغير قانونيين

لقد تزايد التغلغل الأجنبي بعد أن نالت بلجيكا و سردينيا و الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا و السويد و اسبانيا الحصانة الدبلوماسية،[3] بعد أن كانت هذه الدول تمثيلها الدبلوماسي مع المغرب رمزيا فقط.[4]

[1] ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، مصدر سابق، ج3، ص 527.

[2] ابن زيدان، مصدر سابق، ج3، ص527–529.

[3] بن منصور، المرجع السابق، ص 29.

[4] بهيجة سيمو، ايطاليا و الحماية القنصلية بالمغرب، بحوث، ع1، جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، 1999، ص79.

إن هذه الاتفاقيات المبرمة فتحت الباب على المغرب لتدفق الرعايا الأجانب و الاستقرار بالمدن المغربية بدون ترخيص، و بذلك أصبحت آفة تغير في بنيته الاجتماعية والاقتصادية و هنا أبدى المخزن تخوفا لما يترتب عن ذلك من إضعاف سلطته.[1]

لقد ساهمت هزيمة حرب تطوان في افقاد المغرب هيبته و تحكم فرنسا فيه و تغلغلها عن طريق المحميات، و هنا علق المؤرخ المغربي الناصري عن الموضوع: " .. و كثرت الحمايات و نشأ عن ذلك ضرر كبير..."[2]

إن الانعكاسات السلبية لهذه الامتيازات تعود في الحقيقة الى اهمال المخزن لجانب دراسة الاتفاقيات السابقة، و جهل المفاوضين المغاربة لمعاهدات القديمة، الأمر الذي ساعد بيكلار على مناقشة مواد لم تكن واردة في المعاهدات السابقة،[3] و الأدهى من ذلك هو اكتفاء الجانب المغربي بالتوقيع و المصادقة على مشاريع يضعها الممثلون الأجانب للاتفاقيات لدرجة أن النصوص العربية لهذه الاتفاقيات كانت تأتي إما عبارة عن ترجمة ركيكة للنصوص الأجنبية أو ملخصا لها.[4]

إضافة إلى عدم احتفاظ المغرب بنصوص الاتفاقيات مع الدول الأجنبية، علما بان المعاهدات الرسمية تخضع لعملية مصادقة من طرف السلطان، مما يعني أن نسخة منها تسلم مباشرة إلى المخزن.[5]

ويعلق مؤرخ المملكة المغربية عبد الوهاب بن منصور على هذا الأمر بأنه: " .. ثغرة خطيرة في التنظيم الحكومي و الاداري المغربي... فلطالما ذهب المفاوضون المغاربة في الماضي البعيد و القريب الى مؤتمرات و مجتمعات دولية دون أن تكون بين أيديهم وثائق كافية وافية بسبب تبعثر المستندات الحكومية و الادارية و توزعها على دور الوزراء و السفراء و الموظفين، أولئك الذين لا يعرفون قيمة ما فيها...فتضيع بإخفائها حقوق، و تجهل حقائق، و تضعف حجة المغرب و مفاوضيه في المحافل الدولية .."[6].

---

[1] لطيفة بناني، المرجع السابق، ص 250.

[2] الناصري، الاستقصا، مصدر سابق، ج9، ص101.

[3] خالد الصغير، المغرب و بريطانيا، مرجع سابق، ص292.

[4] لطيفة بناني، المرجع السابق، ص252.

[5] نفسه، ص 253-254.

[6] بوشعراء مصطفى، الاستيطان و الحماية بالمغرب، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ص89.

لقد انتزعت الدول الأجنبية امتيازات تبدو في ظاهرها تجارية، و لكن من خلال دراستنا لنصوص المعاهدات السابقة الذكر، يبدو أن مضامينها و أبعادها تفوق ذلك بكثير، فقد مست هذه الامتيازات ملكية الارض، و ظروف الاستقرار، و ممارسة الشعائر الدينية و الحصانة الدبلوماسية الى غير ذلك.

فاعتبرت بذلك ذريعة تدخلت بموجبها هذه الدول، لتلج عمق المغرب و تتدخل في شؤونه الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الدينية، اذا أصبح مفهوم الامتيازات في الجانب السياسي يعني وجود سلطة ثانية الى جانب السلطة الرسمية للبلاد، و أصبح النفوذ الاجنبي على معظم المجالات المحلية يحرج السلطة الرسمية.

الفصل الثاني: رد فعل المخزن على استفحال ظاهرة الامتيازات الأوروبية في المغرب.

المبحث الأول: على المستوى الخارجي.

أولا: البعثات الديبلوماسية المغربية إلى الدول الأجنبية 1873-1876م.

ثانيا: مؤتمر طنجة 1877-1879م.

ثالثا: مؤتمر مدريد 1880م.

المبحث الثاني: على المستوى الداخلي.

أولا: الإصلاحات الإدارية و العسكرية.

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية.

ثالثا: الإصلاحات الاجتماعية و الثقافية

بعد الظروف التي شهدها المغرب إثر انهزامه العسكري أمام اسبانيا و فرنسا، و تدهور في الأوضاع الداخلية و ما أملته هذه الضرورة من ظروف ساقته إلى عقد اتفاقيات منح من خلالها المغرب امتيازات للدول الأوروبية و التي فتحت الباب أمام التغلغل الأوروبي، فبدأت هذه الامتيازات في توسع و تنافس أصحابها في نيل أكبر قدر منها فوجد المخزن نفسه محاطا بمجموعة من الاتفاقيات كبلته و عرقلة سير وظيفته.

فتطور نظام الامتيازات خاصة امتياز الحصانة الدبلوماسية و الذّي أصبح قضية من الصعب حلها خاصة بعد استغلال الأجانب لبعض الثغرات في المعاهدات و استخدام بنودها استخداما خاطئا يخدم أطماعهم و ترسيخ الحصانة الديبلوماسية بما يخدمهم فقلصت هذه الامتيازات من سيادة المخزن و شكّل المحميون مجتمعا داخل المجتمع المغربي حيث يقول السلطان حسن الأول في رسالة إلى نائبه محمد بركاش:"... إنّ إدارتنا تكاد لا تجد في البلاد ما هو تحت سلطتها...و ذلك لكثرة ما منحته للدول الأجنبية من حصانات غير قانونية..."[1]

و هذا ما دفع بالمخزن التفكير في حلول تخرجه من هذا المخزن.

المبحث الأول: على المستوى الخارجي: بعد دراسة الوضع الذّي آل إليه المغرب فكّر السلطان الحسن الأول[2] في إجراء محادثات مع الدول المعنية بالأمر(فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) للتباحث في مسألة الامتيازات و خروج بحلول ترضي الطرفين فلاق المخزن دعما من نخب المجتمع كالعلماء و رجال الدّين و القضاة.

[1] محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، مطبعة الأمنية، منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الاسلامية و الثقافة، الرباط، ص57.

[2] المولى حسن الاول: ولد بفاس سنة1863م تولى الحكم مابين1873 الى1894م عرفت فترت حكمه العديد من المشاكل و التوترات والتدخلات الأجنبية في البلاد الا أنه حاول بكل الطرق اصلاح الاوضاع فتمكن من ادخال تعديلات عل أجهزة الحكم و الاهتمام بالجانب الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي كما حاول جاهدا ابعاد شبح الاستعمار توفي المولى في 1894 اثر حملة للمخزن على القبائل الثائرة بجبال الاطلس خلفه ابنه عبد العزيز(1894–1908). للمزيد أنظر: محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص57.

أولا: البعثات الدبلوماسية المغربية إلى الدول الأوروبية1873-1876م:

كانت المحاولات الأولى للمخزن باتخاذ الوسائل الدبلوماسية لحل مشكلة تفشي الامتيازات فقام السلطان الحسن الأول بتشكيل بعثة دبلوماسية و إرسالها إلى عواصم أوروبا و الو.م.أ و إرسال خطابا رسميا إلى حكومات هذه الدول(فرنسا، بريطانيا، إيطاليا)(أنظر الملحق رقم05 ص105) فقام بهذه الرحلة السفير "محمد الزيدي الرباطي" سنة1876م.[1] وكان من مهام هذه البعثة:

-إثارة انتباه الدول الأجنبية إلى تفاقم امتياز الحصانة الدبلوماسية.

-توضيح سلبياتها على المغرب.

-محاولة إقناعهم بإصلاح هذا النظام.[2]

و من أهم ما جاء في رسالة السلطان إلى الدول الأوروبية:"...و حاصل ما نطلب أن يكون أمرها (الحصانة الدبلوماسية) محصورا في الخدمة (مستخدمين) و السماسرة المعنيين لدول التجار الكبار بحيث يكون سمساران لكل تاجر و لا يزداد عليهم و يكونون من أهل المراسي و تسقط الحماية على أهل البادية"[3]

توجهت البعثة الدبلوماسية إلى فرنسا، حيث نقل السفير المغربي رسالة السلطان إلى رئيس جمهورية فرنسا "ماك ماهون" يطلب منه الاهتمام بقضية الامتيازات و كل ما يحفظ العلاقات الودية بين البلدين و أن:" يتناظروا فيها بعين الانصاف و تجروها على أكمل الأوصاف..."[4]

---

[1] ادريس الجعيدي، إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار، رحلة إلى فرنسا و بلجيكا و انجلترا و إيطاليا1876م، تح: عز المغرب معنينو، ط1، دار السويدي للنشر و التوزيع، الإمارات، 2004م، ص32.

[2] ابن زيدان، أعلام الناس، مصدر سابق، ص280.

[3] كريدية ابراهيم، الحماية أصلها و تطورها، مرجع سابق، ص33.

[4] ابن زيدان، اتحاف أعلام الناس ، مصدر سابق، ص282.

و لم تكن نتائج زيارة البعثة المغربية إلى فرنسا إيجابية إذ أبدى المفوض الفرنسي استعداد حكومته للموافقة على بعض المطالب دون أخرى كعدم منح الحصانة لسكان الريف رغم أنّ اتفاقية 1863م تنص على ذلك.[1]

و كانت المحطة الثانية للبعثة المغربية هي بريطانيا، التي أكد وزير خارجيتها للسفير المغربي، عدم رغبة دولته في بسط الحصانة على رعايا المغرب إلاّ بموجب بنود اتفاقيات عام 1856م، و لم يحصل السفير من خلال رحلته إلى بريطانيا إلا على وعد بأن المخزن المغربي إذا نجح في أنّ يعقد مع أية دولة اتفاقا أفضل من السابق فإن :"حكومة جلالة ملك انجلترا تنيله اعتبارا صحيحا حتى تتوصل حسب الامكان إلى تلبية رغبات جلالة الملك.."[2]

و يظهر هنا التنافس الدولي على الامتيازات المغربية حيث صرحت بريطانيا أنه إذا ما تنازلت أي دول أخرى عن هذه الامتيازات، فهي تقوم بفعل ما يلزم تجاه المخزن.

ثم انتقل السفير المغربي إلى ايطاليا حيث قابل الملك فكتور "إيمانويل الثاني" و وزير الخارجية الايطالي و من ثمة عادت البعثة إلى طنجة دون الوصول إلى أي نتيجة في موضوع الامتيازات و اصلاح نظامها.[3]

ثانيا: مؤتمر طنجة[4] 1877-1879م: بعد الفشل الذّي شهدته المحاولة الأولى لتسوية قضية الامتيازات المغربية مع الدول الأوروبية.

[1] مصطفى بطراوي، التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الامتيازات 1856-1912م، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2017-2018م، ص60.

[2] ابن زيدان، اتحاف أعلام الناس، مصدر سابق، ص301.

[3] مصطفى بطراوي، مرجع سابق، ص60.

[4] طنجة: هي مدينة على الساحل المغربي تقع على الضفة المقابلة لجبل طارق يسكنها حوالي مئة ألف نسمة أكثرهم من المسلمين و حوالي أربع و ستون ألف اسباني و ثمان آلاف يهودي و بسبب كثرة هذه الاختلافات العرقية و تدخل في المصالح وجب تنظيم علاقاتها فنشأ التمثيل السياسي فيها و أصبحت مركزا للحياة الدبلوماسية، بعد اشتداد التنافس الاستعماري عليها أصبحت مركزا للقنصليات الأجنبية و صار القناصل يجتمعون فيها على هيئة مجلس تنفيذي. أنظر محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى مراكش، د ط، دار القاهرة، القاهرة، د ت، ص31.

و عليه بنى السلطان محاولته الثانية بعقد مؤتمر بدار النيابة بطنجة(أنظر الملحق رقم06 ص106) يجتمع فيه وزير الخارجية "محمد بركاش"[1] بجميع نواب الدول الأجنبية، ليعرض عليها مذكرة تضم 19 مطلبا و ذلك جماعيا لأنّ المحاولات الفردية لم يكن لها نفع فيوافق على المذكرة أو يعدّلها بما يخدم سيادة المخزن و القضاء على الحمايات غير القانونية(أنظر الملحق07ص107) فوافقت هذه الدول على المؤتمر.[2] فتدارست هذه المطالب مدّة ثلاث سنوات 1877-1878-لتنتهي في 19 جويلية1879م جرت المفاوضات في 13 جلسة تحت رئاسة النائب البريطاني" جون ديرموند هاي " قدّم فيها الطرف المغربي مذكرة احتوت على العديد من المطالب أهمها وضع حد للحماية القنصلية فأيّد هذا القنصل العام البريطاني و وافقته كل من النمسا و الدنمارك و بلجيكا و السويد و النرويج و ألمانيا.[3]

و كما هو معروف عن الدول الأجنبية فهي تسعى دوما إلى قضاء مصالحها فأخذت بريطانيا هذه المبادرة في سياق إصلاح نظام الحماية القنصلية و الحد من مخاطرها ظاهريا من جهة و مراقبة فرنسا و تحركاتها و الحد من صلاحياتها في المغرب من جهة أخرى، هذا ما أثار خلافات بين الطرفين و أطال عمر المفاوضات، ففي اجتماع 27 مارس 1879م صرّح الممثل الفرنسي و أمام مسامع مندوبي الدول الأوروبية الأخرى عن رفضه لاقتراح رئيس الجلسة "هاي" بقوله:"... فإنّه لا يجوز لي أن أقبل من جهتي التقييد الجديد الذّي اقترحه رئيسنا المحترم لكي ينتخب وكلاء من سكان المدن و المراسي وحدها، دون سكان القرى الداخلية. إنّ جميع معاهداتنا تسمح لتجارنا بأن يكون لهم من أجل معاملاتهم وكلاء محميين و تشترط أن يقع تعيينهم من المدن دون القرى."[4]

---

[1] محمد بركاش: هو محمد بن عبد الرحمان بركاش ولد 1255هـ-1810م بالرباط ينتمي إلى أسرة أندلسية الأصل، اشتغل في صغره بالتجارة في مدينة جبل طارق و تقلد فيها عدة مناصب من أهمها نائب السلطان للشؤون الخارجية بطنجة 1860م، مثل المغرب في مؤتمر طنجة 1877م، و مؤتمر مدريد 1880م، توفي في 1303هـ-1885م. أنظر: عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية، مصدر سابق، ص20.

[2] محمد الأمين محمد و محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء،ص242.

[3] ابن زيدان، العلائق السياسية، مصدر سابق، ص165.

[4] عبد الوهاب ابن منصور، مصدر سابق، ص68.

أمّا وزير بريطانيا و ممثلي المغرب فذهبا إلى تذكير فرنسا و باقي الدول بفصل المعاهدات التي تعين شروط الحماية القنصلية و حدود المحميين و ذلك من أجل قراءتها قراءة جماعية و ضبطها تجنبا لكل تضارب في التأويل. إضافة إلى خضوع المحميين إلى قانون المغرب ما داموا فوق ترابها كما تمّ التنويه إلى تجاوزات الأجانب فيما يتعلّق بالعقار(أنظر الملحق08 ص108) و عدم المساس بأرض المخزن.[1] و قد جاء مؤتمر طنجة بتلخيص الطلبات التي جرى تعديلها تبعا لرغبات الممثلين، بينما الطلبات التي لم تكن محلّ اعتراض لم يشر إليها فيه. و تركز الاجتماع على الحماية التعسفية التي يمنحها المعتمدون الدبلوماسيون و القنصليين بالمغرب فإنّ بعض المواد المقدمة من طرف وزير خارجية المغرب قبلت بالرفض و أخرى تم التحفظ عليها من طرف فرنسا على غرار البند السادس و السابع فيما يخص منح ممثلي القناصل الحصانة إلاّ لأسرته المقيمة معه، و كذلك البند الذّي نصّ على عدم اختيار ممثلين من موظفي المخزن(أنظر الملحق09 ص109) كما طلبت فرنسا تعديل صياغة البند الخاص بحماية مستخدمي وكلاء القناصل. و أمام هذا الرفض الفرنسي كان مصير المحادثات الفشل في ظل الاتفاق على أهم النقاط المذكورة إضافة إلى الضريبة المحصلة على الأوروبيين و المحميين و وضع حد للتجنيس، و يهذا يكون قد وضع "ديفارلوني"[2] بصمته على هذا المؤتمر.[3]

و تعود مخاوف هاي إلى تراجع المصالح التجارية البريطانية، حيث أنّ نسبة التبادل التجاري بين بريطانيا و المغرب تفوق غيرها من الدول الأخرى مجتمعة، و قد بيّن هذا الخوف من خلال رسائله إلى وزارة الخارجية التي كتب في احداها:"...أخشى أن تكون مسألة الحماية من المسائل التي ستؤدي إلى اضطراب كبير و إذا لم يتم تنظيمها فإنّها لن

[1] كريدية ابراهيم، الحماية أصلها و تطورها، مرجع سابق، ص33.

[2] ديفارلوني: دبلوماسي فرنسي ولد في 1829م بدأ حياته الدبلوماسية في 1852م بالعمل ملحقا في السفارة الفرنسية بروما و في شهر أوت 1874م عيّن وزيرا مفوضا بليما، و منها نقل بنفس الرتبة بشهر فيفري 1877م إلى طنجة. أنظر: عبد الوهاب بن منصور، مصدر سابق،ص63.

[3] نفسه، ص72.

تؤدي فحسب إلى عرقلة تقدم الحضارة و زيادة التجارة في تلك البلاد بل إنها قد تؤدي عاجلا أو آجلا الى حالة من الفوضى و تؤثر على استقلال السلطان..."[1]

كما أكّد في خطابه في أحد الاجتماعات بطنجة المنعقد بالمفوضية البريطانية في مارس 1879م بأنه: "أولا و قبل كل شيء فلتكن هناك حكومة. إذ بدونها تستحيل التجارة..."[2]

فمن وجهة نظر "هاي" أنّ نظام الحصانة الدبلوماسية كما هو مطبق من قبل ممثلي و تجار الدول الأجنبية يعتبر عائق للتبادل التجاري بين المغرب و الدول الأجنبية.[3]

و من هنا يظهر تشبث "هاي" بحل قضية المغرب للحفاظ على مصالح دولته في المغرب و ذلك بالقيام بالإيعاز للملك حسن الأول بعقد مؤتمر دولي خارج المغرب.

ثالثا: مؤتمر مدريد: بعد فشل مفاوضات طنجة رأى وزير بريطانيا المفوض "جون هاي" أنّ أي مباحثات تقام في المغرب، بين نائب السلطان و رؤساء البعثات الدبلوماسية الذين كان هدفهم هو إبقاء قضية الحصانة على ما هي عليه، لا يمكن أن تسفر عن نتيجة إيجابية فاقتراح عقد مؤتمر خارج المغرب(أنظر الملحق رقم10 ص110) قد يكون أنجع يناقش فيه مندوبون عن الدول الأجنبية و ليس ممثليها المعتمدون بطنجة، لأنّ مصالحهم الشخصية تعيق التوصل إلى حلول.[4]

وللتباحث حول هذه الفكرة سافر "هاي" إلى لندن أين أجرى مباحثات مع موظفي وزارة الخارجية البريطانية في موضوع نظام الحماية الدبلوماسية و اقترح عليهم فكرة عقد مؤتمر دولي خارج المغرب.[5]

---

[1] روجرز، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية، مرجع سابق، ص 230.

[2] مصطفى بطراوي، مرجع سابق، ص66.

[3] خلوق عبد العزيز التسمساني، العلاقات التجارية بين المغرب و أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، دار النيابة، ع22، 1989م،ص30.

[4] Brook ,A memoir of sir john, drummond,hay,london,john marray albemarle stee 1896p321.

[5] ابن منصور، مصدر سابق، ص75.

و كان الهدف الأساسي وراء اهتمام بريطانيا بهذا المؤتمر و دعمها للمغرب هو تحجيم النفوذ الفرنسي الذي استغل امتياز الحماية القنصلية في التغلغل في الشؤون الداخلية للمغرب مما يؤثر سلبا على التواجد البريطاني هناك، و ضرورة الحفاظ على توازن القوى فيه.[1]

و إضافة إلى الأوضاع التي شهدها المغرب إثر امتياز الحمايات القنصلية، هناك أسباب أخرى أدّت إلى عقد هذا المؤتمر منها القرار الذّي أصدره السلطان في شهر فيفري 1880م و الذّي نصّ على رفض شهادات التجنيس التي تمنحها دول أجنبية إلى رعايا مغاربة يقيمون بعض الوقت في هذه الدول ريثما يحصلون عليها ممّا أثار غضب الممثلين خاصة الأوروبيين و الايطاليين، اضافة إلى مقتل أحد اليهود في فاس أثناء إحدى الاحتفالات الدينية فأخذت بريطانيا على عاتقها حل هذه المسألة و الذي اعتقد فيه الحسن تدعيمها لمركز مراكش الدولي مع أنّه أوحى بمرحلة جديدة من التدخل الأوروبي في الشؤون المحلية[2]

و في شهر أكتوبر 1879م وجه وزير خارجية بريطانيا "المركيز ساليزبوري" رسالة إلى سفراء بريطانيا لدى دول أوروبا و أمريكا و البرازيل شرح فيها عدم الاتفاق في مؤتمر طنجة و ضرورة عقد مؤتمر دولي خارج المغرب يمثل فيه المغرب بمندوب أو مندوبين مفوضين.[3]

رغم التردد الذّي طبع موقف بعض الدول فإنّ المؤتمر انعقد سنة1880م و افتتحت أشغاله يوم 16ماي في 16 جلسة، اشتركت في هذا المؤتمر 14 دولة[4].[5]

رفض وزير برّانية المغرب المشاركة في المؤتمر في بادئ الامر متخوفا من خطورة الوضع بحكم ما شهد عليه طوال السنوات الثلاث الماضية من أهمية موضوع امتياز الحماية و ما مدى تشبث الدول الأجنبية به، و مناورات و تناقضات رؤساء البعثات الدبلوماسية وتصلب موقفهم و هذا ما يفسر تردده في رئاسة الوفد المغربي في مؤتمر مدريد. الاّ أن أمر السلطان

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص212.

[2] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص213.

[3] مصطفى بطراوي، مرجع سابق، ص76.

[4] 14 دولة و هي: بريطانيا، فرنسا، اسبانيا، ألمانيا، النمسا، هولندا، البرتغال، ايطاليا، روسيا، الو.م، أ، بلجيكا، الدنمارك السّويد و المغرب.

[5] عبد الرحمان ابن زيدان، العلائق السياسية، مصدر سابق، ص190.

وضعه تحت أمر الواقع حيث وجه له رسالة يخبره فيها بأنه تم تعيينه على رأس الوفد المغربي.[1]

جرى المؤتمر في 16 جلسة آخرها في 3 جويلية[2] مثل فيه المغرب بالحاج "محمد بركاش" و الحاج عبد الكريم بريشة. كانت مطالب المغرب تجمع بين نصوص المعاهدة المغربية الانجليزية سنة 1856م و الاتفاقية المغربية الاسبانية1861م و التسوية المحلية بين المغرب و فرنسا 1863م و ما جاء في مؤتمر طنجة.[3]

انحصر النقاش في قاعة المؤتمر بين مندوبين و هما ممثل المخزن المغربي "محمد بركاش" و الحكومة الفرنسية "أدميرال جورييه" واحتدام الصراع بينهما على نفس النقاط و تشبث كلا الطرفين بمطالبه فكانت نظرية فرنسا أن هدف السياسة البريطانية و الاسبانية من عقد هذا المؤتمر هو انتزاع الامتيازات التي اكتسبتها حكومته من المغرب، كما ربط موافقته على التنازل على دفع الرعايا الاجانب للضرائب الزراعية مقابل منحهم حق تملك العقار.[4]

ويظهر من خلال مؤتمر مدريد أن كل الدول الأوروبية كانت تراعي مصالحها على حساب الطرف الآخر. فبريطانيا كان يهمها الجانب الاقتصادي، و عدم التشويش على استراتيجيتها في جبل طارق في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تسعى الى ترسيخ دائرة الحماية القنصلية و شل مهام المخزن، و هي تهيئ منذ حرب ايسلي الى ابتلاع المغرب تدريجيا.[5]

أدى كل هذا إلى سياسة التحالفات قبل و أثناء ندوة مدريد، و قيام فرنسا بتسويات مع بعض الدول كإيطاليا و ألمانيا خلف الكواليس، و هذا لإفشال خطط الخصم و تقوية كل طرف حضوره في المغرب، فبريطانيا نسقت بشكل جيد مع المغرب لإفشال المناورات الفرنسية الإيطالية والتي ظل مندوبها يدعم الموقف الفرنسي طيلة المؤتمر.[6]

---

[1] ابن منصور، مصدر سابق، ص 86.

[2] ابن منصور، مصدر سابق، ص 85.

[3] الصديق بن العربي، كتاب المغرب،ط3، دار الغرب الاسلامي و دار الثقافة،د.م،1984، ص26.

[4] عبد الوهاب ابن منصور، مصدر سابق،ص96 .

[5] إبراهيم حركات، مرجع سابق، ج3، ص276

[6] خالد بن الصغير، المغرب و بريطانيا، مرجع سابق، ص355

إضافة الى أن أمريكا إلى جانب دعم مصالحها في المغرب قامت بتدعيم الطائفة اليهودية التي أثارت الرأي العام في هذه الفترة بالقيام بإحداث أعمال شغب و استفزاز المسلمين مما أدى إلى قتل بعض اليهود، و استغلال الإعلام العالمي في محاولة لفت اهتمام الدول المؤتمرة للنظر إلى أوضاعها في المغرب خاصة إذا ما تم إلغاء نظام الحماية القنصلية في المغرب.[1]

كان المطلبان الإيجابيان الوحيدان اللّذان خرج بهما المغرب من هذا المؤتمر، هو الاعتراف بحقها في إلزام ممثلي الدول الأجنبية بتسليم لائحة المحميين قانونيا كل عام إلى المخزن، بناء على الفصل السابع و حقها جباية الضرائب الزراعية، و رسوم المداخيل من التجار الأجانب و السماسرة و المحميين بموجب البندين الثاني عشر و الثالث عشرو كانت الموافقة على هذين المطلبين مقابل تنازل خطير ألا و هو الاعتراف بحق الأجانب في تملك العقار، بناء على البند الحادي عشر من الميثاق.[2]

انتهت اشغال المؤتمر في 3 جويلية 1880م و جاءت قرارته عكسية انتهت بوضع المغرب في اطار سياسة الباب المفتوح، و من ثم تعميم الامتيازات بين الأمم الموقعة على الاتفاقية و صار الأوروبيون يتمتعون بحق ملكية الأراض و العقارات في المغرب، و لم يعد للمغرب القدرة على حماية استقلاله.[3]

كما تبين من خلال مؤتمر أنه حاد عن أهدافه حيث كان المغرب يسعى الى تدارك ما اته في المؤتمرات السابقة و الحد من تجاوزات الأجانب، إلاّ أنه شكل انتكاسة في صميم سيادته فأضفت الدول الاوروبية بمقتضاه صبغة شرعية لنظام الحصانة الدبلوماسية و الزام السلطان دوليا بالحفاظ عليها و القضاء على سيادة المخزن، فاعتبر المؤتمر منحى حاد في العلاقات الدولية المغربية، كما أدى الى تراجع سلطة المخزن لدى الشعب و عدم الثقة فيه لأنه كان معولا علية كثيرا في وضع حل لهذه المسألة.

[1] محمود الشرقاوي، مرجع سابق، 349

[2] ابن زيدان، اتحاف أعلام الناس، مصدر سابق،ص423.

[3] محمد الامين محمد، مرجع سابق، ص240.

المبحث الثاني: على المستوى الداخلي

و بالموازات مع العمل الخارجي، و المؤتمرات الدولية سالفة الذكر قام المخزن بإدخال جملة من التعديلات داخل المملكة المغربية خاصة في عهد الملك حسن الأول حيث أولى هذا الأخير اهتماما كبيرا في و جوب إدخال تعديلات في أجهزة الحكومة على جميع الأصعدة (الإدارية و العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية)و ذلك في محاولة مجابهة الزحف الأجنبي على المملكة، و مسايرة أحداث العصر و ما اقتضته الضرورة، و عدم اعطاء فرصة للدول التي تستغل مثل هذه الثغرات.

أولا: الاصلاحات الإدارية: بدأت الاصلاحات قبل عهد الملك حسن الأول منذ عهد والده "محمد بن عبد الرحمان" إلاّ أنها تجلت في عهده و كانت أكثر صرامة من ذي قبل نظرا لما اقتضته الظروف

فكان الملك مصدر السلطة السياسية و الإدارية للمخزن المغربي في عهده و نجد الى جانبه مجموعة من الموظفين ويمكن تقسيمهم الى قسمين القسم الأول من يتبعون البلاط أو القصر، و القسم الثاني وهو ما اصطلح عليه تسمية ما يعرف بالجهاز الحكومي.[1]

-**الجهاز المخزني:** كان الملك مصدر السلطة السياسية و الادارية و جلّ المسائل تتوقف عليه لم يمنع هذا من وجود جهاز حكومي يتألف من العديد من الوزرات و الموظفين تكمن وظيفتهم في مساعدة السلطان على تأدية مهامه[2]، فطرأ على الجهاز المخزني بعض التغييرات منها:

أ-**الوزير الأعظم:**(رئيس الحكومة) استحدث هذا المنصب في عهد السلطان حسن الأول تولاّه لأول مرة" الحاج معطي الجامعي" سنة 1870م[3].

[1] محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الاول،ط1،دار الغرب الاسلامي،بيروت،1989،ص73

[2] نفسه، ص 74

[3] ابن زيدان، العز و أصوله، مصدرسابق،ص43

و كان يلتقي مع السلطان مرتين في اليوم ليتشاورا معه في قضايا البلاد و المستجدات فهو رئيس الديوان الحكومي و عضد الدولة.[1]

تمثلت معظم مهامه في الأمور الداخلية للبلاد و ذلك بالاتصال بعامة القبائل و أحوال المدن ومراقبة كبار الموظفين و شيوخ الزوايا، و الاهتمام بها أما الجانب الثاني فهو الاداري فيقوم بتعيين الموظفين الكبار من عمال و قواد، و محتسبين، و أمناء، و غيرها من الموظفين واطلاع السلطان على ذلك.[2]

و ما زاد من مهام الوزير الأعظم هو ذلك التقسيم الاداري الجديد الذي تمّ بمقتضاه استبدال ثمانية عشر مقاطعة تابعة للصدر الأعظم بثلاثمائة ة ثلاثين(330) دائرة على رأس كل منها قائد مخزني.[3]

و نظرا لهذا التقسيم الذي يصعب من مهام الصدر الأعظم اعتمد هذا الأخير الى وضع كاتبين مقربين يتولى أحدهما تدابير الاتصال و المراسلات بالمدن و القبائل في مال البلاد و يتولى الثاني نفس المهمة في الجنوب.[4]

ب-الوزارات:

-**وزارة المالية:** أولى المولى حسن الأول أهمية و عناية واضحة في إنشاء هذا المنصب و أطلق على وزيرها اسم "صاحب المال" أو" أمير الأمناء" و الذي كانت مهامه الإشراف على جهاز الأمانة و الاطلاع على أعمال الأمناء و أموال المخزن و لديه معاونان أمين الداخل و أمين الخراج أمين الحسابات الأول مهمته الالتزامات المالية الواردة من ضرائب عادية أو ضرائب مفروضة للخزينة، و الثاني(أمين الخراج) يشرف على متطلبات السلطان و ادارته أي مترتبات الموظفين و السلطان.[5] و الثالث(أمين الحسابات) فهو مكلف بمراقبة

[1] محمد العربي معريش، مرجع سابق،ص77

[2] مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في المغرب القرن 19، منشورات كلية الأدب و العلوم الانسانية ، الرباط، 1995 ص29.

[3] محمد معريش، مرجع سابق،ص76

[4] مصطفى الشابي، مرجع سابق،ص29.

[5] محمد معريش، مرجع سابق،ص77

حسابات الصيانة، و قد أسند منصب وزارة المالية في عهد السلطان حسن الأول الى السيد "محمد التازي الرباطي".[1]

-**وزارة الخارجية(وزارة البحر)**: استحدثت هذه الوزارة ف 1885م و كانت تدعى بوزارة الأمور البرانية أو البحر و سمية هكذا لأن كل المشاغل الخارجية للمغرب كانت من جهة البحر خاصة ما تعلق بالقرصنة و التجارة و تولى هذا المنصب الفقيه "محمد الفضل غريط".[2]

كانت مهمته النظر في أمور المحميين و الوسطاء بين السلطان و سفراء الدول و عقد المعاهدات بينهم و كتابة الرسائل اليهم و اصدار الأوامر للعمال و النظر في دعاوي أهل الحماية و الوفود الأجنبية و أبح للمغرب قنصلية بمصر، و كان الدور الأكبر لهذا المنصب هو المحافظة على حدود المغرب و مقاومة التدخل الأجنبي، و تطوير علاقات المغرب مع بعض الدول.[3]

-**وزارة الحرب**: استحدثت هذه الوزارة نتيجة عدم توفر جيش دائم منظم للمخزن فكان خلال النصف الأول من القرن 19مايسمى بقبائل "الكيش"[4] و"النايبة"[5] اوكلت المهمة الى "عبد الله بن أحمد" الذي كان يسمى "بكبير العسكر" أو "العلاّف" فهو يشرف على كل متطلبات الجيش، وترسخ فعلا تأسيس الجيش الدائم خاصة بعد التمرد بفاس 1873م، و ذلك لدعم المخزن مع عدم التخلي عن خدمات قبائل الكيش و النايبة، كما سعى السلطان الى إطلاع عساكره عن طرق الحرب العصرية فاستقدم مدربين أجانب من فرنسا و انجلترا.[6]

---

[1] مصطفى الشابي، مرجع سابق،ص33

[2] ابن زيدان، العز و أصوله،ج1،مصدر سابق،ص64

[3] محمد المنوني مرجع سابق،ص48

[4] الكيش: وهي القبائل التي تم اقتطاع لها بعض الأراضي الفلاحية مقابل الخدمة العسكرية عند الاقتضاء. أنظر: مصطفى الشابي، مرجع سابق،ص36.

[5] النايبة: و هي القبائل التي تعفى من دفع الضرائب مقابل تقديم خدمات عسكرية، و يتم تقديم الدعم لها لقمع التمردات و الحفاظ على الأمن. أنظر: مصطفى الشابي، مرجع سابق،ص36.

[6] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص36.

-**وزير الشكايات:** تمثل العدل في وزير أو كاتب الشكايات الذي يتلقى الاحتجاجات الواردة للسلطان بكل أنواعها من القواد أو المواطنين، و حظر الحلول و يعرضها على السلطان كما يقوم بتعيين الموظفين في مناصبهم و تدبير أمور المحكومين و انصاف المظلومين في أحوال التعسفات و النزاعات.[1]

ثانيا: الإصلاحات العسكرية: تعود عملية الاصلاح العسكري الى عهد عبد الرحمان بعد هزيمة الجيش المغربي في معركة ايسلي، إلاّ أن هاته الاصلاحات لم تؤدي الغرض المطلوب، و استمرت هذه الاصلاحات الى عهد الحسن الاول حيث عرفت تطورا أكبر فكان الهدف من اصلاح الجيش يرمي الى وضع حل للهيمنة الأوروبية و توسيع رقعة المخزن.[2]

أ-**الجيش العسكري:** هدفت خطة المولى في تطوير الجيش الى مجموعة من الاجراءات منها اعادة النظر في الانخراط في الجيش النظامي، و تدريب الضباط و الجنود في أوروبا و الاستعانة بمدربين أجانب فرنسينسنة1876م، و انجليز سنة1884م، واسبانيين سنة1890م و ألمانيين، و كذلك شراء الأسلحة الحديثة.[3]

و تم اشراك كل هذه الدول الى تفادي هيمنة دولة واحدة على الجيش و الاستفادة من هذه الاختلافات لاكتساب خبرة عسكرية متنوعة.

كما عرفت البعثات التكوينية الطلابية الى أوروبا تزايدا ملحوظا خاصة ما بين سنتي 1874-1884 حوالي ثلاث مائة و خمسون(350) طالب وذلك بالتكوين في الميدان العسكري.[4] كما عرف الجهاز العسكري اهتماما بالعدّة و بناء المعامل، و المصانع الحربية كدار السلاح بفاس أدارها الضباط الإيطاليين، و معمل صنع القرطوس (الخرطوش) بمدينة مراكش و دار المكينة لصناعة الأسلحة1880م.[5]

[1] محمد معريش، مرجع سابق،ص80.

[2] محمد المنوني، مرجع سابق،ص60.

[3] ابن زيدان، العز و أصوله، مصدر سابق،ص208.

[4] محمد المنوني، مرجع سابق،ص84.

[5] محمد معريش، مرجع سابق،ص168.

وقد قسم الجيش الى ثلاث قيادات كبرى: قيادة فاس، و قيادة مراكش، و قيادة تافيلالت وعلى رأس كل قيادة أحد إخوة السلطان، و اعتمدوا التجنيد الإجباري بمعدل فرد لكل عائلة.[1]

-**الأسطول البحري**: و بالموازات مع الاصلاحات التي شهدها الجيش البري عرف الأسطول البحري هو الآخر اصلاحات، و تطوير و تنظيم القوات البحرية تنظيما حديثا.

فتم تحصين الثغور و بناء الأبراج و تعين بكل مرسى مهندسا،[2] و كذلك اجراء جرد للمواقع البحرية التي لها أهمية كبيرة و تزويدها بالعتاد المستورد،[3]إضافة الى اقتناء السفن و البواخر الأوروبية و صنع البعض الأخر وفق تصميم خاص[4] ومن بينها:

بواخر الحسيني: و هو مركب حربي تم شراءه من أوروبا وجه الى حماية السوس الأقصى الذي كان يشهد أطماعا أجنبية و تمردات لأعيان محليين كما أنه يقوم بقمع عمليات تهريب الأسلحة التي سببت مشكلة للسلاطين[5]

إضافة الى الباخرة الكبرى التي حملت اسم الحسيني و هي بريطانية الصنع حمولتها1570 طن و قوت محركها 130 حصانا خصصت لنقل الجنود الى الأماكن البعيدة و العتاد و مواد التموين، ومن انجازاتها اعتراض سفينة بريطانية 1898م.[6]

ثالثا: الاصلاحات الاقتصادية: لم يولي المغرب اهتماما كبيرا للجانب الاقتصادي حيث لم عرف هذا الأخير الازدهار المرجو باعتبار ما يمتلكه المغرب من امكانيات طبيعية و هذا لعدة أسباب:

-الضرائب المفروضة على الفلاحين بحيث ما ينتجه الفلاح يوجهه لتسديد الضرائب و لا تعود عليه بالنفع.

---

[1] محمد معريش، مرجع سابق، ص 81.

[2] ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، مصدر سابق،ص271.

[3] بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية، مرجع سابق، ص325.

[4] محمد المنوني، مرجع سابق، ص،83.

[5] بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية، مرجع سابق،ص334.

[6] عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1997، ص85.

-ملكية الأراضي و التي توزعت في أغلبها على المخزن و الجيش و الحبوس.

-تعرض المغرب لموجات جفاف و جراد مختلفة.

-الاعتماد على الصناعات التقليدية و عدم تطويرها.[1]

و من بين الاصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي هو بناء مصانع مختلفة الاختصاصات منها معمل الزجاج بضواحي طنجة عام 1875م، و معمل القطن عام 1891م بمدينة مراكش و الذي بذل فيه السلطان أموال كبيرة و استقدم له اختصاصيين من أوروبا لبنائه، كما اهتم السلطان بإنتاج قصب السكر و مصانعه كإعادة تشغيل معمل السكر سنة 1893م.[2]

أما بالنسبة للصناعات فبالرغم كم غنا المغرب بثروات معدنية ذات أهمية بالغة منها الحديد و الفضة و الذهب في مناطق درعة و السوس إلاّ أن استغلالها كان جزئيا و بشكل غير متطور.[3]

فقام السلطان بمحاولات في هذا الميدان فاهتم بالبحث عن المعادن و استخراجها بالاعتماد على خبراء و فنيين أوروبيين و مغربيين من بينها استخراج الفحم بضواحي طنجة 1883م و الرصاص، و النحاس في منطقة السوس، و الفحم بضواحي سبتة.[4]

كما تولى الملك حسن الأول مهمة تحسين المواصلات و الطرق و انشاء سكة حديدية مغربية بين فاس ومكناس، مما ساعد على تحسين المردود الاقتصادي و تطوير التبادل التجاري.[5] فانقسمت التجارة المغربية الى قسمين: على المستوى الداخلي و الخارجي فالأولى تمثلت ففي الأسواق الأسبوعية في البوادي، و الاسواق اليومية في المدن، أكبر خطوطها آنذاك الخط الممتد من تطوان الى فاس ثم تافيلالت ، و يليه الخط الممتد من الأطلس الى

[1] بتقى سلمى، إصلاحات السلطان حسن الأول في المغرب الأقصى 1873-1894م، مذكرة الماستر في التاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018-2019م،ص33.

[2] محمد الامين محمد، مرجع سابق، ص 235.

[3] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص143.

[4] محمد معريش، مرجع سابق،ص143.

[5] ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص 114.

السوس. أما الثانية فتتفرع بدورها الى تجارة القوافل(الصحراء) و تجارة البحر(الدول الأجنبية) كما قام السلطان بإسقاط المكوس.[1]

و لإبراز مكانة المغرب الأقصى دوليا قام الملك بضرب النقود المغربية بأوروبا على أساس الوزن الشرعي،[2] ومساوية للفرنك الفرنسي سنة1881م و قد عرفة العملة بالسكة الحسينية.[3](أنظر الملحق11 ص111) تكونت من خمس وحدات نقدية فضية، و عليه تم تأسيس ماكينة السكة بفاس 1891 و هي دار الضرب التي تولت اصدار بعض القطع النحاسية و الفضية إلاّ أن صك العملة أدى إلى أزمة اقتصادية بسبب سقوط العملة عن الريال الفرنسي.[4]

ثالثا: الاصلاحات الاجتماعية و الثقافية:

1-الاجتماعية: كان المجتمع المغربي يتكون من عدة عناصر منقسمة إلى عدّة أقسام هي: المجتمع الريفي- سكان المدن- الزنوج و الأوروبيون، وقد بلغ عدد سكان المغرب سنة 1886م حوالي 8 ملايين.[5]

عرف المغرب العديد من المطبات و التي تمثلت في الجفاف الذي عصف بالبلاد ما بين 1867-1869م و عام1877مفعرفت بالأوضاع المزرية و المأساوية و جاءت في وصف الناصري بقوله:"...إنها أشد السنين على المسلمين فقد تعددت فيها المصائب و الكروب و تكونت فيها النوائب و الخطوب..."[6] فمات الناس و هلكت الدواب و الأنعام فعانى المجتمع من المجاعة بل تعرض للوباء أيضا فعانو من حمى التيفوئيد فكان أول ضحاياها

[1] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص122.

[2] محمد القبلي، مرجع سابق، ص 493.

[3] محمد المنوني، مرجع سابق، ص117.

[4] محمد القبلي، مرجع سابق، ص493.

[5] حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب و الأندلس، مصر، 1993، ص25.

[6] أبو العباس أحمد الخالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصا، مصدر سابق، ص164.

الوزير الأول" موسى بن احماد"، وفي 1888م قضى مرض الجذري على 6000 شخص في مراكش و حدها ضف الى ذلك قضاء الجراد على المحاصيل فيما بعد 1894م.[1]

رغم كل المعاناة التي تعرض لها المجتمع المغربي، و كل هذه المطبات الموجودة في سياسة الملك الاّ أنه لم تظهر الاصلاحات بصفة ملموسة و ذات نتائج ملموسة على أرض الواقع و جذرية بل كانت ظرفية في غالبها حيث تم وضع مستشفيات للأمراض المذكورة سالفا و أمراض العيون، كما أن المغرب يعتبر أول دولة في العالم تقوم بوضع مدن خاصة

لعزل المرضى و مثال على ذلك قرية الحارة القريبة من مراكش محاطة بالأسوار لضمان عدم اختلاط المرضى.[2]

أما بالنسبة للمنجزات العمرانية فإن لكل فترة من فترات التاريخ و لها إنشاءات عمرانية تمييزها عن غيرها فتتغير حسب متطلبات العصر و إمكانيات المجتمع فقد أخذت انجازات الملك الحسن الأول العمرانية طابعا سياسيا و اقتصاديا كما هو شأن المدن المحدثة آنذاك وآخر أمنيا و استراتيجيا شمل القلاع، و الحصون، و أخرى طابعا دينيا و الذي عكسته المدارس و المساجد و الأضرحة، فهناك منجزات مرتبطة بالحياة الخاصة. كالقصور و البساتين الملكية. و يظهر هنا الاحتكاك الأوروبي بالمغرب لمّسته في بعض التغييرات العمرانية التي كانت مستوحاة من الدول الأجنبي.[3]

ومن بين أهم ما تم انجازه في هذه الفترة نذكر:

–القيام بإصلاح أبراج طنجة و بناء خزائنها المعدة للذخيرة على يد بعض المهندسين الإنجليز، فضلا عن تعمير البرج الكبير بالرباط أو ما يسمى بالبرج الألماني نسبة الى المهندسين الألمان الذين عملوا على بنائه بهندسة جديدة لم تكن معروفة بالمغرب.[4]

[1] أبو العباس خالد الناصري، مصدر سابق، ص 166.

[2] حسن أحمد الحجوي، النقل و العقل في الفكر الإصلاحي في المغرب 1757–1912م، ط1، المركز الثقافي، الدار البيضاء،203، ص127.

[3] ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص518.

[4] محمد المنوني، مرجع سابق،118.

أما بالنسبة للمرافق العامة فتمثلت ف تأسيس البستان السابع تحت إشراف "عبد السلام المقري".[1] و بستان آمنة بفاس. كتن هذا بالتركيز على فسيفساء و لنقوش المعمارية و اصلاح قبة الضريح الادريسي.[2]

كما أوكلت الى الهيئة الدبلوماسية في طنجة الاهتمام بالمصالح العمومية من تزويد السكان بالمياه و تنظيم الأزقة و اصلاح الأودية و غيرها من المتطلبات.[3]

و فيما يخص تأسيس المدن فقد تك مدينة "أساكا" على مصب وادي أساكا فقد كان لها أهمية اقتصادية كبيرة و هو تحويل وسق البضائع المحلية من المركزين الاستعماريين الى ميناء وطني و تنصيب إدارة كاملة في الميناء الجديد، و تأسيس مدينة "تزنيت" جنوب أغادير خصص بها موقع للجيش و مرافق ادارية و دينية فأصبحت عاصمة لمنطقة السوس مما جعلها مركزا عسكرا و سياسيا لمراقبة المنطقة.[4]

2- **ثقافيا:** كانت الحياة الثقافية في المغرب الأقصى خلال القرن 19 و بداية القرن20 تتميز بانتشار الطرق الصوفية.[5]

حيث مثلت أكثر المؤسسات الثقافية شيوعيا، فكان نظام التعليم يعتمد على الطرق التقليدية في تحفيض القرآن الكريم و المتون و الفقه و علوم اللغة كما تراجع الدور الكبير الذي لعبته من قبل جامعة القرويين، كما أن نظم التعليم لمتواكب التطورات الحاصلة خارج المغرب في أنظمة التعليم و البحث.[6]

---

[1] ابن زيدان، الدرر الفاخرة ، مصدر سابق، ص 104.

[2] عبد العزيز بن عبد الله، مرجع سابق، ص 69.

[3] أحمد حسن الحجوي، مرجع سابق، ص 120.

[4] ابراهيم حركات المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، ص525.

[5] التصوف: هو العكوف على العبادة و الانقطاع الى الله تعالى و الاعراض عن الدنيا، و الزهد فيما يقبل عليه الجمهور من مال و جاه، و الانفراد في الخلوة و العبادة. أنظر، عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة،ط6، دار القلم، بيروت،1986 ص467.

[6] زبيب نجيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الاندلس، دار الامير، بيروت،2001،ص205.

فكان المغرب يزخر بكثرة الكتاتيب القرآنية و هي منتشرة في السهول كما في الجبال و قد بلغ عددهم في مدينة فاس وحدها 135 كتّابا منها 120 كتّابا للذكور و 15 للإناث، و لا تخلو القصور من الكتّاب المعدة لحفظ القرآن.[1]

و على اثر ذلك عمل السلطان حسن الاول في الميدان الثقافي على مواصلة انشاء بعض المدارس و ارسال بعثات طلابية الى الخارج فأنأ مدرسة الرباط سنة 1894م و أخرى بسلا.[2]

و "مدرسة مركزية للمدفعية "بالجديدة، و" المدرسة الحسينية" بطنجة التي يتم فيها تدريس الحساب و الهندسة وغيرها، فكانت هذه المدرسة تعد الطلبة لإكمال دراستهم في الخارج.[3]

رغم الاهتمام بالمنشآت التعليمية الاّ أن هذا العهد لم يختلف عن قبله من حيث النظام التربوي الذي ظلّ تقليديا في المغرب إلاّ أنه طرأ عليه تحديث جديد و هو إرسال البعثات الطلابية.[4] لتعلم اللّغات و الفنون و الصنائع.[5]

وكانت أولى البعثات الت قام بها الحسن الأول حيث أرسل 15 طالبا الى بلاد النصارى (انجلترا–ايطاليا–فرنسا–اسبانيا) موزعين على هذه البلدان من بينهم" العباس بن شقرون الفاسي" و" عبد السلام الرباطي" و عند عودتهم عملوا في السلطة كمترجمين و غيرها.[6] و بعثة السلطان سنة 1874م التي وجهت الى القاهرة اضافة الى البعثة الثانية من نفس السنة. و في سنة 1876م اعطى الملك اهتماما اكبر في تنظيم البعثات فأوكل لولاة الأقاليم مهمة اختيار الطلبة على أساس المسابقات فوجه25 طالب الى أوروبا لتعلم الطب.[7]

---

[1] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 154.

[2] بوعزة بوضرساية، ساسة فرنسا في الجزائر 1830–1930م و انعكاساتها على المغرب الاقصى، دار الحكمة الجزائر،2010، 282.

[3] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص283.

[4] محمد معريش، مرجع سابق، ص155.

[5] ابن زيدان، العز و أصوله، مصدر سابق، ص150.

[6] ابن زيدان، العز و أصوله، مصدر سابق، ص150.

[7] ابن زيدان، الدرر الفاخرة، مصدر سابق،ص104.

ومن جهود السلطان في الحياة العلمية كذلك ارساله لطلاب دولته من أجل العلوم الحربية لمختلف الدول الاوروبية ففي 1881م وزع 30 تقنيا في البحرية على بواخر الانجليز و الفرنسيين و الالمان و الاسبان و الايطاليين و 10 لدراسة قيادة السفن و الميكانيك و 04 لتعلم البحرية، كما بلغ مجموع الطلبة الموجهين الى أوروبا سنة 1883م العشرات منهم 37 وجهوا الى بلجيكا، و15عسكريا للتدرب على حرب المدافع، و 05 طلبة في التقنيات

فعرفت هذه البعثات سواء تلك التي نظمها المخزن، أو الفردية كان لها وزنها العلمي نذكر الطبيب "محمد بن عبد السلام العلي" و غيره كثير[1].[2]

رغم ما تمتعت به البعثات الطلابية من مؤهلات تتيح لها بتقلد مناصب كبيرة في السلطة الاّ أنها لم تكن بالصورة المطلوبة حيث لم تفلت هاته المناصب من يد الأوروبيين في اطار سياستهم. بل أسندت اليهم مهام ثانوية أو وجهوا الى التعليم و التأليف و منهم من بقي في المدن تغلبهم اليأس و مزاولتهم حرف بعيدة كل البعد عن مكاسبهم العلمية.[3]

أما بالنسبة الى جامعة القرويين فقد أدخلت تحت وصاية المخزن حيث يقوم بتسيير فروعها الإدارية و تعيين أساتذتها.[4]

فقد كانت ادارة الجامعة بيد أحد كبار القضاة أو الناظر الذي يقوم بتعيين الأساتذة حيث كان الطلاب يأتون من جميع انحاء المغرب فالحتوت الجامعة على 17 أستاذا و عدد من المساعدين لكل أستاذ، و كانت علومها حول التفسير و العروض و الحديث و الأصول و الفقه ،علم الكلام، التصوف، التوحيد، القضاء التنجيم الطب، الكيمياء، ويجدر الذكر أنها الوحيدة تقريبا التي كونت طلبة شاركوا في الحياة السياسية و أصبحوا مناضلين فيما بعد.[5]

[1] للمزيد أنظر: ابن زيدان، العز و اصوله، مصدر سابق،ص157.

[2] نفسه، ص 155.

[3] ابراهيم حركات ،التيارات السياسية، مرجع سابق، ص 39.

[4] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص 282.

[5] محمد معريش، مرجع سابق، ص 163.

كما اهتمت السلطة في هاته الفترة بالإنتاج الفكري حيث كان السلطان ولوعا بالوراقة.[1] و نسخ الكتب و البحث عن بارعين في الخط، وخصص لهم محلا في القصر و مشرفا عليهم و هو ابراهيم الطيب بن عمر السرفي.[2]

فعرفت المكتبات تطورا خاصة مكتبة القرويين حيث تحتل جزء كبير من نيابة الجامعة و كانت تحتوي على حوالي 2000كتاب منها 1600مخطوط.[3]

فعرفت حركة التأليف و النسخ توسعا ملحوظا نذكر منها:

-نسخ كتاب التصريف" للزهراوي من عبد القادر بن محمد بن ادريس.[4]

-تأليف كتاب" دار المنتخب المستحسن" من قبل" أبي العباس أحمد بن حاج السامي" تألف من 15 مجلد حول تاريخ الدولة العلوية.

-تأليف كتاب "البستان الجامع لكل نوع حسن و فن مستحسن في عهد بعض مآثر السلطان مولانا حسن" ل "محمد بن ابراهيم السباعي المراكشي" حول تاريخ الدولة العلوية.

-تأليف كتاب "مطلع الضياف الاستدلال على صحة الكيمياء" ل "أبي العباس أحمد بن عبد الله" هو كتاب حول الكيمياء.[5]

كما طبعت عدت كتب منها:

-أصول الهندسة لإقليدس على د الباشا العاصمة الفاسية" عبد الله بن أحمد" سنة 1877م

-كتاب شرح الأحياء للشيخ الزبيدي.[6]

---

[1] الوراقة: هي عملية استنساخ و تصحيح و تفسير شؤون الكتيبة و بهذا تندرج فيها صناعة و اعداد الأوراق، وهي تقوم مقام الطباعة في العصر الحديث. أنظر: محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، ط1، منشورات كلية الأدب و العلوم الإنسانية، الرباط، 1991، ص 11.

[2] نفسه، ص 231.

[3] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص 282.

[4] محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، مرجع سابق، ص 231.

[5] ابن زيدان، الدرر الفاخرة، مصدر سابق، ص 107.150.

[6] محمد المنوني، تاريخ الوراقة الغربية، مرجع سابق، ص 231.

و باعتبار أن الطباعة من أهم الأدوات التي ساعدت في نشر العلم و الثقافة في العالم الأوروبي، و نظرا للانفتاح الذي شهده المغرب في هذه الفترة على الدوا الأوروبية أصبحت فكرة الطباعة تستهوي السلطان حسن الأول، و ذلك من أجل اتمام مسار الإصلاحات الثقافية. وشهد المغرب في هذه الفترة تنوعا ثقافيا كبيرا امتزج بين الثقافة المحلية و الاوروبية و العربية الاسلامية الوافدة من الشرق الأوسط فعرف روافد علمية مختلفة من بينها الحركة الوهابية[1]

مما أنتج قيام حركة فكرية إصلاحية دينية مستلهمة من مبادئ الحركة الوهابية إضافة الى فكرة الجامعة الاسلامية التي دعا اليها جمال الدين الأفغاني، و محمد عبدو.[2]

فعرف المغب الطباعة في القرن 19 اذ تم انشاء أول مطبعة بتطوان على يد الاسبان سنة 1860م عرفت بالمطبعة الإفرنجية و أول استخدام للمطبعة بالنسبة للمغاربة من خلال ما يسمى بالمطبعة الحجرية 1864م التي تتطلب الكتابة فيها لوحات حجرية خاصة للكتابة.[3] و من أشهر هذه المطابع المطبع السعدية أو المحمدية التي عرفت فيما بعد بالمطبعة الفارسية، اشتملت على الناسخ المصحح و معاونين و نفقاتها تشترك بين الأحباس و الخزينة العامة. فبقية هذه المطبعة تزاول مهامها على مرّ السنين حيث اهتمت بطباعة الكتب في عهد السلطان حسن الاول فكانت عبارة عن كتب تقليدية علمية موجهة للمتعلمين أو كتب تصحيحية لأغراض سياسية.[4]

الصحافة: يعود ظهور الصحافة في المغرب إلى قبيل 1870م بسبتة، و في طنجة سنة 1870م فكانت أول الجرائد في المغرب"AlMoghreb Al Aksa " صدرت في جانفي

[1] الحركة الوهابية: هي حركة اسلامية قامت في شبه الجزيرة العربية على يد محمد بن عبد الوهاب بغية تنقية عقائد المسلمين، و التخلص من العادات و الممارسات التعبدية التي انتشرت في بلاد الاسلام مخالفة لجوهر الاسلام. أنظر: محمد خليل هراس ، الحركة الوهابية، دار السنة للنشر و التوزيع، الرياض،، 1998،ص 23.

[2] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص178.

[3] محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، مرجع سابق، ص 258–259.

[4] محمد معريش، مرجع سابق، ص 170.

1883م بالإسبانية، وجريدة" Times of Moroc" التي صدرت بالفرنسية في جويلية 1884م.[1]

كانت هاتان الصحيفتان الوحيدتان في التاريخ منظمتين في الصدور فكان لهما تأثيرات سياسية، و اقتصادية، و اجتماعية.[2] وهناك جريدة" Times of Moroc" التي صدرت بالانجليزية في 5 جويلية 1884م. بينما كانت الجريدة الوحيدة التي صدرت بالعربية و هي جريدة" المغرب" 1889.[3]

فكان الهدف الأساسي وراء هذه الصحف الأجنبية هو تسهيل السيطرة الفكرية على المغرب و تطبيق المشاريع الاستعمارية لتصل بعا الى حد مهاجمة السلطان الذي أمر بإيقافها سنة 1885م وحاربها بطباعة الكتب الاسلامية و ذلك لصدق تأثيرها عل المجتمع بكل الصيغ.[4]

من خلال ما سلف ذكره يتبين لنا ما قامت به سلطة المخزن المغربي من محاولات لفك حصار الذي طوقته الدول الأوروبية بالمملكة المغربية من خلال نظام الامتيازات التي سمح بها المغرب اثر تراجع مكانته العسكرية و الاقتصادية، وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة عند الغرب. إلاّ أن هذه المحاولات لم تأتي أكلها و ذلك بسبب تأخرها إضافة الى أوضاع الداخلية و الخارجية حيث لم يكن المغرب في وضع يسمح له باتخاذ قرارت أكثر حزم لأنها ستؤدي لا محال الى احتلاله مباشر.

[1] محمد معريش، مرجع سابق، ص 271.

[2] جلاب بوشعيب، الصحافة الأجنبية في المغرب الأقصى أواخر القرن19 و بداة القرن 20، المجلة الأردنية للتاريخ و الآثار، ج8، ع2، جامعة الأردن، الأردن،2014، ص 92.

[3] محمد معريش، مرجع سابق، ص 172.

[4] محمد معريش، مرجع سابق، ص 175.

الفصل الثالث: أثر الامتيازات الأوروبية على المغرب الاقصى.

المبحث الأول: التسويات الأوروبية ضد المغرب.

أولا: الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902م.

ثانيا: الاتفاق الفرنسي البريطاني1904م.

ثالثا: الاتفاق الفرنسي الإسباني1904م.

رابعا: أزمة أغادير1905م(الصراع الفرنسي الألماني).

خامسا: مؤتمر الجزيرة الخضراء1906م.

المبحث الثاني: التدخل المباشر و فرض الحماية على المغرب.

أولا: احتلال وجدة و الدار البيضاء1907م.

ثانيا: التدخل الإسباني في شمال المغرب1909م.

ثالثا: أزمة أغادير الثانية 1912م.

رابعا: فرض الحماية المزدوجة 1912م.

عرف المغرب الأقصى بداية القرن العشرين تحولات كبيرا و متسارعة داخلية 1وخارجية اتسمت بالتنافس الشديد حوله اثر الموجة الاستعمارية و الأوضاع الداخلية زد الى ذلك الامتيازات التي منحت للمستعمرين و آثارها التي تجلت للعيان في هذه الفترة. مما خلق جو مشحون بالتوترات.

المبحث الأول: التسويات الأوروبية ضد المغرب

أمام الديناميكية التي شهدتها الدول الاستعمارية في البحث عن أكبر قدر من المستعمرات خاصة في افريقيا السوداء، تضاربت مصالح بعض الدول و اشتركت مصالح البعض الأخر مما أدى إلى وجود بعض الصراعات، و التهديدات في بعض الأحيان، و وضع التسويات بين هذه الدول حينا آخر، فكان بعض هذه التسويات علنيا و البعض الآخر سريا .و هذه الاتفاقيات كالتّالي:

أولا: الاتفاق الفرنسي الإيطالي1902م: بعد احتلال فرنسا الجزائر قويت نظرتها في وجوب ضم تونس، و المغرب و خلق امبراطورية في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و تطل على المحيط الأطلسي، و تتاح لها الفرصة في التغلغل إلى وسط افريقيا من الغرب إضافة إلى تواجد بريطاني في شرق إفريقيا و احتدام التنافس بينهما.

نظرا لهذه السيطرة على الشرق و الغرب الافريقيين لم تجد إيطاليا مكانا لها سوى ليبيا النقطة الفاصلة بين الامبراطوريتين، فأرادت أن تكون ثالث المتقاسمين و بدأت حظوظ الطليان تتقلص خاصة بعد اقتراح "نابليون الثالث"[1] إعطاء جزء من طرابلس إلى حكومة سردينيا سنة 1857م، و أفاض الكأس احتلال تونس 1881م، و احتلال فاشودا 1898م، فطلبت إيطاليا من فرنسا موافقتها على احتلال أجزاء من طرابلس مقابل عدم تدخل إيطاليا في المسألة المغربية.[2]

[1] نابليون الثالث: هو شارل لويس نابليون بونابارت رئيس فرنسا (1848-1852م) ثم امبراطور تحت اسم نابليون الثالث(1852-1870م)، نفي هو عائلته من فرنسا في 1816م و كان ثائر و حاول الإطاحة بحكومة لويس فليب الملكية ليصبح رئيسا في 1848م و ألف كتاب الأفكار النابليونية أنظر http://ar.wikipidia.ong.

[2] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط3، دار المحدودة، لندن،1984،ص26.

وفي خضم هذه الأحداث سعت فرنسا بعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول التي لها مصالح في مراكش بدء بإيطاليا و من أهمها:

1_اتفاق سبتمبر 1896م والتي اعترفت بحقوق الإيطاليين في تونس.

2_اتفاقية أكتوبر1898م حدثت بين وزير خارجية فرنسا "ديلكاسيه"، و وزير مالية إيطاليا انتهت بعقد اتفاق تجاري و ذلك بتعديل التعريفة الجمركية. و إثر هذه المساومة أدت إلى البحث في المسألة المغربية.[1] و من أجل حزم الوضع أكثر بين إيطاليا و فرنسا استغل رئيس وزارة الخارجية الفرنسية من (1899-1905م) أزمة إيطاليا الاقتصادية وحاجتها إلى الرأسمال الفرنسي و قام بتسوية الوضع بتوقيع اتفاقية سنة1900م،تعهدت الحكومة الفرنسية فيها باعتبار طرابلس و برقة خارجة عن سيطرتها، و إذا حدث تغيير في مراكش أمكن لإيطاليا التصرف فيهما و تعهدت إيطاليا بعدم اتخاذ أي موقف معاد لفرنسا بخصوص مسألة مراكش.[2]

و بموجب اتفاق 1900م حصلت إيطاليا في مقابل تنازلها لفرنسا على المغرب حصلت على حرية العمل في طرابلس الغرب.[3]

و بحكم أنّ هذه الاتفاقات كانت بصفة سرية و عن طريق المراسلات تم التأكيد في 01 نوفمبر 1902م على اتفاق 1900م.[4]

---

[1] غازي محمد، التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية 1884-1912م،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019، ص47.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر الزائر-تونس-المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1993، ص213.

[3] حزب الاستقلال، المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية، د.ط، مكتب المستندات و الانباء، المطبعة العربية، 1951، ص43.

[4] علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية و القانونية،ط1،مطبعة الرسالة، القاهرة،1948م،ص8.

و قد بلغ هذا الاتفاقان إلى إنجلترا و النمسا فلم تعارضهما، و بذلك أزال "ديلكاسيه" أول عقب دولية، حيث أنّ إيطاليا كانت تستطيع التدخل في المسألة المراكشية عن طريق الحلف الثلاثي[1] التي قامت على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن في البحر الأبيض المتوسط.[2]

ثانيا: الاتفاق الفرنسي البريطاني1904م: بعد تسوية فرنسا وضعيتها مع إيطاليا و انتزاع الحلقة الأضعف في السلسلة صوبت نظرها إلى أشد منافسيها(بريطانيا).

و في خضم الصراع الدائم الذي شهدته العلاقات البريطانية الفرنسية ظهرت ألمانيا كقوى بحرية خطيرة تهدد مصالح بريطانيا فسعت هذه الأخيرة إلى إصلاح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في البحر الأبيض المتوسط و مصر، فكانت فرنسا تضايقها بعدم شرعية تواجدها في مصر.[3]

باعتبار ما للموقعين من أهمية جيوستراتيجية حيث أنّ المغرب يطل على المحيط الأطلسي من الغرب و البحر الأبيض المتوسط و يربط إفريقيا بأوروبا عن طريق مضيق جبل طارق و بوابة إفريقيا، و مصر تعد مدخل القارة الإفريقية من الشمال الشرقي و شريانها قناة السويس. ممّا جعل فرنسا و بريطانيا يعملان جاهدين لعدم التفريط فيهما.[4]

---

[1] الحلف الثلاثي:سنة1882م طلبت إيطاليا التحالف مع ألمانيا و النمسا بتعزيز مركزها في أوروبا و إعادة هيبتها و قوتها السياسية و إيجاد مؤيد لمطالبها وآمالها المستقبلية، و ذلك لأنّها خرجت صفرة اليدين من مؤتمر برلين و احتلال فرنسا لتونس. رغم ما كان بين الدول الثلاثة من ضغائن إلاّ أنهم اختاروا التحالف لمواجهة فرنسا و انجلترا. أنظر: عبدالحكيم عامر طايل الطحاوي، تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،23-11-2016م.

[2] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص219.

[3] شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1،مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1977م،ص317.

[4] يحي جلال المغرب الكبير في الفترة المعاصرة، مرجع سابق،ص521.

و بتخوف الطرفين من حدوث أزمات أخرى كسابقتها و التي أقربها أزمة فاشودا[1]سنة 1898م.[2] وبعدما كانت فرنسا تظهر بمظهر العنف لإجبار بريطانيا على التخلي عن مصر غيرت وجهتها في التبني سياسة واقعية جديدة، و هكذا اعتمدوا أسلوب والمهادنة و جاءت هذه التطورات كنتيجة لفشل القوة في حل الازمات كأزمة فاشودا، و تأكد الفرنسيين من قدرة الإنجليز في الاستمرار في مصر.

كما ساعد على تهيئة الجو المناسب للتقارب موت الملكة فكتوريا 1901م[3]التي كانت متعاونة مع الألمان و تولى عرش انجلترا الملك ادوارد السابع فعرف بميوله نحو فرنسا حيث زار باريس سنة 1903م اضافة الى بعض الشخصيات اللينة مثل السفير الفرنسي بلندن "بول كامبون".[4] يقابل ذلك التغيير الذي طرأ على الوزارة الخارجية البريطانية بتولي اللّورد "لانسدون" منصب كاتب الشؤون الخارجية البريطاني الذي كان يرغب في إقامة علاقات مع مصر.[5]

إلاّ أنّ التقارب الودي يعود في الحقيقة إلى أنّ الحكومتين الفرنسية و الانجليزية كانتا قد أدركتا أنّهما في مركز يسمح لهما بإبرام صفقة استعمارية رابحة.[6]

---

[1] أزمة فاشودا : 1898م فاشودا و التي تدعى اليوم كودوك التي كانت نقطة صراع كبير بين القوى العظمى بريطانيا و فرنسا التوسعات التي شهدتها الدولتين في شرق و غرب إفريقيا كانت فاشودا نقطة الالتقاء، حيث زحف الضابط الفرنسي مارشان لاتخاذها مركزا لهم و سارع القائد البريطاني كتشنر للتقدم جنوبا و حدث صدام قوي بينهم كاد يؤدي إلى حرب ليس لها نهاية إلا أنّ انسحاب فرنسا و تخليها عن ضم السودان الكبير فتح الطريق للاتفاق الودي .أنظر: شوقي عطاء الله الجمل، عبدالله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة إلى الحرب الباردة، د.ط، المكتبة المصرية لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000،ص224.

[2] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص222.

[3] الملكة فكتوريا: ملكة بريطانيا العظمى و إيرلندا(1937-1901م) و الابنة الصغرى لجورج الثالث ورثت الحكم عن عمها غيوم الرابع و قد شهد عصرها الكثير من الصراعات و النزاعات و عرفت بعدائها لفرنسا.
أنظر:.http//ar.wikipidia.org

[4] شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص117.

[5] غازي محمد، مرجع سابق، ص50.

[6] فيشر، تاريخ أوروبا في الحديث و المعاصر، تر: أحمد نجيب هاشم و وديع الضبع، ط3، دار المعارف، د.م 1956،ص491.

كل هذه التغييرات التي حدثت في هذه الفترة من تضارب واشتراك للمصالح من حين لآخر و الوفاق الودي الحاصل في لندن في 23 جويلية 1902م أدّى بهما الى إبرام اتفاق بينهما، و اجراء ومفاوضات طويلة و صعبة. فتم توقيع الاتفاق في 08 أفريل 1904م حيث شارك فيه اللورد "كرومر" و اللورد "لانسدون" و وزير الخارجية من الطرف البريطاني و "بول كامبون" و "ديلكاسيه" من الجانب الفرنسي و كان كالتالي:[1]

1-فاحتوى الاتفاق على بعض القضايا العالقة بين البلدين في مناطق أمريكا الشمالية. اضافة الى العلاقات العالقة في افريقيا و جزر هبريد الجديدة(شرق أستراليا).[2]

و المحور الأساسي و المهم في هذا الاتفاق هو وضع مصر و المغرب و قد عمل الطرفان على الحصول على تنازلات و نظرا لأهمية البلدين لكليهما كان الاتفاق صعب عليهما و لضفر فرنسا بالمغرب تنازلت عن امتيازاتها بمصر حيث صرح كامبون قائلا:" إنّ إنجلترا إذا سمحت لفرنسا بحرية العمل في المغرب فهي تعطي ما لا تملك بينما تريد انجلترا أن تتنازل لها فرنسا عن حقوق في مصر تملكها امتلاكا حقيقيا".[3]

وتوصلوا إلى اتفاق سميّ بالاتفاق الودي فوعدت فرنسا بالتخلي عن المضايقات مقابل إطلاق يدها في المغرب، و حياد طنجة و تخصيص منطقة من المغرب لإسبانيا.[4]

تضمن الجزء الخاص بالمغرب تسع مواد علنية من بينها

*حرية التجارة و المساواة فيما يخص الضرائب و رعاية حقوق الموظفين من الطرفين.

*عدم إقامة فرنسا تحصينات لساحل المغرب الشمالي المواجه لجبل طارق وتتعهد كل من الحكومتين بمساندة بعضهما و تنفيذ الاتفاقية.[5]

---

[1] محمد مصطفى صفوت، الاحتلال الانجليزي لمصر و موقف الدول الكبرى إزّاءه، د.ط، دار الفكر العربي، مصر،1952، ص109.

[2] نور الدّين جاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربة و العالم، ج2، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995،ص354.

[3] نفسه، ص354.

[4] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص224.

[5] شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص319.

هذا بالنسبة للملحق العلني أما الملحق السري فهو من خمس مواد أهمها:

*التزام الدولتين بالاتفاق حتى وإن اضطرتا لتعديل سياتهما في المغرب و مصر.

*الالتزام بنظام القضاء و الامتيازات الممنوحة للأجانب في كلا البلدين.[1]

*تخلي فرنسا على أجزاء من أراضي المغرب المحيطة " مليلة و سبتة " لإسبانيا.

و بالتالي إشراك إسبانيا بهذا التقسيم و فرضه عليها و ذلك من أجل عدم مواجهتها و ذلك في حالة ما إذا كف السلطان عن ممارسة سلطاته فيها لابد أن تلتزم إسبانيا بمبدأ حرية التجارة، و عدم إقامة التحصينات، و عدم التنازل عنها لطرف ثالث، وأخيرا و في حالة عدم موافقة إسبانيا على هذا التصريح فإن الاتفاق سيظل ساريا.[2]

ثالثا: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904م: بعد إزاحة فرنسا للعقبة التي كانت تواجهها و توقيع الاتفاق الإيطالي 1902م و مصادقة بريطانيا في الاتفاق الثاني سنة 1904م على المخطط الاستعماري و. بقي على فرنسا أن تقنع إسبانيا بالاتفاق المتفق عليه.

و كانت قد جرت مفاوضات بين فرنسا و اسبانيا في عام 1902م من أجل هذا الهدف لكن لم تنته هذه المحادثات بين الدولتين بتوقيع اتفاق بينهما و كانت الدولتان تدركان أنّ أيّ اتفاق لا يحظى برضى انجلترا عديم الفائدة. لذا أصبح الجو مهيأ أكثر بعد الاتفاق الانجليزي الفرنسي في أفريل 1904م من أجل الاتفاق بين فرنسا و اسبانيا.[3]

يقول "روم لاندو":"... و قد وجدنا إسبانيا تقوم بعقد اتفاقية سرية في باريز مع فرنسا بتاريخ 03 أكتوبر 1904م تتضمن ستة عشر فصلا حدد فصلها الرابع في غيبة عن المغرب. منطقة سانتا كروز دي ماربيكينيا المسلمة لإسبانيا على حد قول الاتفاقية بمقتضى عقد 26 أفريل1860م..."[4].

---

[1] Partition of africa ,handbooks parepared the direction of the historical scection of the foreign office-N89, C02 , published by H.M.stationery office, London, 1920,P74.

[2] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص225.

[3] شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص 321.

[4] غازي محمد، مرجع سابق، ص51،

تم هذا الاتفاق لا مباشرة بل بأساليب متسترة إذ قد انضمت إسبانيا إلى الاتفاقية الانجلوفرنسية و بهذا منحت فرنسا العمل المطلق.[1]

و قد تعرضت المشاورات حول التقسيمات إلى صعوبات منها احتجاج إسبانيا على صغر منطقة نفوذها قياسا بمشروع 1902م حيث أن التقسيم الجديد يخرج فاس و تازة من منطقتها فأجاد "ديلكاسيه" بأن فرنسا قد ضحت بمصالح أخرى للوصول إلى مراكش و من حقها أن تحصل على نصيب أكبر، كما أن الاتفاق الودي لا يشير إلى حقوق إسبانيا في الجنوب لكن فرنسا مستعدة لإعطائها جزءا من الجنوب بدون إقليم السوس الكبير. ثم تساهل "ديلكاسيه" في توسيع منطقة الريف فأصبحت منطقة النفوذ الاسبانية توازي الخمس من المنطقة الفرنسية.[2]

أما نقطة الخلاف الثانية كانت حول الاصلاحات بأن تأخذ فرنسا على عاتقها المهمة الاصلاحية في المغرب و غيرها حتى في المنطقة الاسبانية غير أن الاخيرة فضلت أن تتشارك مع فرنسا في كوندمنيوم. و تساهل الطرف الفرنسي من جهته.

و احتدم الصراع حول مسألة سرية الاتفاق، و اعترف "ديلكاسيه" بأن الاتفاق سيثير مشاكل دولية، و تم التوصل إلى حل و هو جعله مقسما إلى قسمين علني و سري.[3]

احتوت هذه الاتفاقية على غرار الاتفاقية الانجلوفرنسية على جزئين: جزء علني و أخر سري. فجاء في البيان العلني الذي نشر في الصحف أن فرنسا و إسبانيا ستدافعان عن كامل أراضي المملكة المراكشية تحت سيادة السلطان.[4]

و كان هذا نفاق تام و تلاعب و مغالطات لأن ما جاء في بنود الاتفاق البريطاني الفرنسي، و ما أدرج في الجزء السري من الاتفاق الاسباني الفرنسي لم يكن ذي نوايا حسنة، وما أملته هذه البنود من تدخلات في القضاء و الشرطة و التنظيمات و غيرها.

---

[1] لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة،ط8، دار الأطار العربية الحديثة، بيروت، 1985،ص322.

[2] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص226.

[3] نفسه، ص227.

[4] لوتسكي، مرجع سابق، ص322.

فتجزأت هذه المملكة في الجزء السري من الاتفاقيتين(الانجلوفرنسية، و الاسبانية الفرنسية) إلى منطقتي نفوذ الأولى فرنسية و الثانية إسبانية، و نص القسم السري على أنه :"... في حالة ثبوت عدم صلاحية الوضع السياسي بمراكش و الحكومة الشريفية أو عدم إمكانية الاحتفاظ بالوضع الراهن بسبب ضعف هذه الحكومة وعجزها التام عن إقامة الأمن و النظام. أو لأي سبب آخر و حسب ما يقره الطرفان معا يكون بمقدور إسبانيا اتخاذ ما تراه من تدابير في المنطقة المذكورة التي تصبح عندئذ منطقة نفوذ لها...".[1]

و الحقيقة أن الجانب السري للاتفاقيتين المذكورتين يفسح المجال أمام كل من فرنسا و إسبانيا لاحتمالات تتناقض مع التأكيدات العلنية في الاتفاقيات بين هاته الدولتين و لم يتبق من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها.[2]

لذلك فالصياغة النهائية للمعاهدة الفرنسية الاسبانية السابقة 11 نوفمبر1902م منح لإسبانيا منطقتي نفوذ إحداهما في الشمال تمتد من واد سيبوس إلى الأطلس حتى ملوية على البحر المتوسط و الثانية في الجنوب. و انتهت المفاوضات بالاتفاق التام فوقع السيد "ديلكاسيه" وزير خارجية فرنسا و سفير اسبانيا في باريس يوم 3 أكتوبر 1904م على بيان رسمي يتضمن موافقة اسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى.[3]

و كان هذا الاتفاق نقطة ثالثة أحرزها ديلكاسيه في سياسته الرامية إلى تطويق مراكش بالاتفاقيات الدولية و إنهاء أطماع الدول الاستعمارية على المغرب

و قد استعد بعد ذلك للضغط على الحكومة في فاس حتى ترضخ للتدخل لولا تعرضها لعنصر دولي جديد معاد لها.[4]

---

[1] لوتسكي مرجع سابق، ص322.

[2] شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص322.

[3] فهيمة بوسيلت، التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى (1880-1912)، رسالة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص107.

[4] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص227.

رابعا: أزمة أغادير الأولى 1905م: بعد الاتفاقان الموقعان من طرف فرنسا مع إيطاليا 1902م و انجلترا 1904م و ما نالته إسبانيا من حصة المغرب الأقصى يظهر جليا عزل ألمانيا، و عدم اشراكها في التقسيم و عدم معرفتها بهذه الاجتماعات فكان لابد من أن تظهر ردة فعل تجاه الوضع و ضرورة اثبات وجودها وسط الساحة.

كانت الحكومة الألمانية خلال عام1904-1905م قد أدركت أنّ شيئا يدبر في اتجاه المغرب إذ كانت مخططات فرنسا تؤكد أنها تعمل على إبعاد ألمانيا عن المغرب، رغم تأكيدات فرنسا الملتوية بأنّ سياسة الباب المفتوح[1] ستظل سارية المفعول و في الواقع كانت فرنسا تماطل من أجل و التفوق على التجارة الألمانية.[2]

و بدأت ألمانيا بتشديد التركيز على المغرب فاهتمت بتطوير معاملاتها و نشر نشاط المؤسسات التجارية في معظم أنحاء المغرب و خاصة بالجنوب الغربي، و سرعان ما احتلت التجارة الالمانية الصف الثاني بعد انجلترا مما أعطاها مكانة قوية في المغرب إضافة إلى مطالبة الرأي العام الالماني باتخاذ موقف حازم فحاولت عرقلة مسار المفاوضات الفرنسية الاسبانية بالعمل مع الطرف المغربي، و قد تصادف ذلك مع وصول وفد مراكشي إلى برلين يستحث حكومتها على مساعدة السلطان إزّاء الدول الطامعة إثر تردد أنباء هذا الاتفاق.[3]

إلاّ إنّ ألمانيا لم تتخذ أي إجراء حاسم بل تريثت.[4] الى أن بدأت الرؤية تتضح أمام ألمانيا خاصة عند انهزام حلفاء فرنسا (الروس) في الشرق الأقصى فاغتنمت الفرصة و تقدمت للعمل و تعبيرا عن موقفها قام الامبراطور " غليوم الثاني" بزيارة طنجة في 31 مارس 1905م.[5](أنظر الملحق رقم12 ص112)

---

[1] سياسة الباب المفتوح: هي سياسة تبنتها فرنسا أثناء الاتفاقات المبرمة مع إيطاليا بريطانيا و إسبانيا و تعني الحرية التجارية في المغرب لكل منهم بما في ذلك ألمانيا.

[2] صلاح أحمد هريدى، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، د.ط، مكتبة بستان المعرفة للنشر الاسكندرية،2009م،ص287.

[3] نفسه، ص229.

[4] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية1851-1947م، مرجع سابق،ص94.

[5] عبد الرحمان ابن زيدان، العلائق السياسية، مصدر سابق، ص299.

تقول المصادر أن الامبراطور في هذه الأثناء كان يقوم برحلة في البحر الأبيض المتوسط فحثه مستشار "بيلوف" على التوقف في طنجة لإعلان ساسة ألمانيا الجديدة[1]

لكن في نظرنا الرحلة لم تكن بمحض الصدفة بل كان مخططا لها لأن الزيارات الدبلوماسية لا تأتي صدفة إضافة إلى الاستقبال الكبير الذي حضي به.

استقبل "غليوم" في طنجة من قبل أمير مولاي عبد الملك عم السلطان حيث حظي باستقبال رسميا و شعبيا.[2] فأدلى الامبراطور تصريحا خلّف صدى قوي حيث قال فيه:"...إنّ الزيارة التي أقوم بها اليوم، هي لسلطان المغرب المستقل و ذي السيادة و أتمنى أن يظلّ المغرب تحت قيادة سامية، حرا، مفتوحا أمام المنافسة السلمية لجميع الدول على قدم المساواة وبدون أي احتكار أو احتلال...".[3]

و هنا يظهر جلياّ رد فعل ألمانيا حيث يؤكد هذا التصريح على حرية المغرب والسلطان، و يؤكد النوايا الخفية للسياسة الفرنسية الطامعة لاحتلال المغرب.

كما جاء في الخطاب:"...لقد قررت أن أفعل ما في سلطتي لصيانة مصالح ألمانيا بنفاذ في مراكش، لأنني أعتبر أن السلطان عاهل حر على الاطلاق..." فاعتبر هذا كتحد لفرنسا و إنذار لها.[4]

و هكذا رفضت ألمانيا الاعتراف لفرنسا بما تدعيه من حقوق مدعية هي الأخرى حقوقا جديدة بينما وقفت السياسة المراكشية موقف عدم الاعتراف بمصلحة الطرفين كي لا ترجح دولة على أخرى في البلاد.[5]

---

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص229.

[2] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3،مرجع سابق،ص321.

[3] ألبير عياش، المغرب و الاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي و نور الدّين سعودي،ط1 دار الخطابي للنشر، د.م، 1985م،ص56.

[4] نور الدّين جاطوم، مرجع سابق،ص367.

[5] علال الفاسي، الحماية في مراكش من الجهة التاريخية و القانونية، مصدر سابق، ص11.

و كان الهدف الأسمى وراء زيارة "غليوم" إلى المغرب و إلقاء الخطاب التهديدي و الذي كان بصيغة غير مباشرة، حيث أنه لم يقل أي شيء عن فرنسا في الخطاب و لكن أظهر لفرنسا موقف ألمانيا من عدم إشراكها في تقسيم الكعكة المغربية.[1]

رغم ما قامت به المانيا بالإفصاح عن موقفها إلاّ أنّ " ديلكاسيه " أراد المضي في سياسته، فأخذ يعد لإرسال الأساطيل إلى سواحل مراكش حتى يجبر السلطان على قبول الاصلاحات التي أصبح من حق فرنسا الاشراف عليها حسب الاتفاق الودي، إلاّ أنّ السلطان و رفضها جميعها، و لقي هذا تشجيعا من قبل ألمانيا، و هنا وقع خلاف بين" ديلكاسيه" و رئيس الوزراء "رونييه" الذي خشي أن تؤول المسألة إلى حرب لذلك لقي "ديلكاسيه" هجوم من النواب اليساريين الذين احتجوا على توريط فرنسا في حرب من أجل مصالح استعمارية فكانت نتائج هذا الضغط على فرنسا كالتالي:

أولا: استقالة "ديلكاسيه" الذي كان يوجه منذ سبعة أعوام سياسة فرنسا الخارجية، وكان رأيه أنه يجب مقاومة ألمانيا بمساعدة انجلترا، و رئيس الوزراء و وزراء آخرون كانوا من الرأي المعاكس و بالتالي أجبرت ألمانيا" رونييه" على إبعاد "ديلكاسيه".

ثانيا: قبول المؤتمر الدولي الذي دعت إليه السلطة المغربية لتسوية قضية مراكش على أساس استقلال السلطة، و لم تقبل فرنسا إلاّ تحت التحفظ بأن تأخذ بعين الاعتبار مصالحها المشروعة في مراكش.[2]

بعد أخذ و عطاء، و مفاوضات دارت بين ألمانيا و فرنسا تكللت بعقد اتفاقيتين الأولى في 8 جويلية 1905م اعترفت فيها فرنسا بدولية المسألة المغربية و تم المصادقة في الاتفاق الثاني في 28 سبتمبر من نفس السنة على البرنامج المقترح للمؤتمر و الذي يعرض على السلطان طبقا للمبادئ المحدودة أي سيادة السلطان واستقلاله.[3]

---

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص229.

[2] نور الدّين جاطوم، مرجع سابق، ص267.

[3] أمين سعيد، الدولة العربية المتحدة تاريخ الاستعماريين الفرنسي و الايطالي في بلاد المغرب، د.ط، مطبعة عيسى الباني الحلبي و شركائه، القاهرة، د.ت،ص26.

و قد بدا للمراقبين سنة 1905م أنّ المغرب قد وجد حليفا أوروبيا قويا لمقاومة النفوذ الفرنسي و تأكد ذلك من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في مسألة الاصلاحات التي ينبغي ادخالها للمغرب، و البحث في مسائل تمويلها.[1]

خامسا: مؤتمر الجزيرة 1906م: بعد ما حدث في المغرب من أخذ و عطاء والتصفيات التي وقعت بين الدول الاستعمارية و سعي المغرب إلى مقاومة و إفشال مشروع الاستعمار في مهده و الاستعانة بألمانيا كحليف لها، و الدعوة إلى إقامة مؤتمر بحضور كل الدول المعنية بالقضية. أنظر الملحق رقم13ص113)

و أمام تضارب مصالح الدول الأجنبية في الاستلاء على خيرات المغرب و ما حدث من تسويات بينها، و الظروف الداخلية و الخارجية التي صاحبت ولاية السلطان عبد العزيز[2] و الفكرة في عقد المؤتمر كانت ثلاثية المنبع فقد كان الوضع الدولي بالنسبة للمغرب و خاصة بين ألمانيا و فرنسا ينذر بتوتر خطير يخشى منه أن يصل إلى حرب بين الدولتين الجارتين من أجل قضية استعمارية.[3]

و حينما اشتّدّ التوتر بينهما من أجل المغرب أوحت ألمانيا للو.م.أ على عهد " تيودور روزفلت"[4] للتدخل دوليا لإنقاض المغرب من سيطرة فرنسا حتى لا تصبح هذه الدولة المهيمن الأكبر على هذه الامبراطورية و تصبح الخطر الأكبر على جارتها، و الدافع

---

[1] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، مرجع سابق،ص95.

[2] السلطان عبد العزيز:(1894-1908م) تولى الحكم بعد وفاة والده السلطان حسن الأول، و لم يكن يبلغ آنذاك سوى 14 سنة و بذلك أوكلت الوصاية عليه إلى الوزير "با أحمد" الذي عرف بحزمه و توفي سنة 1900م. عرفت فترة حكمه بالتدهور في جميع المجالات إضافة إلى التنافس و التغلغل الأوروبي .أنظر محمد علي داهش، صفحات من الجهاد و الكفاح المغربي ضد الاستعمار لمحمد عبد الكريم الخطابي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،2002م،ص27.

[3] عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس و الجزائر، ج3،ط1،دار الغرب الاسلامي، بيروت،2005م،ص146.

[4]تيودور روزفلت: هو الابن ولد في(1858-1919م) هو سياسي أمريكي و مؤلّف شغل منصب الرئيس السادس و العشرين للو.م.أ(1901-1909م)، و يعتبر قياديا حكيما و دافعا للعصر التقدمي في الو.م.أ.
أنظر .https://ar.wikipidia.org

الأكبر هو أن كل الدول الأوروبية تقريبا حصلت أو تتطلع إلى الحصول على مستعمرات إلاّ ألمانيا و هي في قلب أوروبا محاطة بدول عظمى.[1]

و في 11ماي1905م أعادت ألمانيا بعث مبعوث لها إلى المغرب و هو "طاطنباخ" ليعبر رسميا عن معارضة بلاده للمشروع الفرنسي، و أمام هذه الإيعازات من ألمانيا و الو.م.أ قررت الحكومة المغربية في 30ماي أن تستجيب لهذه المطالب التي تقتضي بعرض القضية المغربية على أنظار مؤتمر دولي، و لم تكن هذه أول مرة يتم تداول القضية المغربية فقد سبقتها اتفاقية مدريد بربع قرن و الاتفاقات السرية ببضع سنوات.[2]

و تم الاتفاق على الجزيرة الخضراء بحكم موقعها القريب من كل الأطراف المهتمة مباشرة بالقضية. فإسبانيا هي جزء من ترابها جنوبا، و انجلترا بحكم تواجدها في جبل طارق، و فرنسا و مصالحها في المغرب و تواجدها في الجزائر و هناك أطراف أخرى لها مصالح في المغرب مثل: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الو.م.أ، إيطاليا، هولندا، فانتهز المغرب هذه الفرصة في عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء المنقض الوحيد لإبعاد شبح السيطرة الفرنسية عليهم و فك طوق الحصار الذي ضربته. و اعتبرت ألمانيا انعقاد المؤتمر نجاحا كبيرا لسياستها، و ما يعنيها هو ليس محافظة المغرب على استقلاله بل توطيد مركزها الدبلوماسي في أوروبا.[3]

عقد المؤتمر في 16 جانفي 1906م في مدينة الجزيرة الخضراء، و استمرت أعماله حتى أفريل من نفس السنة.[4] و مثل المغرب في المؤتمر من قبل:

1-محمد بن العربي الطريس: نائب السلطان بطنجة. 2-محمد الصفار.

3-محمد بن عبد السلام المقري: وزير الخراج 4-عبد الرحمان بنيس.[5]

---

[1] عبد الكريم غلاب، مرجع سابق، ص146.

[2] ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص321.

[3] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص291.

[4] شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص323.

[5] ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص322.

أمّا النتائج التي توصل إليها مؤتمر الجزيرة الخضراء فكانت كالتالي:

الباب الأول: أصبحت الشرطة و تنظيمها بإشراف ضباط فرنسيين و إسبان، حيث يتولى الفرنسيون الإشراف على قوات الشرطة المغربية في المدن الواقعة على الساحل الأطلسي و الرباط و الجديدة و آزقي، الصويرة و آغادير، و يشرف الإسبان على شرطة تطوان و العرائش بينما توضع شرطة طنجة و الدار البيضاء بإشراف الدولتين.[1]

الباب الثاني: خضوع الحكومة المغربية في مجال استراد الأسلحة لجيشها و حتى أسلحة الصيد إلى إجراءات قاسية.

الباب الثالث: يحدث بموجبه وضع بنك للدولة و فرض على المغرب أن يضع فيه كل موارد الجمارك بينما يكون تحت سلطة فرنسية وهي من توافق على المندوب المغربي.

الباب الرابع: يثبت حق الملكية للأجانب، بمزيد من التنازل بالنسبة لاتفاقية مدريد و يفرض على المغرب نسبة مئوية محدودة على المبيعات العقارية و في المكوص[2] وغيرها من المواد.[3]

الباب الخامس: تكوين لجنة مختلطة تساهم فيها الهيئة الدبلوماسية بطنجة و مندوب على البنك المخزني و الجميع بسبعة أعضاء أربعة منهم أجانب، و هي تقوم بتحديد رسوم الجمارك و هي عملية تدخل في السيادة الوطنية.[4]

---

[1] أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، د.ط، المطبعة النموذجية، مصر،د.ت،ص91.

[2] المكوص: هي عبارة عن ضريبة يتم فرضها على التجار في الأسواق المغربية و لم تكن ضريبة ثابتة بل يضعها السلطان في حالة تدهور الخزينة فلقيت هذه الضريبة معارضة التجار و الفقهاء، إلاّ أنّها كانت تفرض عليهم بالقوة و جاءت هذه الضريبة بعد انهزام المغرب في معركة إيسلي. أنظر: العربي أكنينح، آثار التدخل الأجنبي على المغرب و علاقات المخزن بالقبائل في القرن 19م نموذج قبيلة بني مطير، د.ط، مطبعة أنفونرنت ، فاس، د.ت،ص141.

[3] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق،ص323

[4] ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص323.

الباب السادس: أعطى لفرنسا حق بسط نفوذها على كل الأشغال العمومية التي يمكن أن تنجز في المستقبل، و فرض على المغرب أن يحصر السمسرة في الدول الموقعة على الميثاق و ذلك بشكل ضمني في الفصل 108.

الباب السابع: إن وقع تعارض بين المعاهدات السابقة و الميثاق يرجح الميثاق.

و بهذا رضيت ألمانيا بالاتفاق حيث أصبحت لها امتيازات أكبر في المغرب حيث أنها طرف متساو مع باق الدول في الاشراف على البنك المخزني أي على الاقتصاد.[1]

و يظهر هنا أنّ المؤتمر قد أفقد المغرب جزءا من سيادته رغم أنه عقد على أساس ثلاث شروط و هي استقلال المغرب و السلطان و الحكومة، و عدم تجزئته.[2] فكشف مؤتمر الجزيرة الخضراء لألمانيا على الرغم من التأثير الذي كان لها أنها أصبحت معزولة دوليا، إذ لم يكن يؤيدها في اقتراحاتها سوى النمسا و المجر أمّا باقي الدول فاصطفت خلف فرنسا، لذلك بدأت تتجه اتجاها خاصا أفضى إلى الحرب العالمية الأولى.

كما كان المؤتمر بمثابة اعتراف علني من قبل فرنسا أنّ قضية مراكش أصبحت ذات صبغة دولية. و كان إعلان قرارات المؤتمر بمثابة خيبة الأمل على الحكومة المغربية والشعب خصوصا الذي رفضها لأدراكه خطورة هذه الإجراءات، و وجه أصابع الاتهام إلى حكومته و قام بالتظاهر في كل مكان. من هنا فسح المجال لفرنسا لإتمام مشروع امبراطورية شمال افريقيا.[3]

[1] ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص323.

[2] مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي(1896-1964م)، إعداد أحمد العلوي، ط1 زاوية للفن و الثقافة، الرباط،2009 م،ص11.

[3] عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949م، ص69.

المبحث الثاني: التدخل المباشر و فرض الحماية المزدوجة على المغرب.

بعد التصفيات الدولية التي جرت وفق إتفاقيات دولية بخصوص وضعية المغرب المستقل و اتضاح الصورة أمام الدول ذات المصالح(فرنسا و اسبانيا) بدأت هذه الأخيرة بتنفيذ مخططاتها على قدم و ساق و انتهاز الفرصة في عدم معارضة الدول الأوروبية إضافة إلى ضعف المغرب و حلفائه(الد.ع، ألمانيا)، و كما سلف الذكر فقد كان مؤتمر الجزيرة الخضراء المحطة الحاسمة في تاريخ المغرب، فباشرة كل من فرنسا و اسبانيا في تنفيذ مخططاتهما.

أولا: احتلال وجدة و الدار البيضاء 1907م.

1-احتلال وجدة: بعد فشل المولى "عبد العزيز" من التخفيف من وطأة قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء، ضعفت سلطة السلطان و تعاضدت الحركات الثورية في البلاد و ثارت نفوس المغاربة ضد الأجانب و لا سيما الفرنسيين منهم.[1]

تم تعيين "رينيو" على رئاسة المفوضية الفرنسية بطنجة في جويلية 1906م خلفا لـ"سان روني طايندي" اعتمادا لسياسة جديدة تميزت بمضاعفة الضغوط على المغرب و كان متمرسا بالشؤون المغربية لأنه كان مساعدا لـ"بول كامبون" بتونس، و عين منذ 1904م مندوبا لحاملي أسهم اقتراض بالمغرب، و مثل بلاده في مؤتمر الجزيرة الخضراء.

كما رأت السلطة الفرنسية أنه من أنجع السبل للتغلغل في أوساط المجتمع المغربي و ذلك عن طريق مراكز الدعم و المساعدة و المستشفيات و هكذا تم تأسيس مستوصف بمراكش في أواخر 1905م، و أسندت مهمته للطبيب "موشان" و كانت مهامه سياسية أكثر مهنا طبية. و في سنة 1907م زاد "موشان" توسيع نشاطه السياسي فاكتشف الشعب المغربي خيانته، ممّا أغضب الشعب و تم قتله.[2]

---

[1] محمد بن المكي الناصري، فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل، د.م، 1993م ص22.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، مرجع سابق، ص88.

تم قتل الطبيب "موشان" في 19مارس 1907م في مراكش الذي اعتبره الشعب المغربي جاسوسا لفرنسا، و ذلك لأنه كان يحاول نصب جهاز التلغراف بسطح منزله لمخابرات بلاده و اطلاعها على ما يجري بالمنطقة. و هذا ما أكده القنصل الألماني و ما ذكره الدكتور "لويس أرنو"، و من جهة أخرى فقد رفع علم بلاده فوق سطح منزله، و مع أنه لا ينتمي رسميا إلى الهيئة الدبلوماسية لذلك اغتاله السكان رميا بالحجارة.[1]

و نتيجة للضغوطات الفرنسية المباشرة و غير المباشرة ، و حقد و مقاومة الشعب للفرنسيين، الذين أصبحوا هدفا لردود أفعال غاضبة، و بدأت المناوشات و الاشتباكات. فكانت حادثة قتل "موشان" بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. فانطلقت حملة دعائية مضادة للمغرب محملة المخزن المسؤولية و داعية لعقاب المسؤولين على ذلك و أخذ الثأر، و ذلك بمجرد وصول الخبر إلى "باريز" في 23 مارس قرر اجتماع الحكومة الفرنسية في 25 مارس 1907م احتلال مدينة وجدة مؤقتا و أخبرت الدول الأخرى بهذا القرار، حيث تدخلت القوات الفرنسية في الحدود واحتلت المدينة.[2]

أدّى احتلال وجدة إلى ردود أفعال غاضبة ضد الفرنسيين في أنحاء المغرب، و قد اجتهد "عبد العزيز" لحل المسألة وإجلاء القوات الفرنسية بتقديم جميع الترضيات.[3]

-عزل باشا مراكش و احضاره إلى طنجة و سجنه و معاقبة الجناة.

-دفع غرامة لعائلة القتيل و تعويض الحكومة الفرنسية.[4]

-تنظيم البوليس حالا في الموانئ المغربية.

-الكف عن إرسال الأسلحة لماء العينين و حجز الأسلحة الموجهة إليه.

---

[1] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، ص326.

[2] علال الخديمي، التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب، مرجع سابق،ص95.

[3] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، مرجع سابق، ص89.

[4] أمل عجيل، قصة و تاريخ الحضارة العربية ق19-20م ليبيا، السودان، المغرب، د، ط، 1998م، ص153.

رغم قساوة هذه المطالب فإنّ السلطان لم يجد بدا من قبولها أملا في جلاء الفرنسيين عن وجدة، و أدّى قبول المخزن لهذه المطالب إلى ردود أفعال شعبية قوية و انتشار القلق و الاضطرابات فعارضت عزل باشا المدينة، و منعت الباشا الجديد قدور بن الغازي" من الالتحاق بمراكش.[1]

و يظهر هذا الاحتلال الهدف من تحقيق غايتين:

1-تبرير الاعتداء الفرنسي أمام الرأي العام الدولي لإبقاء الاحتلال بوجدة، و لذلك كان التأكيد دائما على أن هذا الاحتلال مؤقت و مشروط بتنفيذ المطالب الفرنسية.

2-الابقاء على استنفار الرأي العام في فرنسا و في المغرب و تهيئته لتقبل المزيد من الاعتداءات و الابتزازات.[2]

2-**احتلال الدار البيضاء 7 أوت 1907:** و لم تخل جبهة فرنسا من الذرائع و خلق المبررات للتدخل في المغرب، فقد كانت استراتيجية الاحتلال قائمة على التغلغل المنظم لاستكمال تطويق المغرب فكان احتلال الدار البيضاء في 7 أوت 1907م.[3]

فقد كان السبب في أحداث الدار البيضاء قرار الذي اتخذته الشركة المغربية، في أفريل ببدء أشغال مرسى الدار البيضاء و ذلك بالاتفاق مع السلطات المغربية.[4] و قاموا بمد إحدى خطوط السكك الحديدية الضيقة من الدار البيضاء إلى الداخل و هذا ما اعتبر تغلغل إلى المدن. ممّا أدى إلى ردّ فعل من قبل الشاوية.[5]

فحاولوا إيقاف المشروع و توقيف أشغال "الكمبانية، الا انهم لم يجدوا الاهتمام اللازم. و انطلقت هذه المجموعة تندد بالوجود الفرنسي فتم تحطيم السكة الحديدية و القطار و قتلوا من سقط في أيديهم من الأجانب و كان ذلك في 30جويلية من نفس السنة.

---

[1] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، مرجع سابق، ص89.

[2] أمل عجيل، مرجع سابق، ص154.

[3] فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية 1917-1937م، كلية الآداب و العلوم، المجلة الجامعة،مج1، ع:16،فيفري2014،بنغازي،ص44.

[4] ألبير عياش، مصدر سابق، ص57.

[5] أمل عجيل، مرجع سابق، ص153.

فاتجهت أصابع الاتهام إلى نائب قنصل فرنسا الباشا "أبو بكر" يقول " أحمد زيادي منقولة عن شاهد عيان "فقال له بواسطة الترجمان اليهودي الزكوري–و أنا أسمع–أنت الذي عملت هذا كله و أنت المسؤول عن جميع ما يقع." فقال الباشا و هو في حالة الجزع: "و ماذا فعلت أنا".[1]

لقد كانت هذه الحادثة بمثابة الهدية التي قدمت إلى الدول الاستعمارية التي كانت مستعدة و تنتظر الفرصة المواتية في الشروع في احتلال المغرب أولهم فرنسا.

هكذا قررت الحكومة الفرنسية في 2 أوت إرسال الحملة للشاوية بدعوى عقاب المسؤولين عن الحادثة، كما ادعت في إخبارها للدول الأخرى أن العملية تتم في إطار ميثاق الجزيرة الخضراء. و أنّ هدفها تنظيم البوليس بالاشتراك مع الاسبان و بالتعاون مع المخزن. وصلت البارجة الحربية الفرنسية "كاليلي" للدار البيضاء من أجل الانتقام الذي يعيد هيبة فرنسا، كما اشترط نائب القنصل الفرنسي على الباشا أن: [2]

*يقوم الباشا بإخلاء الطريق من القنصلية إلى باب المرسى من المغاربة لتأمين الطريق للفرنسيين و ألاّ يمنع من يريد المرور فيه من الفرنسيين.

*إخلاء السكة الحديدية من المغاربة كذلك. حتى تنزل قواتها دون أي اشتباكات.[3]

و في 5 أوت و بعد الانزال التام و الآمن للقوات المسلحة أقدمت البارجة على ارتكاب مذبحة فضيعة بالشروع في قنبلة المدينة استمر هذا إلى 7 أوت، ثم اتسعت أعمال القنبلة لتشمل كل قبائل الشاوية من أوت 1907م إلى غاية 1908م.[4]

[1] أحمد زيادي، انتفاضة الشاوية سنة 1907م دراسة وثائق تاريخية و ملاحق أدبية، ط1، دار فرطبة، الدار البيضاء، 1986،ص53–54

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، مرجع سابق،ص99.

[3] ، التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب، مرجع سابق، ص246.

[4] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، مرجع سابق، ص99.

كما لاقت فرنسا الدعم من قبل إحدى السفن الحربية الاسبانية فانفجر الوضع بين المغاربة و وجد الفرنسيون و الإسبان أنفسهم محاصرين بعدما تحركت القبائل المحيطة بالمدينة.[1]

و قد تبع الحملة الأولى دعم ثاني للبارجة "كاليلي" بقيادة الأميرال "فليبير"، و تم انزال حوالي 3000 رجل بمعداتها و تموياناتها، و 3000 حيوان من بغال وخيول و تعززت هذه القوة بقوات إسبانية أخرى عددها 400 رجل و امدادات و عتاد.[2]

و تم بالفعل احتلال مدينة الدار البيضاء في يوم الإثنين جمادى الثاني 1325هـ/ الموافق لـ 7 غشت (أوت)1907م.[3]

و من بين نتائج هذا الاحتلال:

*مبايعة أعيان مدينة مراكش السلطان مولاي عبدالحفيظ[4]

الذي لم يكن يحصل على مبايعة سكان عاصمة المغرب فاتجه بأنظاره إلى قبائل الشاوية عن طريق الدعوة الى الجهاد المقدس، و بالتالي تم عزل الملك عبد العزيز.[5]

*تحول مدينة الدار البيضاء من مدينة مزدهرة إلى أراض مغطاة بالخراب و لم ينجو من التخريب و لو مخزن، و هربت العائلات و تشردت.

[1] أمل عجيل، مرجع سابق، ص153.

[2] علال الخديمي، التدخل الأجنبي و المقاومة في المغرب، مرجع سابق، ص260.

[3] دفاتر الشاوية، المقاومة الوطنية في الشاوية،ط1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، 1999،ص32.

[4] المولى عبد الحفيظ: هو مولاي السلطان بن حسن ولد في1874م تولى الخلافة على أخيه عبد العزيز بمراكش1907 و يعد من المقربين لما العينين ، قام بتوقيع معاهدة الاستسلام مع فرنسا في 1912م و اعتزل منصبه بعدها، توفي في فرنسا في 04 أفريل1937م.أنظر:عبد الرحمان بن زيدان، مصدر سابق، ص118.

[5] هاشم المعروفي، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء و ما أضيف إليها من أخبار آنفا و الشاوية عبر العصور، ج1، ط1،د.ن، د.م،1987م،ص336.

*أمّا بالنسبة إلى إحصائيات عدد القتلى لم يذكر كلا الطرفين(المغاربة–الفرنسيين) إلاّ بعض الإشارات. و فيما يخص ما ورد في رسالة بعثها "عبد الحفيظ" حيث جاء فيها أنّه قتل 6000 نسمة بينما كان في المدينة 30000 نسمة.[1]

ثانيا: التدخل الإسباني في شمال المغرب 1909م.(أنظر الملحق14 ص114)

أدّى تراكم الأحداث في المغرب إلى وجوب اتخاذ إسبانيا خطوة نحو تحقيق خططها فجاءت الفرصة الأنسب من خلال هذه الأحداث.

–احتلال فرنسا لوجدة و الدار البيضاء 1907م.

–عجز المولى "عبد العزيز" عن قمع حركة بوحمارة[2] التي تشكل خطرا كبيرا الدولة.[3]

–نجاح ثورة بوحمارة بحيث استطاع أن يلحق هزائم متوالية بجيوش حكومة المخزن ويحتل منطقة الريف أدّى ذلك إلى إضعاف قوة الجيش و استنزاف أموال الحكومة وتدهور الاستقلال المالي للمخزن.

–دخول المغرب في استدانة واسعة من الدول الأجنبية إثر النفقات الموجهة إلى إخماد الثورات، حيث وقّعت عقدين أحدهما مع انجلترا و الثاني مع إسبانيا 1904م و آخر مع فرنسا فيما بعد في 1910م.[4]

–القضاء على السلطان "عبد العزيز" و تولي عبد الحفيظ الحكم.

---

[1] علال الخديمي، التدخل الأجنبي و المقاومة في المغرب، مرجع سابق، ص272–275.

[2] بوحمارة: هو الجيلالي بن عبد السلام بن ادريس اليوسفي الزرهوني من مواليد1862م اشتغل في دار المخزن قاد منذ 1902م حركة ثورية ضد المخزن، و استطاع أن يؤسس مملكة في المغرب الشرقي و الريف. لقب ببوحمارة لأنه كان يمتطي حمارا، توفي على يد السلطان عبد الحفيظ سبتمبر1909م.أنظر: لويس أرنو، زمن المحلات السلطانية، الجيش المغربي و أحداث قبائل المغرب ما بين1860–1912م، تر: محمد ناجي بن عمر، د.ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2002م، ص123–206.

[3] محمد الصغير الخلوني، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر، المغرب الشرقي و الريف من 1900–1909م، د.ط، دار المعرفة، الرباط، 1993م، ص59.

[4] عبد المجيد بن جلول، مرجع سابق، ص،ص64.65.

-القضاء على ثورة بوحمارة من قبل عبد الحفيظ في 21 أوت 1909م.[1]

-استناد إسبانيا إلى البند الذي جاء في الاتفاق الفرنسي الإسباني سنة 1903م بإعطاء المنطقة الشمالية لإسبانيا في حالة غزو فرنسا للمغرب، و البند الذي أعطى للأطماع الاسبانية الحق في السيطرة على المغرب تحت ذريعة إيفاء الديون.[2]

و بسبب الامتياز الذي أعطاه بوحمارة للإسبان في استغلال مناجم الحديد مقابل إعانته بالسلاح.[3] مما نتج عنه إنشاء ما يسمّى بالشركة الإسبانية لمناجم الريف (في جويلية 1808م).[4] فجاء السيّد "ميري ديل بال" ممثل السفارة الإسبانية مطالبا السلطان بموافقته على احتلال الجبال المطّلة على مضيق جبل طارق بين سبتة و طنجة و تأكيد الامتياز فرفض المولى "عبد الحفيظ".[5]

و بذلك اندلعت حرب الريف فنزلت القوات الإسبانية على المنطقة الشمالية[6] ضواحي مليلة في 1909م .

---

[1] كريدية ابراهيم، ثورة بوحمارة 1902-1909م، د.ط، زاوية زنقتى فوزيى بوزانسي، الدار البيضاء، 2013م، ص79.

[2] محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة و جهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية "حرب الريف2" د.ط، مؤسسة محمد حسن الوزاني، د.ت، ص9.

[3] فردريك وايسجربر، على عتبات المغرب الحديث، تر عبد الرحمان حزل،ط2، دار الأمنية، الرباط، د.ت ص178.

[4] جمعية أطاك المغرب، حراك الريف نضال شعبي بطولي من أجل الحرية و العدالة الاجتماعية، د.ط، مؤسسة روزا،لوكسنبورغ،2018، ص7.

[5] فردريك وايسجربر، مرجع سابق، ص178.

[6] المنطقة الشمالية: تنقسم إلى 5 مناطق: منطقة الجبالة في الغرب و تضم مثلث طنجة و تطوان و الشاون، و منطقة الكسوس تضم أصيلا والعرائش، القصر الملكي، و منطقة غمارة المتاخمة للجبال الممتدة شرقا، و منطقة الرّيف و تضم أعلى القمم الجبلية "تدغين" التي سمحت بتكوين منخفض شبه قاحل يعرف بأنوال في جهتها الشرقية، و منطقة بلاد صنهاجة و تشمل المناطق التي يكثر فيها جبال الريف، المتوسط الريف الغربي. أنظر: خوان باندوا، التاريخ السري لحرب الريف، المغرب الحلم المزعج، تر: سناء الشعيري، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص18.

و قام الإسبان بنشر وحدات جيشهم حول المناجم و أدّى ذلك إلى انتفاضة أهل الريف بزعامة "الشريف محمد أمزيان"[1]

و استمرت المعارك بينهما مدة سنتين تكبد فيها الإسبان خسائر كبيرة يقدرها مؤرخيهم بعشرة آلاف قتيل.[2]

و هناك من يقول أنّ الخسائر التي تكبدتها إسبانيا في ظرف أسبوع كانت حوالي ألفين من بينهم جنرال و كولونيل و ضباط آخرون، و سمّى الإسبان هذا الأسبوع بالمأساوي حيث تسبب لها في اضطرابات داخلية.[3] و استمرت المعارك بين سكان منطقة الريف و الإسبان في مد و جزر فعندما يكون النصر حليف السكان فتقوم إسبانيا بزيادة الإمدادات.

و بسبب المذبحة الكبرى التي تعرض لها العمال على بعد 5كلم من مليلة بقيادة "أمزيانّ جاء رد الجنرال "مارينا" بالاستلاء على قلعة أطالايون ، ثم خاض سلسة معارك ساحقة حقق فيها الجيش الإسباني انتصارات كبيرة استولى على إثرها على جبل "كوروكو".[4]

بسبب الهجوم الكاسح للقوات الإسبانية بعد الاتفاق الفرنسي الإسباني المقترن بالتفوق العددي و التسليحي و المؤني. جاء استشهاد بطل الثورة في الريف أمزيان في معركة الديب لتهدأ جبهة الدفاع الريفي.[5]

---

[1] الشريف محمد أمزيان: 1859 متعلم و حافظ للقرآن و معروف بأخلاقه الحميدة من عائلة ميسورة تنقل في أرجاء المغرب، و بدأ عمله الجهادي في 1325هـ- 1907م .قام بمناهضة ثورة بوحمارة و خاض العديد من المعارك مع الإسبان وكبدها أكبر الخسائر. استشهد في 15ماي 1912م في قبيلة بني سيدان. أنظر: الحاج العربي الورياشي، الكشف و البيان في سيرة بطل الريف الأول سيدي محمد أمزيان، ط1، المغرب، 1976، ص126.

[2] محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى، مرجع سابق، ص29.

[3] أحمد البوعياشي،حرب الريف التحريرية و مراحل النضال، ج1، د.ط، مطبعة دار الأمل، طنجة، 1974، ص381.

[4] فيدريك وايسجربر، مرجع سابق، ص179.

[5] محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، د.ط، جامعة الموصل، د.ت، ص 105.

ثالثا: أزمة أغادير الثانية 1911م . إثر الوضع الراهن الذي شهدته المملكة المغربية منذ 1909م، و تدخل فرنسا و إسبانيا ثارت القبائل المغربية ضد تخاذل المولى "عبد الحفيظ" الذي كان في نظر الشعب المنقض الوحيد من الاستعمار و خاصة بعد توقيعه على معاهدة 1910م، فجاء وفد يمثل القبائل إلى العاصمة بمطالبة السلطان باتخاذ إجراءات صارمة لإنقاذ البلاد، فتدخلت الحكومة الفرنسية بحجة حماية السلطان من التمردات و احتلت مدينة فاس و مدينة مكناس في جويلية 1911م.بينما تقدت القوات الإسبانية في العام ذاته و احتلت كل من العرائش و القصر الكبير في 8-10 جوان1911م.[1]

فأيّدت إسبانيا التدخل الفرنسي لأنه يخدمها أيّما خدمة، أمّا بريطانيا فأيّدته مع بعض التحفظات.[2] لكن ألمانيا فزعت لدخول فرنسا فاس و رأوا أنه تم إنهاء المسألة المغربية لصالح فرنسا دون أن تنال ألمانيا ما كانت تصبوا إليه، و كانت الأخيرة لا تمانع في إطلاق يد فرنسا في المغرب مقابل ما تحصل عليه سواء في المغرب أو خارجه. كما أنّها لم تقتنع أنّ احتلال فاس مؤقتا حيث قال "كادرلين" وزير الخارجية "...ألم يكن احتلال مصر مؤقتا أيضا..." كما أنّ الألمان على علم بالاتفاق الذي كان بين "عبد الحفيظ" و فرنسا فتعطى للأخيرة حق الاشراف على الاصلاحات و الأمن في البلاد نظير الحماية فهي بعبارة أخرى معاهدة حماية، و اعتبرته ألمانيا انهاء لمؤتمر الجزيرة الخضراء. [3]

فبدأت هنا ألمانيا تبحث عن طرق جديدة للتعامل مع هذا الوضع رغم التأكيدات التي ظلّت فرنسا متمسكة بها و هي ضرورة عزل ألمانيا في بداية الاتفاقات التي أجريت مع الدول الأوروبية بشأن القضية المغربية، و التأكيد أيضا على أنّ مؤتمر الجزيرة لم يكن سوى إعلانا و تأكيدا على هذه الاتفاقيات.

[1] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص214.

[2] شوقي عطاء الله الجمل، تاريخ المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص227.

[3] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص245.

قررت الحكومة الألمانية أن تسند موقفها بإرسال سفينة حربية للتظاهر أمام سواحل تلك المنطقة أوائل جويلية 1911م، و أعلنت الدولة بإرسال السفينة "بانتر" إلى أغادير[1] تحت ذريعة حماية رعاياها من القبائل.[2]

جاءت أزمة أغادير ردا عمليا من الألمان على عدم التزام فرنسا بميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء و كان تصرف ألمانيا يهدف إلى الضغط على فرنسا أملا منها في تعويضها في أماكن أخرى خاصة الكونغو، بعد أن أصبح من الصعب بقاؤها في المغرب في ظل الوجود الفرنسي والإسباني. و في هذه الأثناء لم تكن الدول الأوروبية راغبة في الحرب لما قد ينجر عنها. و في الوقت نفسه أصبحت فرنسا مستعدة للتسوية.[3] كان لتلك المظاهرة الألمانية وقع في فرنسا و لندن و ظلّ شبح الحرب ماثلا عدّة أسابيع وقفت خلالها انجلترا مؤيدة لفرنسا، و ألقى "لويد جورج" خطبة خرج فيها عن حدود وظيفته كوزير للمالية و أنذر الحكومة الألمانية بأنّ انجلترا لن تقف ساكنة إن وقعت الحرب، و أنّها لن تتخلى عن حليفتها فرنسا.[4]

فطالبت ألمانيا أن تقدم لها فرنسا أحد التعويضين إمّا معظم الكونغو أو التنازل عن ميناء أو أكثر في جنوب مراكش فاعترض النواب الفرنسيون للحفاظ على تمامية شمال إفريقيا الفرنسية و تخوفهم من المنافسة البحرية الألمانية و تسليح الميناء إضافة إلى اتفاق 1904م الذي يقضي بعدم ادخال طرف ثالث في تقسيم المغرب.[5]

و بعد مساومات اكتفت ألمانيا بجزء صغير من الكونغو تضمها إلى أملاكها في المغرب. في المقابل وضع مراكش تحت النفوذ الفرنسي كما أفضى اتفاق

1أغادير: هي مدينة كبرى من مدن الساحل الأطلسي أسست في أوائل القرن 20 و احتلها البرتغال 917هـ ثم حررها السعديون، و كانت هذه المدينة من أهم موانئ الجنوب و أصبحت مركزا صناعيا و تجاريا لأقاليم السوس كما كانت مركز للسياح. دمرت في 28فيفري1960م إثر زلزال عظيم إلاّ أنّها استعادت حياتها من جديد و بالتالي فهي مركز اقتصادي و استراتيجي هام. أنظر: الصديق بن العربي، مصدر سابق، ص52.

[2] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص246.

[3] عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص148.

[4] نفسه، ص149.

[5] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص247.

3نوفمبر1911م إلى أنّ فرنسا تستطيع احتلال أي منطقة تحتاج للأمن و النظام، كما تمثل السلطان في الشؤون الخارجية و تكفل حرية التجارة في المغرب.[1]

و بذلك تمكنت فرنسا من إنهاء جميع خلافاتها مع القوى الأوروبية المنافسة لها في المغرب و لم يبقى أمامها سوى إعلان الحماية عليه.[2]

رابعا: فرض الحماية المزدوجة على المغرب:

بعد أن تمكنت فرنسا من القضاء على خصومها في داخل المغرب(القضاء على المقاومات الشعبية و السيطرة على الملك) و في الخارج (إنهاء عملية التسوية الاستعمارية مع الدول الأوروبية) و ذلك في أواخر1911م. أخذت تضع خطتها الجديدة في الهيمنة على المغرب الأقصى، كما وجدت في عقدها معاهدة مع هذه البلاد أمرا يمكنها من تنفيذ مشاريعها في منطقة الشمال الافريقي.[3]

و من الظروف التي ساعدت على عقد المعاهدة هي:

*نجاح فرنسا في عقد اتفاق يسمح لها بذلك مع ألمانيا في 3نوفمبر1911م، و أخذ الموافقة من كل إيطاليا، و بريطانيا، و شريكتها إسبانيا. و بهذا قد أزاحت كل العقبات الدبلوماسية أو العسكرية و التفرد في المغرب.

*الوجود العسكري في بعض أجزاء المغرب منحها القوة على فرض نفوذها في البلاد.

*سيطرتها على المرافق الحيوية بالتعاون مع اسبانيا.[4]

*التدهور الاقتصادي و السياسي الحاد و انتشار الفوضى و قيام الثورة ممّا أعطى تبريرا لفرنسا لحمايتها المصالح العامة.

---

[1] محمود الشرقاوي، مرجع سابق، ص26.

[2] علال الفاسي، الحماية في مراكش، مصدر سابق، ص17.

[3] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد و الكفاح المغربي ضد الاستعمار، مرجع سابق، ص24.

[4] إحسان حقي، إفريقيا الحرّة بلاد الأمل و الرخاء، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة و التوزيع و النشر بيروت، 1963، ص87.

*ضعف مركزية السلطان "عبد الحفيظ" و تعاونه مع الفرنسيين بغرض الحفاظ على الحكم العلوي في البلاد.[1]

حيث بادر السلطان بتقديم مذكرة تتضمن الشروط التي ينبغي أن يبنى عليها أيّ تعاون مغربي فرنسي، و كانت هذه المذكرة بتاريخ الفاتح من نوفمبر1911م. لكن لم تسلم لفرنسا إلاّ في17أوكتوبر من نفس السنة ومن أهم الشروط التي احتوت عليها:

-احترام سيادة البلاد و الحفاظ على مقام الجالس على العرش و امتيازاته مع الاعتراف له بامتلاك بعض الاملاك المخزنية بالمدن الكبرى.

-استمرار عمل وزارة الخارجية المغربية و التقيد بقرارات ميثاق الجزيرة الخضراء.

أكد المولى "عبد الحفيظ" على ضرورة المصادقة على هذه الشروط و اعتبار هذه المذكرة بمثابة الاتفاق الأصل الذي سوف تبنى عليه العلاقات.[2]

أبدى السلطان "عبد الحفيظ" تحفظه على مذكرة الحماية التي أرسلتها فرنسا ورفضها بادئ ذي بدء و أرسل مذكرة للحكومة الفرنسية قال فيها: "...إنّني ألفت نظر الحكومة الفرنسية إلى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الاسلامي لأي دولة أجنبية كمستعمرة و أنّه ما فتئ يتمتع باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا، و لهذا السبب لا يمكن تشبيه المملكة المغربية ببلاد مستعمرة...". فكر "عبد الحفيظ" في تحكيم الدول الأوروبية غير أنّ معظم هذه الدول كانت قد أشبعت أغراضها و تخلت عن الدفاع عن الغرب.[3]

يؤكد تصرف هذه الدول للمرة الألف أنّ نواياها كانت غير ذلك و لأنّها نالت ما أرادت تركت المغرب وسط الصّراعات الدولية فأخذ يهادن تارة و أخرى. حيث هدّد المولى "عبد الحفيظ" فرنسا بالتنازل على العرش فقال للوزير الفرنسي "رينيو""...إنّني أفضل

[1] هبير جاك، أيام فاس الدامية الحماية الفرنسية بدؤها و نهايتها حسب إفادات معاصرة، د.ط، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، د.ت، ص15.

[2] محمد القبلي، مرجع سابق، ص513.

[3] محمود الشرقاوي، مرجع سابق، ص35.

التنازل على العرش على أن أتسبب فيما يحط من قدري و أدخل فرنسا إلى مملكتي.." لكن فرنسا عارضت هذا حتى تفضي ثوب الرضا على الحماية و قامت بإقناع الملك.[1]

و بالنسبة لوثيقة الحماية فقد وضعت في باريس وجاء بها الوزير الفرنسي "رينيو" ومعه الجنرال "موانيه" و انضم إليهما السيّد "قدور بن غبريط" لإقناع جلالته بالترغيب والترهيب و حثه على ضرورة أمضاء المعاهدة على أن تضمن له فرنسا الحماية من كل خطر يهدد شخصه أو من يرثون العرش فتم توقيع المعاهدة في مارس 1912م.(أنظر الملحق رقم15ص115)

و لم يجد الملك بدا من التنازل على العرش و غادر المغرب في 12أوت 1912م.[2] و برر تنازله على العرش بقوله:"...لم يبقى لي أيّ نفوذ حتى صرت لا أكاد أبد النصح إلاّ بشق النفس، و قد كبلت رجلاي، و سلسلت يداي و قيل لي أحكم...".[3]

و بهذا الإجراء تم تكريس معنى الاحتلال في المغرب الأقصى على الرغم ممّا أبدّته من نوايا حسنة في مساعدة المغرب على تطوير مختلف أحواله تحت ظل الأسرة الحاكمة، و بموجب هذا الاتفاق تم الاقرار بشكل نهائي بمصالح إسبانيا في المغرب.[4]

و قد أكدت بنود الاتفاقية(أنظر ملحق16 ص116) على فرض السيادة الفرنسية على المغرب و أهملت الشكل الغامض الذي اعترى بعض النصوص قصد تأويلها فيما بعد لصالح فرنسا.

وهذه أهم النقاط التي نصت عليها المعاهدة:

*اتفاق الحكومتين على إقامة نظام جديد في مراكش و إجراء إصلاحات إدارية و اقتصادية و مالية و عسكرية بما تقتضيه الضرورة.

[1] محمود الشرقاوي، مرجع سابق، ص35.

[2] عبد المجيد ابن جلول ،مرجع سابق، ص73

[3] عبد المجيد بن جلول، مرجع سابق،ص73.

[4] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد المغربي ضد الاستعمار ، مرجع سابق، ص34.

*تعهد فرنسا أن جميع الإصلاحات لا تمس الدّين الإسلامي بسوء في قليل و لا كثير و لا تلحق الأذى بالسلطان.

*تقوية نفوذ السلطان و حكومة المغرب الوطنية و بأنّ جميع العمليات الحربية التي يلزم القيام بها إنّما تكون باسم السلطان، و بسط النفوذ الديني و المدني في جميع أطراف المملكة.[1]

*أن يقبل جلالة الملك منذ التوقيع إعلام المخزن و أن يشرع في الاحتلالات العسكرية التي يراها ضرورية للحفاظ على النظام و الأمن.

*تفاوض الحكومة الجمهورية مع الحكومة الإسبانية من أجل مصالحهما في المغرب.

*السماح لفرنسا باحتلال أي جزء تراه ضروري لتوفير الأمن.[2]

*تعيين مندوب مقيم عام لدى فرنسا و هو الوسيط الوحيد لدى فرنسا و السلطان.[3]

*يكلّف موظفو فرنسا الدبلوماسيين، والقنصليين بتمثيل و حماية الرعايا المغاربة و مصالحهم في الخارج.

*يلتزم جلالته بأن لا يبرم أي امتياز مع الدول الأخرى بدون إذن الحكومة الفرنسية.[4]

و من هنا يمكن القول أنّ المعاهدة نصّت على محورين هامين هما: فرض التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب من حيث الصلاحيات المطلقة لفرنسا في إدخال الإصلاحات المختلفة. كما تحتكر كل مستويات العلاقات الخارجية للمغرب (المقيم العام الفرنسي هو الوسيط الوحيد بين السلطان و الأجانب كما أنّ التمثيل الخارجي للمغرب من

[1] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الاسلامية و السّيادة الفرنسية، تر:المنجي سليم و آخرون د.ط، الدار التونسية، تونس، 1976، ص8.

[2] محمد المكي الناصري، مصدر سابق، ص19.

[3] عبد الهادي التازي، مصدر سابق، ص139.

[4] الصديق بن العربي، مرجع سابق، ص37.

اختصاص السفراء الفرنسيين)، و بالتالي حرمان السلطان من إجراء أي اتفاق دولي دون موافقة فرنسا.[1]

و بذلك وضع المغرب تحت سلطة المقيم العام الفرنسي الجنرال "ليوتي" حيث كان يطمح لذلك منذ 1903م تقريبا و في هذا يقول:"...أشعر بأنّني أحكم قبضتي على هذا البلد...هكذا كنت أحلم بغزو المغرب...واثقا بآلتي و خطتي..." فكان تعيينه مقيما عاما لمواصلة عمله و ليس لبدئه .[2]

وتأكد ذلك أيضا في رسالة الوزير الفرنسي "بونكاريه" الموقعة في 27أفريل 1912م: " إنّ فكرة الحماية كانت الفكرة الوحيدة الممكن تطبيقها و المتفق عليها في المعاهدات الدولية، و هذا الادعاء(الحماية) لا يكون صحيحا إلاّ إذا كان الغرض من الفكرة صيانة سيادة السلطان صيانة تامة و دائمة و صيانة وحدة التراب المغربي كله من أقصاه إلى أقصاه، و صيانة الحرية الاقتصادية القائمة على المساواة بين الدول...".[3]

بعد مرور أشهر أبرمت فرنسا اتفاق مع إسبانيا في نوفمبر 1912م لتعيين منطقة نفوذ كل منهما بموجب الاتفاق السابق المعلق بينهما عام 1904م، و قد احتوى الاتفاق الجديد على تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق.[4](أنظر الملحق رقم17ص117)

1-منطقة النفوذ الفرنسي عاصمتها الرباط .

2-منطقة الحماية الإسبانية الريف و الشمال الغربي.

3-مدينة طنجة الدولية.[5]

---

[1] لوتسكي، مرجع سابق، ص33.

[2] جرمان عياش، أصول حرب الريف، تر: محمد الأمين بزاز و عبدالعزيز التسمساني خلوق، د.ط، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1992، ص59.

[3] علال الفاسي، مصدر سابق، ص19.

[4] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد المغربي ضد الاستعمار، مرجع سابق، ص35.

[5] بهلول مروة و ماضي سهيلة، الامتيازات الأجنبية و فرض الحماية على المغرب الأقصى 1844-1912م، رسالة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8ماي 1945،قالمة، الجزائر،2018-2019، ص76.

و هنا يظهر جليّا للعيان الأثار التي نجمت عن الامتيازات التي منحها المغرب للدول الأوروبية حيث أنها لم ترضى بالقليل بل أصبحت في تنافس دائم لنيل أكبر قدر من الامتيازات و التفضيلات على باقي الدول، ممّا زاد الضغط على المغرب و جرّه إلى متاهات لا نهاية لها، و أضعف سلطة السلطان و الحكومة المغربية.

فكبّلته هاته الاتفاقيات أيّما تكبيل فأصبح لا يحرك ساكنا إلاّ بإذنها. فتمّت السيطرة على الحياة الاقتصادية بمختلف جوانبها ممّا يحيلها إلى التدخل في باقي المجالات لما لها من صلة بالاقتصاد، فتصبح هنا السيطرة شاملة، و لا يبقى سوى الشّرعية الدولية لذلك والتي كانت من نصيب فرنسا و إسبانيا.

خـــــــاتـــــــمة

خاتمة

لقد شكل المغرب الأقصى مجالا خصبا لتكالب الدول الأوروبية، التي كانت تبحث عن أسواق لترويج تجارتها و الحصول على المستعمرات. و بحكم الموقع الجغرافي المتميز للمغرب، و انفتاحه على البحر الأبيض المتوسط من جهة، و على المحيط الأطلسي من جهة أخرى، و باعتباره بوابة إفريقيا من الناحية الشمالية الغربية. فان أية ممارسة للتجارة في هذا البلد من قبل دولة أوروبية، يعني ممارسة لنفوذها السياسي أيضا، و تعزيزا لموقعها ضمن منظومة التنافس الاستعماري آنذاك، مما يبرز جليا التداخل الموجود بين الجانبين الاقتصادي و السياسي، و عليه غدا المغرب هدف لأطماع الدول الأوروبية الاستعمارية و مرمي لتحقيق توسعاتها في الشمال الأفريقي.

و من هذا المنطلق، ارتكز التغلغل الأجنبي في المغرب على نظام الامتيازات، الذي كان من أهم الآليات التي وظفتها الدول الأجنبية المتنافسة في المغرب، من أجل انتزاع حقوق تمكنها من ممارسة التجارة، و توسيع نفوذها الاقتصادي بالمغرب و نهب ثروته و بالتالي فتح المجال لاحتلاله .

إن نظام الامتيازات انعكس سلبا على جميع المستويات بالمغرب، بل حتى انه أثر على السيادة المغربية، فقد استغلته الدول الأوروبية للضغط على المخزن مما كان يحد من سلطته و يزيد نفوذ الدول الأجنبية.

فقد مر التغلغل الأجنبي في المغرب بثلاث مراحل انتهت به الى الاستسلام و الحماية الأجنبية، فتميزت المرحلة الأولى، بتنافس الدول الأوروبية من اجل انتزاع امتيازات سياسية و تجارية من المغرب مستخدمة في ذلك وسائل دبلوماسية و ضغوطات عسكرية، مما وضعه تحت قيد اتفاقيات، مكنت الدول الأوروبية من التسلل نحو أهدافها فاعتبر هذا بداية وضع أقدام الدول الطامعة في المغرب على الأراضي التي طالما حلموا بها.

ثم بدأت هذه الأطماع تتزايد وتتصاعد معها مطالب الدول الأوروبية في نيل أكبر قدر ممكن من الامتيازات بمختلف أشكالها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و وضع أليات لتنفيذها فعرفت هذه الاتفاقيات تجاوزات قانونية فتحت بمقتضاها مجالا واسعا ليستفيد جمع رعايا الدول الأجنبية الممثلين بالمغرب فأصبحوا غير خاضعين لنظام و قوانين المغرب رغم الاقامة على أراضيه.

فكان هدف المغرب من وراء منح هذه الامتيازات هو تجنب اخطار هذه الدول و ذلك لوعييه بالفرق بينه و بين القوى الاوروبية، دون أن يدرك خطر بنودها و التي عبارة عن وسائل لتدمير سيادته.

أما المرحلة الثانية، هنا عززت الدول الاجنبية تغلغلها معتبرة ما تحصلت عليه من امتيازات حق مكتسب، بموجب المعاهدات و المواثيق الدولية المبرمة مع المغرب، لتضعه أمام معضلة سياسية، فتحول هنا نظام الامتيازات الى أفة أصبحت تهدد استقلاله، و هنا سعت الحكومة المغربية لوضع حد لهذا التنامي الأجنبي خاصة لما ألت اليه المملكة المغربية، و لكن وجد المخزن نفسه مكبلا بقيود اتفاقيات سامة ضربت اقتصاده و بنيته الاجتماعية ووصلت الى نظمه القانونية و القضائية و بذلك فقد السيطرة على البلاد.

عملت السلطة المغربية على ايجاد حلول لمعضلتها، في عقد مؤتمرات مع الدول المعنية وانتهت هذه المؤتمرات بمؤتمر مدريد و الذي جاء بنتائج عكسية، بل شكل محطة تاريخية هامة في تطور نظام الامتيازات و أضفى عليه صبغة دولية.

واثر الفشل الذي شهدته الحكومة المغربية دوليا صوبت نظرها نحو اصلاح الأوضاع الداخلية المتردية التي شهدها المغرب على جميع الأصعدة الادارية العسكرية و الاقتصادية وكذلك عل الصعيد الاجتماعي و الثقافي و ذلك لمواجهة تفشي الامتيازات فعرفت هذه المجالات تغييرات مختلفة تم التفصيل فيها.

رغم أن هذه الاصلاحات كانت صائبة الاّ انها لم تجد الارضية المناسبة لتطبيقها، حيث جاءت في أوقات جد صعبة ومتفاقمة داخليا و عزوف الطبقة العامة المساهمة في هذا الاصلاح.

أما المرحلة الثالثة فهي تحصيل حاصل للأحداث السابقة ، تميزت بتسوية الخلافات الدولية حول المغرب، بعقد مجموعة من الاتفاقيات تزعمتها فرنسا مع بعض الدول الاوروبية قصد اطلاق يدها و انفرادها بالمغرب، مقابل تخليها عن مستعمرات أخرى خارجه. و يدخل في هذه السياق الاتفاق الفرنسي – الايطالي عام 1902 حول طرابلس و المغرب. و الاتفاق البريطاني – الفرنسي عام 1904 حول مصر و المغرب. و الاتفاق الاسباني – الفرنسي

حول تقسيم المغرب بينهما في نفس العام. هذا بالإضافة الى مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906، الذي منح فرنسا و اسبانيا امتيازات جديدة رسخت من سلطتيهما بالمغرب.

و اخيرا الاتفاق الالماني – الفرنسي الذي عقد في 1911 حول مناطق تطمح ألمانيا في الحصول عليها في قارة افريقيا، مقابل موافقتها منح الحرية المطلقة لفرنسا في المغرب.

و قد شهدت نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، تصاعد في حدة الضغوط الدولية للإرغام المغرب على قبول المشاريع الاصلاحية التي لا تصب في صالحها. و كانت ابعادها تتناقض مع الاصلاح الذي يريده المغرب، وقد ساعدها في ذلك وجود مخزن استنزفت ثرواته، ووقع في مصيدة القروض الاجنبية، وافتقار عناصره الى الخبرة و الحنكة السياسية لمواجهة مناورات السياسيين الغربيين، لذا فأن هذه الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال هذه الفترة اصبحت نتائجها بلاءا على حرية البلاد، و كانت بداية لتطبيق بروتوكول الحماية و التدخل الفرنسي و الاسباني عسكريا، و ارغام الملك على قبول الحماية لتشرف عليها فرنسا و اسبانيا على شؤون البلاد و يبقى اسم السلطان يضفي شرعية عليها هنا فقد المغرب سيادته إثر هذه التراكمات التي شهدها طيلة قرن من الزمن.

لذا نرى أن استفحال نظام الامتيازات الأجنبية، شكل ثغرة خطيرة في تاريخ المغرب و اعتبر بذلك من العوامل الخطيرة التي عززت التغلغل الاجنبي له و أثرت سلبيا على سيادته ووحدة اراضيه، التيّ اصبحت في النهاية تحت الحماية المزدوجة.

الملاحـــق

الملحق رقم01

خريطة الحدود المغربية الجزائرية حسب معاهدة لالاّ مغنية.

محمد القبلي، مرجع سابق، ص460.

الملحق رقم02

مقتطف من معاهدة تطوان

محمد القبلي، مرجع سابق، ص467.

الملحق رقم03

رسالة السلطان عبد الحفيظ الى رؤساء الدول الأجنبية1976م.

مصطفى البطراوي، مرجع سابق،ص326

الملحق رقم04

وثيقة حول ضرورة مراجعة الحصانة الدبلوماسية مع النواب الأجانب بطنجة 1879م.

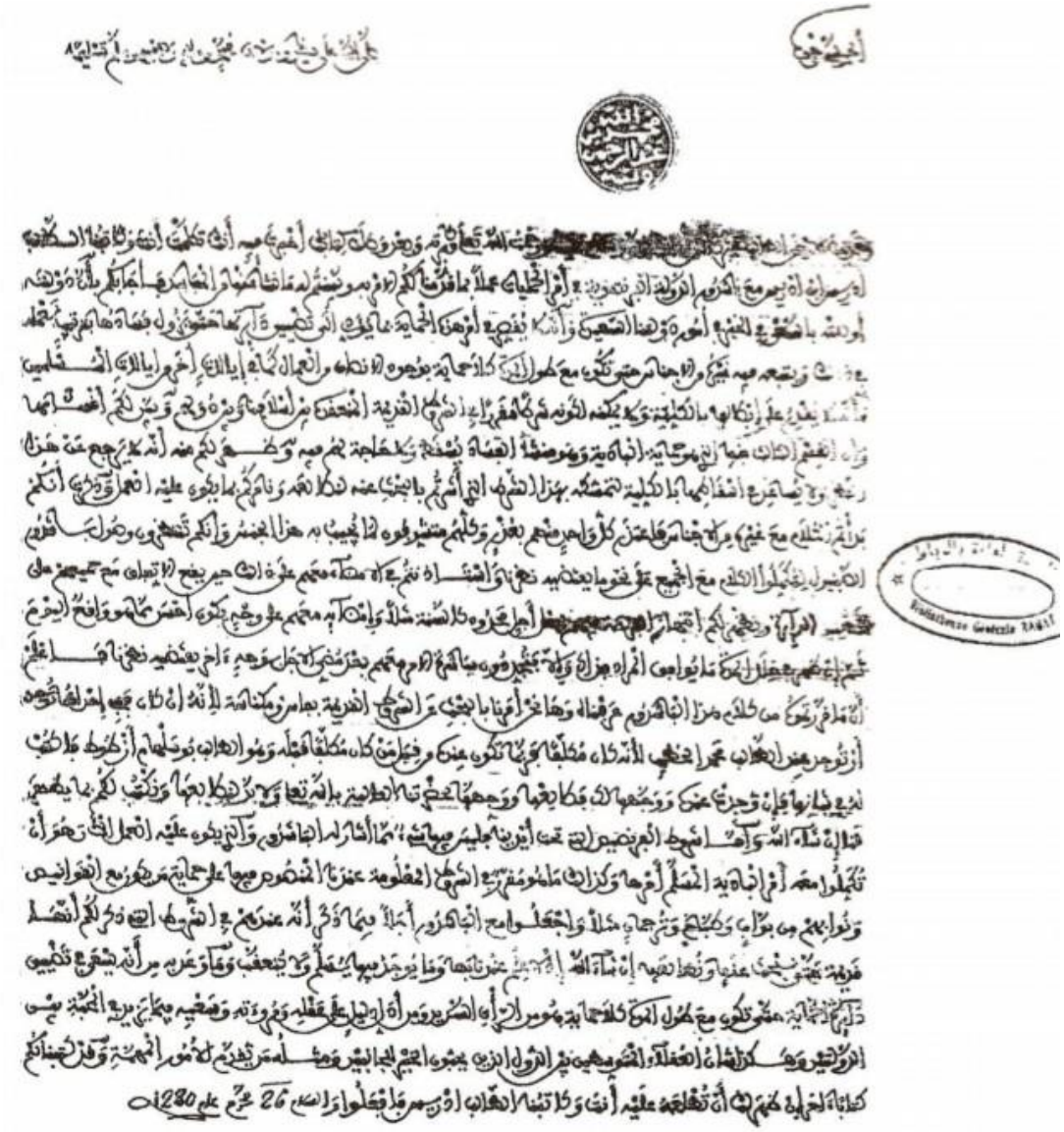

مصطفى البطراوي، مرجع سابق،298.

الملحق رقم05

وثيقة تبيين موقف المخزن من إساءة استخدام الحصانة الدبلوماسية و التدخل في الشؤون الداخلية.

My Lord, *Tangier, February* 25, 1879.

I HAVE the honour to transmit the translation of a letter addressed by Cid Mohammed Bargash to the Foreign Representatives, requesting them to make known to him the result of the references they made last year to their respective Governments, on the subject of irregular protection afforded to Moorish subjects.

In the conclusion of the letter Cid Mohammed Bargash states that the dictatorial language held by some of the Consular officers to Moorish Governors in the administration of justice will no longer be tolerated.

I further inclose the translation of a letter of the same date from Cid Mohammed Bargash to the foreign Representatives, declaring that Moorish subjects who obtain passports or letters of naturalization from foreign Governments and return to this country will be regarded, for the future, as subjects of the Sultan, and will not be exempted from Moorish jurisdiction.

Cid Mohammed Bargash states that these naturalized Moorish subjects have frequently produced vexatious questions by their fraudulent and offensive proceedings.*

In my capacity of Doyen of the Diplomatic Corps I called a meeting of the foreign Representatives on the receipt of these letters.

I have the honour to transmit a copy of the *procès-verbal* of the meeting of the 21st instant.

Certain statements were made by the Italian Minister at the conclusion of the meeting, to which I had not an opportunity to reply. I desire, therefore, to make the following observations.

I never received any promise from this Government that the ports would be improved if irregular protection was abolished.†

Various projects have been from time to time submitted to this Government for the improvement of the Moorish ports, which are open roadsteads on the Atlantic. The enormous expenditure which would be required to carry any beneficial improvements into execution were found to be beyond the slender financial resources of the Moorish Government, and were therefore abandoned.

The Sultan had acceeded, however, to the suggestions made through me by Mr. Hay, Her Majesty's Consul at Mogador, last year, for the improvement of the landing-place at that port, on condition that the vessels which enter the harbour should pay reasonable extra dues on account of the proposed improvements.

As the Moorish finances are in such a deplorable state from the famine, I have deferred taking any further step in this matter.

I do not remember any-promise having been made to the foreign Representatives in 1863 regarding the cultivation of cotton‡. In October 1862 I urged this Government to encourage the cultivation of cotton.

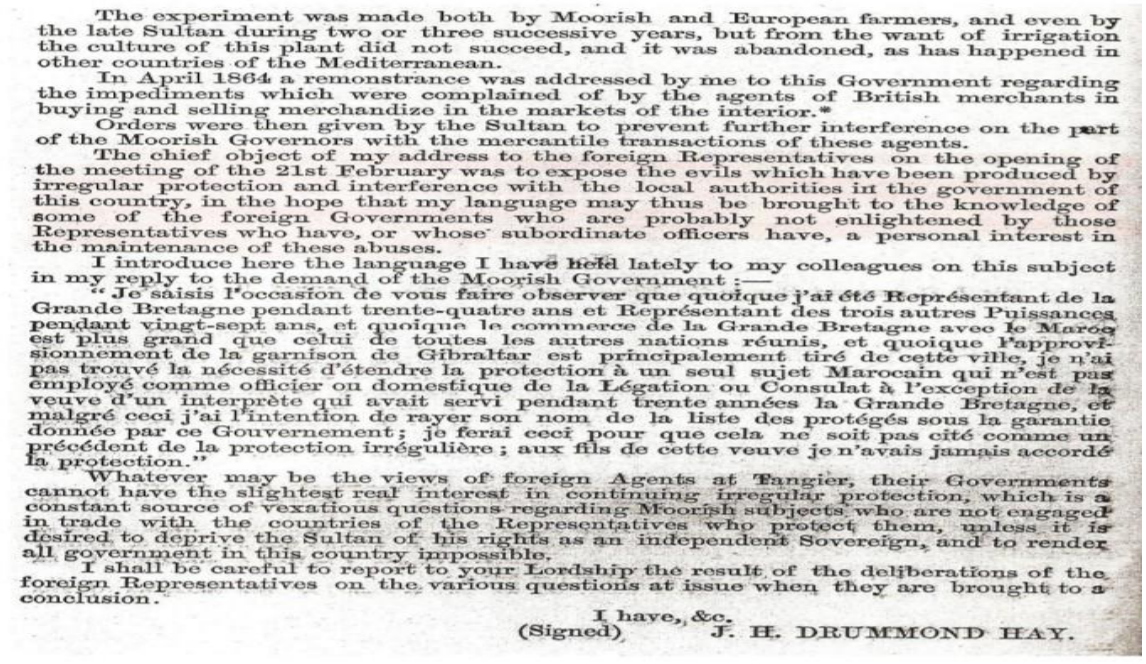

The experiment was made both by Moorish and European farmers, and even by the late Sultan during two or three successive years, but from the want of irrigation the culture of this plant did not succeed, and it was abandoned, as has happened in other countries of the Mediterranean.

In April 1864 a remonstrance was addressed by me to this Government regarding the impediments which were complained of by the agents of British merchants in buying and selling merchandize in the markets of the interior.*

Orders were then given by the Sultan to prevent further interference on the part of the Moorish Governors with the mercantile transactions of these agents.

The chief object of my address to the foreign Representatives on the opening of the meeting of the 21st February was to expose the evils which have been produced by irregular protection and interference with the local authorities in the government of this country, in the hope that my language may thus be brought to the knowledge of some of the foreign Governments who are probably not enlightened by those Representatives who have, or whose subordinate officers have, a personal interest in the maintenance of these abuses.

I introduce here the language I have held lately to my colleagues on this subject in my reply to the demand of the Moorish Government :—

"Je saisis l'occasion de vous faire observer que quoique j'ai été Représentant de la Grande Bretagne pendant trente-quatre ans et Représentant des trois autres Puissances pendant vingt-sept ans, et quoique le commerce de la Grande Bretagne avec le Maroc est plus grand que celui de toutes les autres nations réunis, et quoique l'approvisionnement de la garnison de Gibraltar est principalement tiré de cette ville, je n'ai pas trouvé la nécessité d'étendre la protection à un seul sujet Marocain qui n'est pas employé comme officier ou domestique de la Légation ou Consulat à l'exception de la veuve d'un interprète qui avait servi pendant trente années la Grande Bretagne, et malgré ceci j'ai l'intention de rayer son nom de la liste des protégés sous la garantie donnée par ce Gouvernement; je ferai ceci pour que cela ne soit pas cité comme un précédent de la protection irrégulière ; aux fils de cette veuve je n'avais jamais accordé la protection."

Whatever may be the views of foreign Agents at Tangier, their Governments cannot have the slightest real interest in continuing irregular protection, which is a constant source of vexatious questions regarding Moorish subjects who are not engaged in trade with the countries of the Representatives who protect them, unless it is desired to deprive the Sultan of his rights as an independent Sovereign, and to render all government in this country impossible.

I shall be careful to report to your Lordship the result of the deliberations of the foreign Representatives on the various questions at issue when they are brought to a conclusion.

I have, &c.
(Signed) J. H. DRUMMOND HAY.

مصطفى البطراوي، مرجع سابق، ص313

الملحق رقم06

وثيقة تتعلق بتعدي الأجانب على أملاك الأحباس و المخزن.

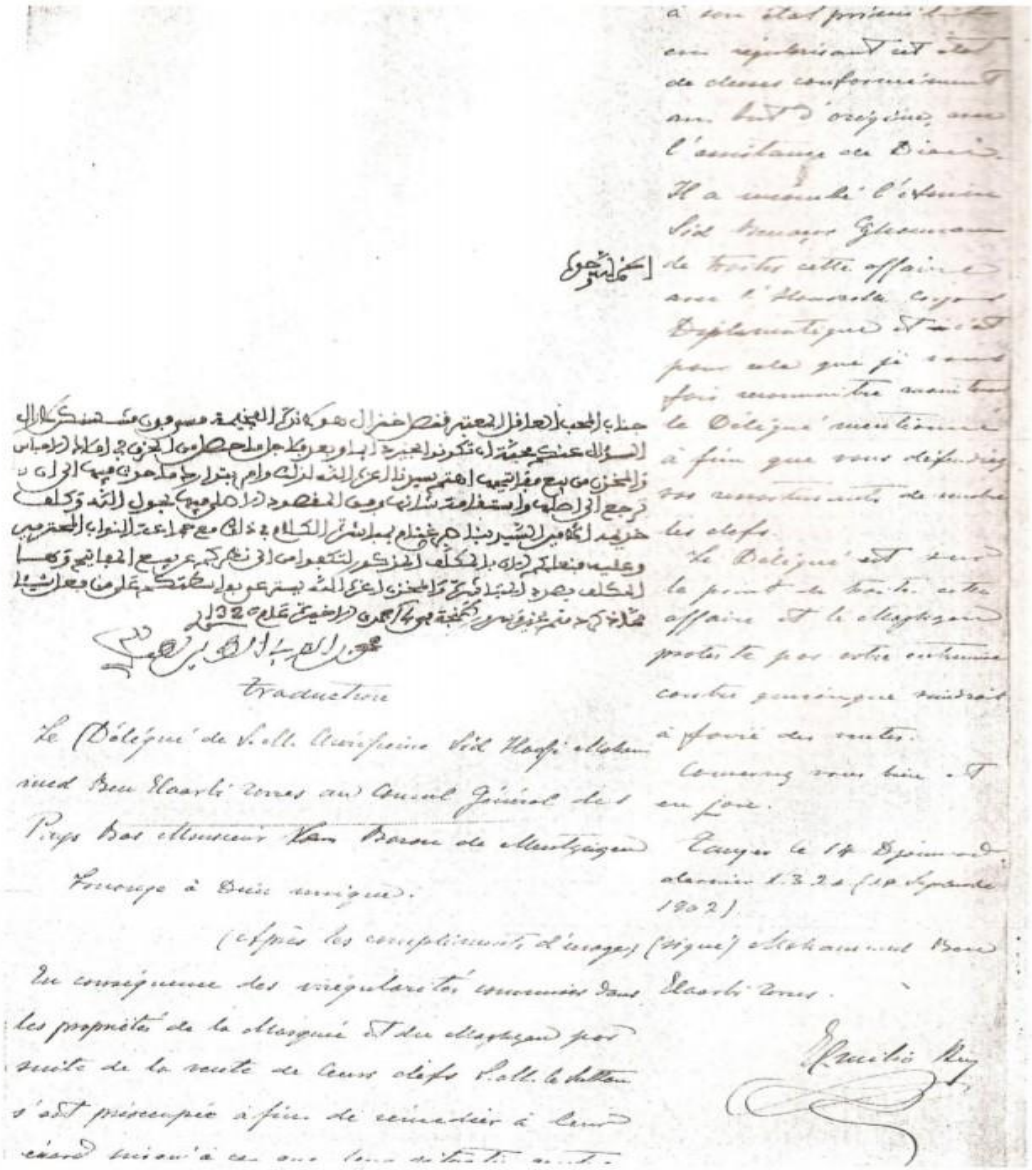

مصطفى البطراوي، مرجع سابق، ص321.

الملحق رقم07

وثيقة حول موقف المخزن المعارض لمنح موظفيه الحصانة الدبلوماسية.

مصطفى البطراوي، مرجع سابق،ص325.

الملحق رقم08

رسالة توضح اقتراح مؤتمر خارج المغرب للنظر في مشكل الامتيازات.

Sir, *Foreign Office, October* 7, 1879.

I TRANSMIT to you herewith copy of a despatch, with its inclosures, from Her Majesty's Minister at Tangier, reporting the negotiations which have recently taken place between the Moorish Government and the foreign Representatives on the subject of the irregular protection afforded to Moorish subjects by Diplomatic and Consular Officers.†

It will be seen that, although the greater part of the demands put forward by the Moorish Government were unanimously agreed to, yet no settlement has been arrived at, several of the most important points having been met by objections on the part of the French, Italian, Portuguese, and Brazilian Representatives. Under these circumstances, Sir J. Drummond Hay is of opinion that a continuance of the discussion at Tangier is not likely to further an agreement upon the questions left undecided, and that unless the Governments concerned are disposed to send positive instructions to their Agents of a nature to satisfy the Moorish Government, the best prospect of a solution lies in the reference of the question to a Commission or meeting of Representatives at some foreign Court, in which the Moorish Government might be represented by a Delegate or Delegates deputed for the purpose.

In case this mode of procedure were resorted to, it seems to Her Majesty's Government that the best place for such a meeting would be Madrid, both on account of its comparative proximity to Morocco and in consideration of the interest which the Spanish Government and people take in the affairs of that country. In regard to this particular question, moreover, the Spanish Government has shown a disposition to take a liberal and conciliatory view, which promises to conduce to an equitable settlement.

I have accordingly to request that you will ascertain the views of the Government to which you are accredited with regard to this question, and whether, in the event of its proving necessary, they would view with favour the proposal to refer the further discussion of the points still at issue to a meeting of the Representatives of the Powers concerned at Madrid, to which the Moorish Government should be invited to send a Delegate.

By this means the discussion would be removed from the hands of those who have hitherto conducted it, and any difficulties which may have arisen from personal feelings or opinions will be removed.

A separate copy of the several documents inclosed in Sir J. Hay's despatch is inclosed herewith for your convenience in discussing the matter with the French Government.

I am, &c.
(Signed) SALISBURY.

مصطفى البطراوي، مرجع ص333

الملحق رقم09

صورة للعملة المغربية

102. عملة باسم المولى الحسن (الوجهان)

103. عملة علوية ضربت عام 1893-94/1311

محمد القبلي، مرجع سابق، ص494

الملحق رقم10

زيارة الامبراطور غليوم الثاني للمغرب.

استقبل العاهل الألماني في أعقاب نزوله من طرف السلطات المغربية وعلى رأسها الأمير مولاي عبد المالك عم السلطان المولى الحسن.

عبد الهادي التازي، مصدر سابق، ص 88.

الملحق رقم11

البعثة المغربية في مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م.

عبد الهادي التازي، مرجع سابق، 166.

الملحق رقم12

مراحل الزحف الاسباني بالريف

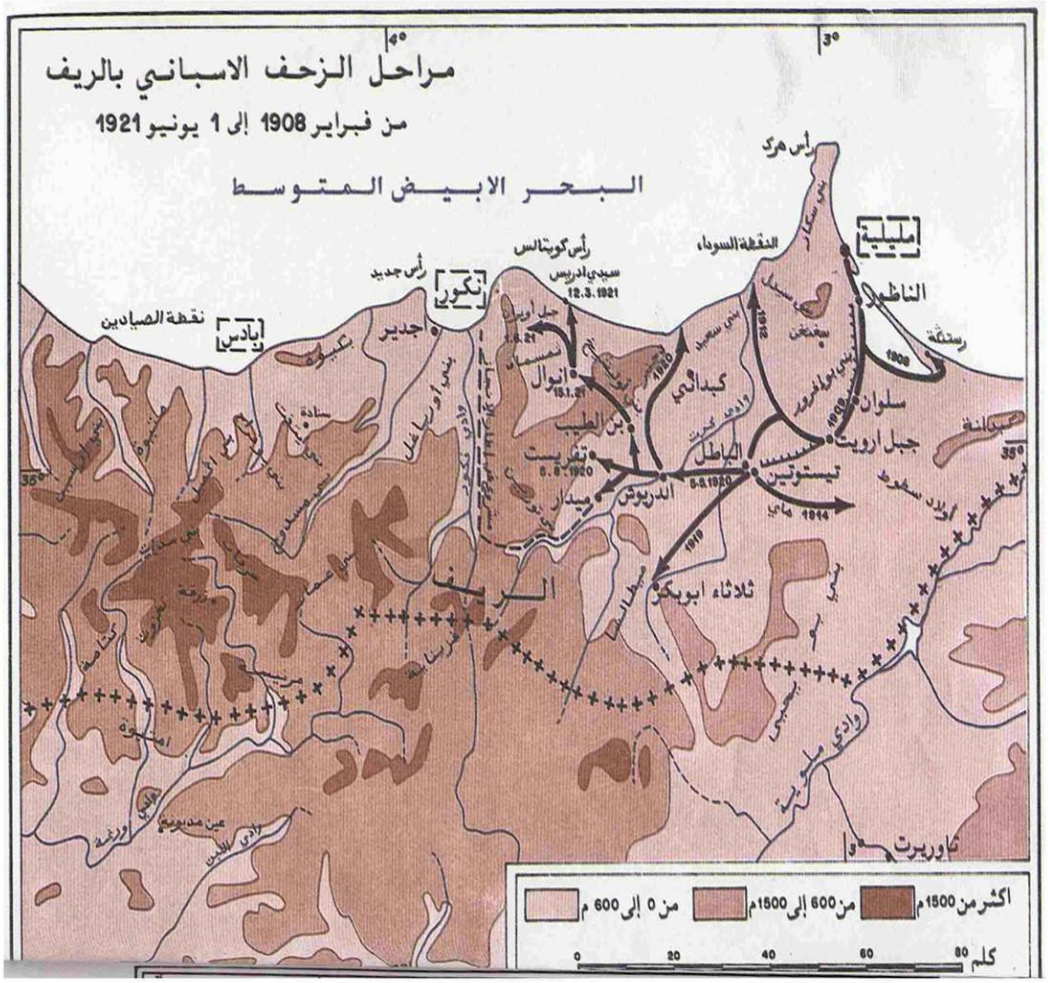

محمد القبلي، مرجع سابق، ص482

الملحق رقم13

توقيع السلطان لمعاهدة الحماية 1912م.

عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار 1912-1956م، ط1، مطبعة المعارف الجديدة،الرباط،ص15.

الملحق رقم14

وثيقة معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب

معاهدة الحماية الفرنسية للمغرب

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصا منهما على احداث وضع قانوني بالمغرب يبنى على النظام الداخلي والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات يضمن نمو البلاد الاقتصادي اتفقا على المقتضيات الآتية :

الفصل ١ ـ اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربي .

وهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية وبالاخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل .

وستفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية في شأن المصالح التي تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافي أو ممتلكاتها الترابية على الشاطئ المغربي .

وكذلك مدينة طنجة ستحفظ بصبغتها الخاصة التي اعترف لها بها والتي ستحدد نظامها البلدي .

الفصل ٢ ـ يقبل من الآن جلالة السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن في الاحتلالات العسكرية التي تعتبرها ضرورية في القطر المغربي للمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن أن تقوم بأي عمل من أعمال الشرطة في البر والماء المغربية .

الفصل ٣ ـ تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضيدا مستمرا ضد كل خطر قد يهدد شخصه أو عرشه أو يعرض للخطر طمأنينة ولاياته وتقدم مثل هذا التعضيد لولي العهد ومن يخلفونه .

الفصل ٤ ـ أن التدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديد بشرعها ـ باقتراح الحكومة الفرنسية ـ صاحب الجلالة الشريفة أو السلطان التي يفوض لها

في ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة أو تعديل القرارات الموجودة .

الفصل ٥ ـ سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الاجانب وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة المغربية وسيكلف على الأخص بجميع المسائل التي تهم الأجانب في الامبراطورية الشريفة .

وستكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة .

الفصل ٦ ـ يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يبرم أي اتفاق ذي صبغة دولية قبل موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية .

الفصل ٧ ـ ستتفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة على وضع أسس لاعادة تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة لأصحاب سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

الفصل ٨ ـ يلتزم صاحب الجلالة الشريفة بأن لا يبرم في المستقبل مباشرة أو غير مباشرة أي قرض عمومي أو خصوصي أو يخول بأي صورة من الصور أي امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية .

الفصل ٩ ـ ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان في أقصر أجل ممكن .

وبموجبه حرر المفوضان أسفله هذه المعاهدة وذيلاها بطابعيهما .

وحرر بفاس في ٣٠ مارس ١٩١٢ (١١ ربيع ١٣٣٠)

الامضاءان

قرأه ووقع عليه ريبو ـ عبد الحفيظ

حزب الاستقلال، مرجع سابق، ص55-58

الملحق رقم15

خريطة التقسيم الاداري أثناء الحماية

فهيمة بوسيلت، مرجع سابق، ص145م.

الملحق رقم16

جدول يوضح ملوك الدولة العلوية بالمغرب.

جدول ملوك الدولة العلوية الشريفة

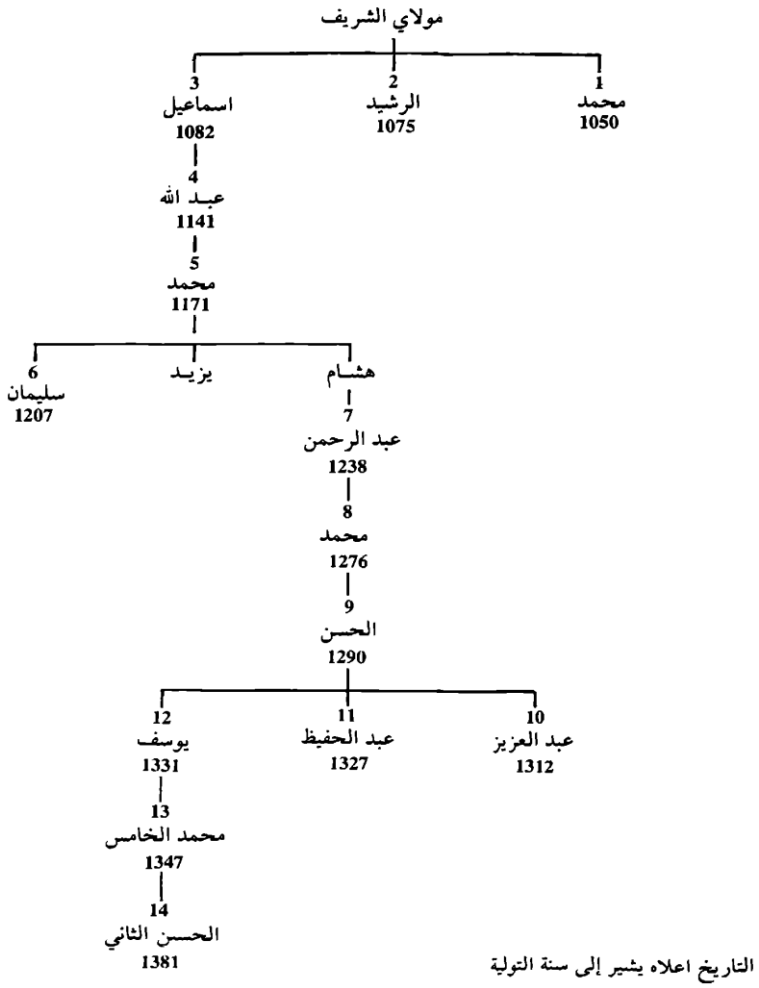

257

بن العربي الصدق، مصدر سابق، ص257.

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المصادر.

1 ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة،ط6، دار القلم، بيروت،1986.

2 ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد السجلماسي، اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تح: على عمر، ط1، دار الثقافة الدينية، 2008م.

3 ابن زيدان عبد الرحمان، الدرر الفاخرة في مآثر الملوك العلويين بفاس الزّاهرة د.ط، المطبعة الاقتصادية، الرباط،1937.

4 ابن زيدان عبد الرحمن، العز و الصولة في معالم نظم الدولة، ج1، د ط المطبعة الملكية، الرباط،1961.

5 ابن زيدان عبد الرحمن، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم و تحقيق: عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999.

6 ابن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985.

7 أبي عبد الله السليماني، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب الرباط، مطبعة الأمنية، 1971.

8 أرنو لويس، زمن المحلات السلطانية، الجيش المغربي و أحداث قبائل المغرب ما بين 1860-1912م، تر: محمد ناجي بن عمر، د.ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2002.

9 اسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، تاريخ وجدة و أنكاد في دوحة الأمجاد ج1، ط1، د د، د م، 1985

10 بن العربي الصديق، كتاب المغرب، ط3، دار الغرب الاسلامي، د.م، 1984.

11 بن جلول عبد المجيد، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949.

12 بن داود محمد، تاريخ تطوان، م4ج – تطوان، المطبعة المهدية، ب ت

13 بو شعراء مصطفى، الاستيطان و الحماية بالمغرب 1863. 1894، تق: عبد الوهاب بن منصور، ج1، المطبعة الملكية الرباط، 1984.

14 البوعياشي أحمد عبد السلام، حرب الريف التحريرية و مراحل النضال،ج1 د.ط، مطبعة دار الأمل، طنجة،1974.

15 التازي عبد الهادي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم مج10، عهد العلويين"2"، د.ط، دار المملكة المغربية،1989.

16 الجعيدي ادريس، إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار، رحلة إلى فرنسا و بلجيكا و انجلترا و إيطاليا1876م، تح: عز المغرب معنينو، ط1، دار السويدي للنشر و التوزيع، الإمارات، 2004م،

17 جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الاسلامية و السيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم و آخرون، د.ط، دار التونسية، تونس، 1976.

18 حزب الاستقلال، المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، د.ط، مكتب المستندات و الأنباء، المطبعة العربية، د.م، 1951.

19 حقي إحسان، إفريقيا الحرّة، بلاد الأمل و الرخاء، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة و النشر، بيروت، 1963.

20 روجزر، العلاقات الانجليزية – المغربية، تر: يونان لبيب، الدار البيضاء 1981.

21 عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1997

22 عياش ألبير، المغرب و الاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي و نور الدّين سعودي، ط1، دار الخطابي للنشر، 1985

23 غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس و الجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2005.

24 الفاسي علال، الحماية في مراكش من الجهة التاريخية و القانونية، ط1 مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.

25 المشرقي محمد بن محمد بن مصطفى، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد مفاخرها غير المتناهية، ج2، ط1 تح: ادريس بوهليلة، وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية، الرباط، 2005.

26 المعروفي هاشم، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء و ما أضيف إليها من أخبار آنفا و الشاوية عبر العصور، ج1، ط1، د.م، 1987.
27 مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي(1896-1964م)، إعداد أحمد العلوي، ط1، زاوية للفن و الثقافة، الرباط،2009 م
28 الناصري احمد بن خالد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الاقصا و الدولة العلوية، ج9، القسم الثالث، تح: جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء1977م ، 1418هـ.
29 الناصري محمد المكي، فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2 شركة بابل، د.ط، 1993.
30 هنري تشرشل، حياة الامير عبدالقادر، تر: أبو القاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس، د ت
31 الورديغي عبد الرحمان، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956م، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م.
32 الورياشي الحاج العربي، الكشف و البيان في سيرة بطل الريف الأول سيدي محمد أمزيان، د.ط، د. د، المغرب، 1976.
33 الوزّاني محمد حسن، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، حرب الريف2، د.ط، مؤسسة محمد حسن الوزاني، د.م، د.ت.

ثانيا: المراجع.

1-مراجع باللغة العربية:

1 أ ج تايلر، الصراع على السيادة في أوروبا 1884-1918 ، تر: كاظم نعمة العراق ، جامعة الموصل، 1980.
2 أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، د.ط، المطبعة النموذجية مصر، د.ت.
3 أفا عمر، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، أغادير منشورات كلية الآداب بجامعة القاضي عياض، 1988م،

4 أكنينح العربي، آثار التدخل الأجنبي على المغرب و علاقة المخزن بالقبائل في القرن19، نموذج قبيلة بني مطير، د.ط، مطبعة أنفونر نت، فاس، د.ت.
5 أكوش عبد اللطيف، تاريخ المؤسسات و الوقائع الاجتماعية بالمغرب، د ط إفريقيا الشرق، د م، د ت.
6 أمين سعيد، الدولة العربية المتحدة، تاريخ الاستعماريين الفرنسي و الايطالي في بلاد المغرب، مطبعة عيسى ألباني الجلي و شركاءه، القاهرة، د.ت.
7 باندوا خوان، التاريخ السري لحرب الريف المغرب الحلم المزعج، تر: سناء الشعيري، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2008.
8 البطريق عبد الحميد، التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية بيروت، 1974.
9 بن الصغير خالد، المغرب و بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1886.1856، ط2 ،منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية بالرباط، الدار البيضاء،1997.
10 بن عبود أمحمد أحمد، مركز الأجانب في المغرب" دراسات قانون لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله ط3، مطابع عكاظ، المغرب 1988م، ص 95.
11 بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، د ط، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط 2000م
12 بوضرساية بوعزة، ساسة فرنسا في الجزائر 1830-1930م و انعكاساتها على المغرب الاقصى، دار الحكمة، الجزائر،2010
13 بوهليلة دريس، الجزائريون في تطوان خلال القرن13هـ/19م "مساهمة طنجة في التاريخ الاجتماعي المغربي، ط1، منشورات شباك، المغرب، 2012.
14 جاطوم نور الدّين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا و العالم، ج2، ط1 دار الفكر، دمشق، 1995.
15 جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة و حركات التحرر، ج3، د.ط، دار القومية، الاسكندرية، 1966.
16 جمعية أطاك المغرب، حراك الريف نضال شعبي بطولي من أجل الحرية و العدالة الاجتماعية،ط1، مؤسسة روزا، لوكنبورغ، 2018.

17 الجمل شوقي عطاء الله و ابراهيم عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة إلى الحرب الباردة، المكتبة المصرية للتوزيع و المطبوعات، القاهرة 2000.

18 الجمل شوقي عطاء الله، المغرب العربي الكبير في العهد الحديث (ليبيا، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1977.

19 حامت اسماعيل: الحكومة المغربية و احتلال الجزائر، منشورات تمالة الابيار الجزائر،2001.

20 حركات ابراهيم، التيارات السياسية و الفكرية للمغرب، ملحق الجزء الثاني، ط2 دار النيابة الحديثة، الدار البيضاء،1994.

21 حركات ابراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء1994.

22 حسن أحمد الحجوي، النقل و العقل في الفكر الإصلاحي في المغرب 1757–1912م، ط1، المركز الثقافي، الدار البيضاء،203.

23 خالد الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني 1846–1866، الدار البيضاء، الشركة المغربية للنشر، 1992م.

24 الخديمي علال، التدخل الأجنبي و المقاومة في المغرب1894–1910، حادثة الدار البيضاء و احتلال الشاوية، ط2، إفريقيا الشرق، د.م، 1994.

25 الخديمي علال، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851–1947، د.ط إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،2006.

26 الخلوني محمد الصغير، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي و الريف 1900–1909، د.ط، دار المعرفة، الرباط، 1993.

27 داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر د.ط، جامعة موصل، د.ت.

28 داهش محمد علي، صفحات من الجهاد و الكفاح المغربي ضد الاستعمار لمحمد عبد الكريم الخطابي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002.

29 دفاتر الشاوية، المقاومة الوطنية في الشاوية، ط1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، 1999.

30 الزاوي الطاهر أحمد، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط3، دار المحدودة لندن المملكة المتحدة، 1984.

31 زيادي أحمد، انتفاضة الشاوية سنة 1907 دراسة وثائق تاريخية و ملاحق أدبية، ط1، دار قرطبة، الدار البيضاء،1986.

32 سعيفان أحمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي – إنجليزي – فرنسي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون لبنان 2004، ص 48.

33 سيمو بهيجة، الاصلاحات العسكرية بالمغرب 1844–1912، د ط، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط 2000.

34 الشابي مصطفى، النخبة المخزنية في المغرب القرن 19، منشورات كلية الأدب و العلوم الانسانية ، الرباط، 1995.

35 الشرقاوي محمود، المغرب الأقصى و مراكش، د.ط، المكتبة الانجلومصرية القاهرة، د.ت.

36 صفوة محمد مصطفى، الاحتلال الانجليزي لمصر و موقف الدول الكبرى إزّاءه، د.ط، دار الفكر العربي، مصر، 1952.

37 عاطف جمال و أخرون، تطوان قبل الحماية (1860–1912)، مجموعة البحث في التاريخ المغربي و الأندلسي تطوان

38 العربي اسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الامير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص 269.

39 العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر، الجزائر تونس، المغرب الأقصى، ط6، المكتبة الانجلومصرية، مصر، 1993.

40 عياش جرمان، أصول حرب الريف، تر: محمد الأمين بزاز و عبدالعزيز التسمساني خلوق، د.ط، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط

41 عياش جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، الشركة المغربية للنّاشرين المتحدين، الدار البيضاء 1986.

42 الفجيجي حسن، معلمة المغرب، ج14، سبتة

43 فيشر هربرت، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تر: أحمد نجيب هاشم و وديع الضبع، ط3، دار المعارف، د.م، 1958.
44 القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين و تركيب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011.
45 كردية إبراهيم، الحماية أصلها و تطورها، د ط، منشورات زاوية زنقتي فوزي ربوزانسي، الدار البيضاء، 2013، ص 5
46 كريدية ابراهيم ، ثورة بوحمارة 1902-1902م، د.ط، زاوية زنقتي فوزيي أوزانسي، الدار البيضاء، 2013.
47 لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط8، دار الفرابي، بيروت، 1985.
48 ليفي بروفنسال، نخب تاريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى، مطبوعات لا روزا، باريس،1948.
49 محمد الأمين محمد و محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء
50 معريش محمد العربي، المغرب الاقصى في عهد السلطان حسن الاول 1873-1894، ط1 ،دار الغرب الاسلامي بيروت، 1989م، ص21.
51 المنوني محمد، تاريخ الوراقة المغربية، ط1، منشورات كلية الأدب و العلوم الإنسانية، الرباط، 1991
52 المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، مطبعة الأمنية، منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الاسلامية و الثقافة، الرباط،
53 مؤنس حسين، معالم تاريخ المغرب و الأندلس، مصر، 1993
54 مياسي ابراهيم، التوسع الاستعماري الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
55 هراس محمد خليل، الحركة الوهابية، دار السنة للنشر و التوزيع، الرياض 1998.
56 هريدي أحمد صلاح، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى د.ط، مكتبة بستان المعرفة للنشر، الاسكندرية، 2009.

57 وايسجربر فردريك، على عتبات المغرب الحديث، تر: عبد الرحيم حزل، ط2 منشورات دار الأمان، الرباط، 2011.

2-مراجع بالغة الأجنبية:

1-direction of the historical section ،Partition of africa ,handbooks parepared the of the foreign office-N89, C02 , published by H.M.stationery office, London, 1920

2-Brook ,A memoir of sir john, Drummond, Hay, London, john marray albemarle stee 1896

.3-المجلات و الموسوعات:

1 بوشعيب جلاب، الصحافة الأجنبية في المغرب الأقصى أواخر القرن19 و بداة القرن 20، المجلة الأردنية للتاريخ و الآثار، ج8، ع2، جامعة الأردن الأردن،2014.

2 تركي عجلان الحارثي، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجلة جامعة الملك عبد العزيز ع 134، كلية الآداب والعلوم الإنسانية لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، (1413 هـ/1993 م).

3 خلوق عبد العزيز التسمساني، العلاقات التجارية بين المغرب و أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، دار النيابة، ع22، 1989م.

4 سيمو بهيجة، ايطاليا و الحماية القنصلية بالمغرب، بحوث، ع1، جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، 1999م.

5 صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000.

6 عبد العزيز التسمساني خلوق، دار النيابة السعيدة، بطنجة، دار النيابة، ع1 1984،

7 عجيل أمل، قصّة و تاريخ الحضارة العربية، ليبيا السودان المغرب، بيروت، 1999.

صلاط ايمن، الامتيازات البندقية في المشرق العربي، سلسلة الآداب و العلوم الانسانية، مج 40، ع3، جامعة نشرين، سوريا، 2018، ص.

8 قاصري محمد السعيد، المساعدات العسكرية المغربية للمقاومة الجزائرية في عهد الامير عبدالقادر (1832-1847)، مجلة عصور، العدد 10، جامعة وهران، الجزائر، جمادى الاولى 1426هـ/جوان2015.

9 القطعاني فادية عبد العزيز، الحركة الوطنية المغربية1912-1937 كلية الآداب و العلوم، مجلة الجامعة،مج1، ع16، بنغازي، فيفري 2014.

10 الكيلاني عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 309 -310.

11 نجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الاندلس، دار الامير، بيروت،2001.

4-الندوات و المقالات و المحاضرات:

1.الطحاوي عبد الحكيم عامر طايل، تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 23-11-2016.

2.عاطف جمال، ملاحظات حول العلاقات المغربية الاسبانية قبيل حرب تطوان، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية 1860-1912، أيام 12،13،14 نوفمبر 1992.

3.هبير جاك، أيام فاس الداميّة الحماية الفرنسية بدؤها و نهايتها حسب إفادات معاصرة، د.ط، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د.ت.

5-الرسائل الجامعية:

1 [1] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، أطروحة لنيل الدكتوراه، قسم الدراسات العليا التاريخية، جامعة أم القرى، 2001.

2 : سليم بونويرة ، معركة ايسلي 1844م و انعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث و المعاصر جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016

3 بتقى سلمى، إصلاحات السلطان حسن الأول في المغرب الأقصى 1873-1894م، مذكرة الماستر في التاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018-2019م

4 بهلول مروة و ماضي سهيلة، الامتيازات الأجنبية و فرض الحماية على المغرب الأقصى 1844-1912، رسالة الماستر في تاريخ العربي المعاصر جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2018-2019.

5 عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية (1246-1330هـ/1830-1912م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

6 غازي محمد، التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية(1884-1912)، رسالة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019.

7 فهيمة بوسيلت، التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى (1880-1912) رسالة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015-2016.

8 لطيفة بناني، الموقف المغربي من تطور الأطماع الأوروبية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد بن عبد الله فاس، 1982-1983م.

9 مصطفى بطراوي، التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الامتيازات 1856-1912م، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2017-2018م.

10 معن إبراهيم جبار شلال حبيب، والحصانات الخاصة لمقر البعثة الدبلوماسية والاستثناءات الواردة عليها في ضوء اتفاقية فيينا، رسالة لنيل ماجستير في القانون العام، قسم القانون العام جامعة الشرق الأوسط، 2012.

11 الياس نايت قاسي، المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية (1792-1859)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر 2، 2013-2014.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

البسملة

شكر و عرفان **3**

اهداء **4**

أهداء: **5**

اهداء **6**

قائمة المختصرات **8**

مقدمة:..... أ

مدخل مفاهيمي **12**

أولا: تعريف الامتيازات الأوروبية و ظهورها:.....**13**

ثانيا: مفهوم الامتيازات الأوربية في المغرب الأقصى. **15**

ثالثا: أنواع الامتيازات **16**

1-الامتيازات الخاصة : 16

2-الامتيازات العامة:.....18

رابعا: أنواع المحميون: **21**

الفصل الأول :تصاعد أطماع القوى الاستعمارية الكبرى بالمغرب و ألية تنفيذ مخططاتها.
.....**24**

-1المبحث الأول: الضغوط السياسية و العسكرية **25**

الحرب المغربية الفرنسية (معركة إيسلي 14 أوت 1844) 25

الحرب المغربية الاسبانية (معركة تطوان 1860) (أنظر الملحق رقم03ص104) ...30

المبحث الثاني: أهم القوى المتصارعة على المغرب و آلية تنفيذ مخططاتها **36**

تصاعد النفوذ البريطاني بالمغرب بعد معاهدة 1856: 36

تزايد التدخل الاسباني في المغرب بعد اتفاقية 1861م : 39

الفصل الثاني: رد فعل المخزن على استفحال ظاهرة الامتيازات الأوروبية في المغرب. .**41**

المبحث الأول: على المستوى الخارجي

أولا: البعثات الدبلوماسية المغربية إلى الدول الأوروبية1873-1876م: 42

ثانيا: مؤتمر طنجة 1877-1879م

ثالثا: مؤتمر مدريد:

المبحث الثاني: على المستوى الداخلي 50

أولا: الاصلاحات الإدارية

ثانيا: الإصلاحات العسكرية

ثالثا: الاصلاحات الاقتصادية:

ثالثا: الاصلاحات الاجتماعية و الثقافية:.....56

1-الاجتماعية.....56

2- ثقافيا. 58

الفصل الثالث: أثر الامتيازات الأوروبية على المغرب الاقصى. **65**

المبحث الأول: التسويات الأوروبية ضد المغرب 66

أولا: الاتفاق الفرنسي الإيطالي1902م:. 66

ثانيا: الاتفاق الفرنسي البريطاني1904م:.....68

ثالثا: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904م:.....71

رابعا: أزمة أغادير الأولى 1905م:.....74

خامسا: مؤتمر الجزيرة 1906م:) 77

المبحث الثاني: التدخل المباشر و فرض الحماية المزدوجة على المغرب. 81

أولا: احتلال وجدة و الدار البيضاء 1907م. 81

1-احتلال وجدة. 81

2-احتلال الدار البيضاء 7 أوت 1907: م. 83

ثانيا: التدخل الإسباني في شمال المغرب 1909م) 86

ثالثا: أزمة أغادير الثانية 1911م م. 89

رابعا: فرض الحماية المزدوجة على المغرب: 91

خاتمة **97**

الملاحق ..... Erreur ! Signet non défini.

قائمة المصادر و المراجع **120**

فهرس الموضوعات .....